هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
Palestinian Investment Promotion Agency

دليل الاستثمار في فلسطين

رؤيا الدولة الفلسطينية المستقبلية

"فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، تقام على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، وتثمن عالياً ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعها وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية، والقيم الإنسانية والتسامح الديني. وفلسطين دولة تقدمية تثمن العلاقات الودية مع الدول الأخرى، وأعضاء المجتمع الدولي كافة. أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب إلى حاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. أما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فإن الاقتصاد الفلسطيني يطمح لأن يصبح اقتصاداً مبنياً على المعرفة."

(خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010)

قائمة المحتويات

ملخص

1- ملخص تنفيذي 9

2- الشعب والموارد

2-1 السكان 14

2-2 الجغرافيا والمناخ 15

2-3 الموارد الطبيعية 16

2-3-1 الأرض 17

2-3-2 المياه 17

2-3-3 موارد طبيعية أخرى 18

3- الاقتصاد الفلسطيني

3-1 المؤشرات الكلية : الحسابات القومية والنمو والتضخم 20

3-2 البنية القطاعية للاقتصاد الفلسطيني 21

3-2-1 قطاع الخدمات 23

3-2-2 قطاع الزراعة وصيد الأسماك 24

3-2-3 قطاع التجارة 25

3-2-4 قطاع النقل والمواصلات 29

3-2-5 قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 30

3-2-6 قطاع السياحة 32
3-2-7 قطاع التصنيع واستخراج المعادن 33
3-2-8 قطاع الإنشاءات والبناء والإسكان 40
3-2-9 القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم) 41
أولاً: قطاع الصحة 42
ثانياً: قطاع التعليم 44
3-3 القطاع المالي 46
3-3-1 البنوك 46
3-3-2 الإقراض الصغير والمتناهي الصغر 49
3-3-3 التأمين 50
3-3-4 سوق فلسطين للأوراق المالية 52

4. الموارد البشرية: العمالة، الأجور والإنتاجية

4-1 القوى العاملة والتشغيل 56
4-2 الأجور 56
4-3 الإنتاجية 57
4-4 تشريعات العمل 58

5- البنية التحتية

5-1 الطاقة 64
5-2 المشاريع الاستراتيجية 65

6- الإطار التنظيمي والقانوني

6-1 الإطار التنظيمي والمؤسساتي 70
6-1-1 الوضع الراهن 70

6-1-2 أنواع الشركات حسب القانون المطبق في الضفة الغربية 70
6-1-3 أنواع الشركات حسب القانونين المطبقين في قطاع غزة 72
6-1-4 التعديل القانوني 73
6-2 الضمانات والحوافز للمستثمرين: قانون تشجيع الاستثمار 74
6-3 آلية فض المنازعات التجارية 75
6-4 إجراءات الاستيراد والتصدير 77
6-5 الإطار القانوني لتنظيم القطاعات المالية 78
6-5-1 الإطار القانوني لتنظيم قطاع البنوك 78
6-5-2 النظام النقدي -قانون سلطة النقد 79
6-5-3 قانون مكافحة غسيل الأموال وهيئة الكسب غير المشروع 81
6-5-4 قانون هيئة سوق رأس المال وأنشطتها 82
6-5-5 تمويل الرهن العقاري 82
6-5-6 التأجير التمويلي 83
6-5-7 الإطار القانوني لتنظيم قطاع التأمين 84
6-5-8 المنافسة والملكية الفكرية 84

7- المالية العامة والعبء الضريبي

7-1 الموازنة العامة 88
7-2 الإيرادات العامة 89
7-2-1 الضرائب 89
7-2-2 العبء الضريبي 93
7-3 الإنفاق الحكومي 94
7-4 الدين العام 95
7-5 الاستثمارات العامة في التنمية 96

8- المحفزات الاضافية للمستثمرين

8-1 اتفاقية تأمين المخاطر السياسية للاستثمارات مع مؤسسة ميغا (MIGA) 98
8-2 الصندوق الاوروبي الفلسطيني لضمان القروض(EPCGF) 98
8-3 ضمانات القروض من صندوق الاستثمار و OPIC للمنشآت المتوسطة والصغيرة 99
8-4 التأمين ضد المخاطر السياسية بالتعاون مع OPIC 100

9- مجالات الفرص الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

9-1 فرص الاستثمار في قطاع البناء 102
9-2 فرص الاستثمار في قطاع الزراعة 102
9-3 الفرص الاستثمارية في قطاع التصنيع 103
9-4 فرص الاستثمار في قطاع السياحة 104
9-5 قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 104
9-6 فرص الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة 105
9-7 فرص تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة 106

الملاحق

ملحق 1 : خطوات تنفيذ المشروع الاستثماري في فلسطين 108
ملحق 2 : المؤسسات الداعمة وطرق التواصل معها 113
المؤسسات الرسمية 113
وزارة الاقتصاد الوطني
الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار (PIPA)
الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة

مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
مؤسسات عامة 120
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
مؤسسات القطاع الخاص 122
مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)
الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية
جمعية رجال الاعمال الفلسطينين
اتحاد شركات انظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)
ملحق 3 : جهود التنمية والاصلاح 130
النظام السياسي
النظام القضائي الفلسطيني
النشاط التنموي للسلطة الوطنية الفلسطينية

ملخص

1- ملخص تنفيذي

الاقتصاد الفلسطيني: يعتبر الاقتصاد الفلسطيني ذا بنية متنوعة، حيث تساهم القطاعات المختلفة بتشكيل الناتج المحلي الإجمالي. وفي العام 2009 بلغت مساهمات الأنشطة المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي: الزراعة 1.8%، التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء 14.6%، الإنشاءات 7.4%، النقل والتخزين والاتصالات 8.7%، الوساطة المالية 5.5%، المطاعم والفنادق 1.3%، التعليم والصحة 11.7%، الادارة العامة والدفاع 14.5%، وأخيراً الخدمات والفروع الاخرى 17.5%.

شهد العام 2009 نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5%، وارتفاعاً حقيقياً في دخل الفرد بنسبة 3%. ويرجع ذلك إلى بروز نتائج النشاط التنموي الذي استؤنف بشكل ملموس في أواخر العام 2007 وبداية العام 2008، وأبرز ما ميز هذا النشاط امتداده الواسع وشموله للقطاعات المختلفة في محافظات الضفة الغربية. أما التنمية في قطاع غزة، فهي لا تزال معطلة بسبب الحصار الإسرائيلي الممتد منذ سنوات. وتشير توقعات إطار الاقتصاد الكلي لخطة الإصلاح والتنمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بنسبة 15% في العام2010 .

رأس المال البشري: وصل تعداد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 3.94 مليون نسمة في نهاية العام 2009. ويصنف مستوى التعليم لدى الفلسطينيين على أنّه الأعلى في المنطقة العربية بمجملها. كما يمتاز المجتمع الفلسطيني بفتاوته، حيث أن 57% من السكان هم دون سن العشرين، وأن نحو 65% تحت سن الخامسة والعشرين. ويعيش ما يقرب من (5) مليون فلسطيني في الخارج، حيث يشكل هؤلاء مصدراً هاماً لرأس المال والعلاقات والروابط مع الأسواق الدولية. وتعتبر القوى العاملة الفلسطينية الماهرة التي تتمتع بعلاقات جيدة مصدر قوة متميزاً بالنسبة للمستثمر، حيث توفّر هذه القوى فرصة حقيقية للنمو.

المصادر الطبيعية: إن وجود تربة خصبة ومناخ معتدل يجعل من فلسطين منطقة مثالية للزراعة، وتُحصَد بعض الأراضي مرتين أو ثلاث مرات في العام، وتشكل أملاح ومعادن البحر الميت مصدراً غنياً بالموارد الطبيعية. وتتمتع الضفة الغربية أيضاً بمخزون كبير جداً من الصخور لإنتاج الحجر والرخام عالي الجودة؛ وتصل قيمة مبيعات الحجر والرخام ما يقرب من 500 مليون دولار أمريكي سنوياً، ويُصدَّر إلى نحو 40 دولة في العالم. كما تم اكتشاف غاز طبيعي على شواطئ غزة بكميات تصل إلى (1.4) تريليون قدم مكعب.

الحكومة: تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية بالاقتصاد الحر وبالدور القيادي للقطاع الخاص. وتمثل خطة الحكومة للإصلاح والتنمية للفترة 2008 – 2010 التزاماً واضحاً نحو بناء بيئة مواتية لازدهار القطاع الخاص: "تكمن الرؤية الاقتصادية الفلسطينية بإيجاد اقتصاد سوق حر متنوع ومزدهر بقيادة القطاع الخاص، ويكون منفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية، ويوفر الأساس الاقتصادي لمجتمع حر، ديمقراطي ومنصف".

الإطار القانوني والتنظيمي: تركز السلطة الوطنية الفلسطينية على خلق إطار قانوني شامل ومتماسك في سبيل تسهيل إقامة المشاريع التجارية وتيسير عمليات الاستثمار المباشرة وغير المباشرة، وتنشيط التجارة الخارجية. ويمنح قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة لعام 1998، وقانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 حوافز خاصة للمستثمرين، تتضمن إعفاءات من ضريبة الدخل والجمارك على الأصول الثابتة المحلية والمستوردة. كما عملت السلطة على توقيع اتفاقيات تضمنت الكثير من التسهيلات والمعاملة التفضيلية للصادرات الفلسطينية في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويصل المستوى الأعلى لضريبة الدخل على الأفراد والشركات إلى 16% كحد أقصى، إلى جانب الإعفاءات السخية الأخرى التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار.

البنية التحتية: أنفقت السلطة الوطنية الفلسطينية ومجتمع الجهات المانحة ما معدله (250) مليون دولار سنوياً في الفترة ما بين العام 1995–2000؛ وذلك لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء، والطرق، والمياه، والتخلص من النفايات.

ورغم الانقطاع الذي جرى في بداية القرن، فقد استأنفت السلطة الوطنية نشاطها التنموي في منتصف العام 2007، وخصصت نحو 2 مليار دولار في خطة الإصلاح والتنمية لهذا الغرض. وانعكست نشاطاتها تلك في تحسن ملموس لخدمات البنية التحتية. كما فتحت السلطة الوطنية قطاع الاتصالات وقطاع إنتاج الطاقة الكهربائية للاستثمارات الخاصة، حيث نشأ مزودون من القطاع الخاص لهذه الخدمات، تمكنوا من إقامة أول محطة توليد للكهرباء في قطاع غزة، وأول شركة اتصالات فلسطينية للهاتف الأرضي والمحمول، كما أُطلقت مؤخراً شركة اتصالات خلوية جديدة.

المحافظات الرئيسية:

محافظات الضفة الغربية: القدس، طولكرم، بيت لحم، أريحا، رام الله والبيرة، الخليل، نابلس، جنين، قلقيلية، طوباس، سلفيت.

محافظات غزة: رفح، غزة، شمال غزة، دير البلح، خان يونس.

الشخصيات الرئيسية

الرئيس: محمود عباس (أبو مازن)، 15 كانون ثاني، 2005.

رئيس الوزراء: سلام فياض، 15 حزيران، 2007.

العملات المستخدمة: الدولار الامريكي ($US)، الدينار الاردني(JD)، الشيكل الاسرائيلي (NIS).

الاعياد: عيد الفطر، عيد الاضحى، عيد الميلاد المجيد، عيد الفصح، رأس السنة الميلادية، عيد العمال، يوم الاستقلال، رأس السنة الهجرية، المولد النبوي، الاسراء والمعراج.

المقاييس: الكيلومتر، الدونم (1000 متر مربع)، اللتر (1000 سنتمتر مكعب).

الصحف اليومية الرئيسية:

صحيفة القدس (باللغة العربية) وتصدر يوميا من القدس www.alquds.ps

صحيفة الأيام (باللغة العربية) وتصدر يوميا من رام الله www.al-ayyam.com

صحيفة الحياة الجديدة (باللغة العربية) وتصدر يوميا من رام الله
www.alhayat-j.com

الشعب والموارد

1-2 السكان

وصل عدد أفراد الشعب الفلسطيني في نهاية العام 2009 أكثر من 10 ملايين نسمة، يعيش منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 4 مليون نسمة، ومنهم 62.1% في الضفة الغربية بما فيها مواطني القدس الشرقية، و37.9% يعيشون في قطاع غزة[1]. ويتمتع المجتمع الفلسطيني بمعدلات نمو سكاني عالية نسبياً، بلغت 2.9% خلال العامين الماضيين[2]. كما يتميّز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي مقارنة بغيره من المجتمعات، حيث بلغت نسبة السكان أقل من 20 عاماً 54.8% في العام 2007 (51.8% في الضفة الغربية، 59.7% في قطاع غزة). إلا أن نسبة السكان من الفئة العمرية السابقة آخذة بالتناقص على حساب ارتفاع نسبة الأفراد في الفئة العمرية (15-64 سنة)، حيث بلغت 52.9% من إجمالي السكان في العام 2007 (55.3% في الضفة الغربية، و49.0% في قطاع غزة). ويتوقع أن تستمر التغيرات السابقة في بنية السكان في العقود القادمة، ما سيؤدي لانخفاض معدلات الإعالة.

بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في العام 2009 (654.5 شخصاً لكل كم2). وهنالك تباين كبير في الكثافة السكانية على مستوى المناطق والمحافظات الفلسطينية، إذ ترتفع الكثافة السكانية بشكل كبير في قطاع غزة (4004 أشخاص لكل كم2) مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية (432 شخصاً لكل كم2). ويعتبر قطاع غزة من بين أعلى الكثافات السكانية في العالم.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). تقرير صحفي: أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). تقديرات أعداد السكان للأراضي الفلسطينية في منتصف العام حسب المحافظة، 1997-2010 (تقديرات منقحة). الموقع الإلكتروني للجهاز: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/GOVER1997_2010A.htm

2-2 الجغرافيا والمناخ

تمتاز فلسطين بموقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز، وبثرائها التاريخي مما يجعلها منطقة حضارية فريدة، وتشكل نقطة التقاء ثقافية واقتصادية بين ثلاث قارات: أوروبا وآسيا وأفريقيا.

تصل المساحة الإجمالية للأراضي الفلسطينية المتمثلة بالضفة الغربية وقطاع غزة إلى 6,020 كم^2، حيث تمثل 23% من مساحة فلسطين ما قبل العام 1948 التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني. وتغطي مساحة الضفة الغربية 5,655 كم^2، ويبلغ طولها 130كم^2، فيما تتراوح في العرض ما بين 40 و65 كم. بينما تعادل مساحة قطاع غزة 365 كم^2، حيث يبلغ طولها 40 كم ويتراوح عرضها بين 5-12 كم.

تتميز فلسطين بتنوعها الجغرافي والحيوي وتعدد مناخها بين المناخ الساحلي والجبلي والصحراوي والأغوار. فقطاع غزة يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفيه شاطئ منبسط ومعتدل الأمواج، ويوجد في قطاع غزة أيضاً مجموعة من الكثبان الرملية في الجهة الشرقية للقطاع. أما الضفة الغربية فهي تزخر بتنوع أكبر، حيث تحظى بأربعة أقسام طبوغرافية: أولاً، منطقة الأغوار، وتشكل منطقة استجمام شتوية، ومنطقة زراعية مناسبة للاستغلال طيلة أشهر السنة بسبب انخفاضها عن سطح البحر، وسهولها الخصبة ومناخها الدافئ. ثانياً، منطقة المنحدرات الشرقية المطلة على الأغوار، حيث تتكوّن من مناطق صخرية مع خصوبة نسبية تصل جنوباً إلى البحرالميت. ثالثاً، المناطق الجبلية الوسطى، وتشكل الجزء الأكبر من مساحة الضفة، ويبلغ أقصى ارتفاع لها 1,000متر فوق مستوى سطح البحر في بعض المناطق. رابعاً، المناطق شبه الساحلية الواقعة في المنطقة الغربية والشمال الغربي.

وبحكم موقع فلسطين على حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن مناخها متوسطياً بإمتياز، مما يشكل عاملاً جاذباً للسياحة، فهو مناخ معتدل يتسم بصيف حار وجاف، وشتاء رطب ومعتدل البرودة.

في عام 2009 أشارت البيانات إلى أن المعدل الشهري لحرارة الهواء بلغت 12.2 درجة مئوية في شهر كانون ثاني و39.8 في شهر تموز[3]. أما الأمطار وهي المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، فتتفاوت كميات هطولها من سنة لأخرى، وتتباين كمياتها حسب التنوع الجغرافي والطبوغرافي لكل منطقة. فخلال عام 2009، تراوحت كمية الأمطار المتساقطة بين 115.7 ملليتر في منطقة أريحا و593.1 ملليتر في منطقة جنين.

2-3 الموارد الطبيعية

2-3-1 الأرض

تعتبر فلسطين من البلدان الزراعية، وتتركز الزراعة فيها على المحاصيل الحقلية والخضراوات والفاكهة. ويتم زراعة نحو 1854 كم^2 من الأراضي الفلسطينية، ويتم الحصاد في بعض الأراضي مرتين في العام. لكنّ الفلسطينيين في الوقت الراهن لا يسيطرون على كافة أراضيهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمنذ العام1967، خاصة منذ أواخر السبعينيات، اتّبعت إسرائيل سياسة اغلاق الأراضي الفلسطينية العامة والخاصة ومصادرتها؛ لاغراض عسكرية وفي أغلب الاحيان بهدف بناء المستعمرات اليهودية.

وفي العام 2007، أي بعد عامين من إخلاء جيش الاحتلال الإسرائيلي (17) مستعمرة من قطاع غزة وأربع مستعمرات في الضفة الغربية، بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية(144) مستعمرة إسرائيلية مقامة على أراضي الضفة الغربية، بما فيها (26) مستعمرة موجودة في القدس وضواحيها[4]. إضافة لهذه المستعمرات، يوجد ما يزيد عن 100 بؤرة استيطانية أو ما يسمى «بنقاط استيطانية عشوائية».

[3] البيان الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والإدارة العامة للأرصاد الجوية، بمناسبة اليوم العالمي للأرصاد الجوية، 23/ 03/ 2010

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المستعمرات الإسرائيلية، 2007.

ويقطن في المستعمرات المقامة على أراضي الضفة ما يقرب من 450 ألف مستوطن إسرائيلي، ويعيش ما نسبته 40% منهم في الكتل الاستيطانية الكبيرة حول مدينة القدس[5].

وتصر إسرائيل على اتباع سياسة التهويد وفرض الأمر الواقع دون رادع، حيث لا تزال الأراضي الفلسطينية، وخاصة في القدس وما حولها معرضة يوميا للمصادرة. وفي إطار سياسة التهويد، تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم بيوت العائلات المقدسية لبناء المستعمرات، وطرد المقدسيين من المدينة المقدسة وسحب هوياتهم التي تسمح لهم بالاقامة. وتمعن إسرائيل في سياسة التهويد بالرغم من موقف المجتمع الدولي الذي يدين هذه المستعمرات باعتبارها غير شرعية وفقاً للمادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة والعديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بهذا الشأن.

2-3-2 المياه

تتعدد مصادر التزود بالمياه في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتمد الفلسطينيون للحصول على المياه على الشبكة العامة للمياه وآبار الجمع وصهاريج المياه ومصادر أخرى. وتشكل الشبكات العامة (المحلية وشركة المياه الإسرائيلية) المصدر الأساسي للمياه لنحو 83% من السكان.

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس الأول للمياه في فلسطين؛ حيث يتم استخراجها عن طريق الآبار وتتفجر عبر الينابيع. وتصل التغذية السنوية لنظام الأحواض الجبلية إلى (679) مليون متر مكعب؛ حيث تقع ما نسبته 83% من هذه الأحواض داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين تصل التغذية السنوية للخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة إلى ما يقرب من (55) مليون متر مكعب. لكن الضخ المرتفع من الخزان الجوفي الساحلي بمعدل(110) مليون متر مكعب أدى إلى ارتفاع ملوحته، وتدهور جودة مياهه. ومن الممكن تغطية احتياجات قطاع غزة من المياه إما عن طريق تحلية مياه البحر فيها، أو بتزويدها بالمياه من خلال ناقل قطري من الضفة الغربية.

[5] الكتاب السنوي الصادر عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس (باسيا)، 2008.

2-3-3 موارد طبيعية أخرى

البحر الميت

يعد البحر الميت من أهم وأكثر الموارد الطبيعية غنىً في العالم. فهو يشكل مركز استجمام واستشفاء استثنائي، إضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمعادن والأملاح التي يحتويها لكثير من الصناعات، مثل: مصانع الملح ومصانع المستحضرات التجميلية والعلاجية.

الحجارة والرخام

يوجد في الضفة الغربية مخزون كبير من الصخور لإنتاج الحجارة والرخام عالي الجودة زاهي الألوان. وتتركز مكامن الصخور والرخام في محافظات شمال وجنوب الضفة الغربية ذات الأرض المسطحة. وقد أثبتت صناعة الحجر والرخام أنها الأجود والأكبر في المنطقة، كما أنها من أكثر القطاعات الصناعية الفلسطينية تطوراً وقدرةً تنافسيةً وتصديراً للخارج، وكذلك الأمر من حيث مهارة العاملين فيها ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها.

الغاز الطبيعي

تم اكتشاف الغاز الطبيعي قبالة شاطئ قطاع غزة في عام1999. وقد منحت السلطة الوطنية الفلسطينية امتيازا للتنقيب وتطوير الغاز لمجموعة من الشركاء تضم شركة "بريتيش غاز" البريطانية، وشركة اتحاد المقاولين، وصندوق الاستثمار الفلسطيني. وقد تم اكتشاف كميات تجارية من الغاز الطبيعي تصل بمجموعها إلى (1.1) تريليون قدم مكعب بقيمة تتراوح بين (4-6) مليار دولار أمريكي. بدأت الشركة المطورة من ثم بالبحث عن أسواق لبيع الغاز بدءاً من جمهورية مصر العربية. كما تلقت عرضا لشراء الغاز من إسرائيل التي وضعت شروطا غير مقبولة من الجانب الفلسطيني ومن المجموعة صاحبة الامتياز. تمتلك شركة "بريتيش غاز" 60% من الاسهم، فيما تمتلك شركة اتحاد المقاولين نسبة 30% ويمتلك صندوق الاستثمار النسبة المتبقية.

الاقتصاد الفلسطيني

1-3 المؤشرات الكلية: الحسابات القومية والنمو والتضخم

بالرغم من الأوضاع غير المستقرّة خاصة في قطاع غزة، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني حقق معدلات نمو إيجابية بلغت 6.8% في العام 2009. ومن جهة أخرى، تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ حوالي 1,390 دولاراً نهاية العام 2009. ويظل نصيب الفرد أقل من مستواه في العام 1999 بنسبة 15.2%، حيث بلغ في حينه 1640.3 دولاراً (انظر جدول 1).

جدول (1): النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة، سنوات مختارة

	1995*	2000*	2005	2006	2007	2008	2009**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	3,193.2	4,118.50	4,559.50	4,322.30	4,554.10	4,820.90	5,147.20
نسبة النمو %	6.0	(8.7)	8.6	(5.2)	5.4	5.9	6.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,388.20	1,450.20	1,387.20	1,275.40	1,303.20	1,340.40	1,389.90
نسبة النمو %	(1.3)	(11.6)	5.3	(8.1)	2.2	2.9	3.7

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس (2010). المراقب الاقتصادي والاجتماعي 20. رام الله- فلسطين.

* سنة الأساس هي 1997 (1997=100).

** الأرقام أولية وعرضة للتنقيح.

إن مستويات التضخم في الأراضي الفلسطينية معتدلة. ففي العام 2001، بلغ معدل التضخم 1.2% فقط. وخلال الفترة 2004-2008، بلغ معدل التضخم السنوي حوالي 4.4%. وقد ارتفع المعدّل في ظل ارتفاع مستوى الأسعار في العالم مع تفاقم أزمتي الغذاء والطاقة، إلا أن مستوياته في الأراضي الفلسطينية ظلت مقبولة. وفي العام 2009 انخفض معدّل التضخم إلى مستوى 2.8%.

جدول (2) مساهمة القطاعات الفلسطينية
في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2009
(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	2009
الزراعة وصيد الأسماك	8.1
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	14.6
الإنشاءات	7.4
تجارة الجملة والتجزئة	10.7
النقل والتخزين والاتصالات	8.7
الوساطة المالية	5.5
المطاعم والفنادق	1.3
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	11.7
الإدارة العامة والدفاع	14.5
الخدمات والفروع الأخرى	17.5
المجموع	100

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي، العدد 20، 2009.

2-3 البنية القطاعية للاقتصاد الفلسطيني

تشكل المنشآت «الصغيرة والمتوسطة»[6] الأغلبية الساحقة للمنشآت العاملة في الاقتصاد الفلسطيني في معظم القطاعات. وهي تحظى باهتمام كبير بحكم دورها الكبير في خلق فرص عمل، ومساهمتها الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات[7] إلى وجود أكثر من 109 آلاف منشأة عاملة في الأراضي الفلسطينية، يوجد 71% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. 99% منها منشآت صغيرة ومتوسطة توظف أقل من 20 عاملاً.

[6] تم تصنيف المنشآت حسب الحجم استناداً إلى عدد العاملين فيها. فالمنشآت الصغيرة هي تلك التي توظف لغاية 9 عمال، والمنشأة التي توظف من 10-19 عاملاً تعتبر متوسطة الحجم.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية، 2008.

غير أن معظم هذه المنشآت ما تزال ذات طابع عائلي وذات هياكل تقليدية. كما أنها تتركز في مجال الصناعات الخفيفة وإنتاج السلع الاستهلاكية، وبخاصة الأغذية والمشروبات والملابس والمنتجات اللافلزية ومنتجات المعادن والأثاث، ويقتصر تسويق معظم منتجاتها في السوق المحلية. ومن أهم المعيقات التي تواجهها: ضعف شبكة الدعم الفني المتاح لها بتكاليف معقولة، وضعف قدرتها للوصول إلى التمويل، وضعف في القدرة التسويقية للمنتجين وخصوصاً في الأسواق الخارجية، ناهيك عن الإجراءات الإسرائيلية التي أضعفت من القدرة التنافسية لهذه المنشآت.

جدول (3): توزيع المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات حجم العمالة، 2007

النشاط الاقتصادي	حسب فئات حجم العمل (النسبة المئوية)						
	المجموع	4-1	9-5	19-10	49-20	99-50	+100
الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	6,976	93.8	5.7	0.4	0.03	0	0
التعدين واستغلال المحاجر	299	46.8	40.5	9.4	2.7	0.7	0
الصناعات التحويلية	15,340	78.8	13.7	5.3	1.8	0.2	0.2
إمدادات الكهرباء والمياه	477	90.6	4.4	1.5	0.6	1	1.9
الإنشاءات	627	57.9	22.5	13.9	4	1.3	0.5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات	59,253	95.7	3.6	0.6	0.1	0.02	0
الفنادق والمطاعم	4,643	91.6	6.5	1.4	0.4	0.04	0.02
النقل والتخزين والاتصالات	1,215	64	20.7	9.9	3.9	0.9	0.7
الوساطة المالية	844	68.4	12.8	10.4	6.3	1.5	0.8
الأنشطة العقارية والإيجارية	4,304	89.3	8.1	1.9	0.5	0.2	0
التعليم	2,384	58	27.2	8.7	4.5	1.1	0.5
الصحة والعمل الاجتماعي	4,260	88.5	5.6	3.3	1.7	0.5	0.5
أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	9,064	89.3	7.3	2.4	0.8	0.1	0.1
المجموع	109,686	98966	7449	2227	788	157	99
نسبة مئوية	100%	90.23	6.79	2.03	0.72	0.14	0.09

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية، 2008.

وقد اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير شبكة دعم متكاملة لهذه المنشآت. ابتداءاً بتنشيط مؤسسات القطاع الخاص التمثيلية: الغرف التجارية، والاتحادات الصناعية واتحادها العام، مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد، واتحاد جمعيات رجال الاعمال، واتحاد المقاولين، واتحاد شركات انظمة المعلومات، وغيرها من المؤسسات القطاعية. وشجعتها على التوسع بتقديم خدماتها لأعضائها من الشركات المتوسطة والصغيرة. كما دعمت السلطة إنشاء مراكز لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووافقت على تنفيذ عشرات البرامج من مؤسسات دولية، ومن الدول المانحة، هدفها تأهيل المنشآت المتوسطة والصغيرة فنياً وإدارياً وتسويقياً. كما وقعت السلطة الوطنية على مجموعة من البرامج لتسهيل وصول المنشآت للتمويل المناسب. وكانت مبادرة صندوق الاستثمار التي أعلنها في شهر كانون الثاني من العام 2010 أنه يخطط لإطلاق «صندوق النمو الفلسطيني» حيث سيخصص للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشراكة مع شركة أبراج كابيتال، وهذا يشكل إضافة نوعية لعدد من التسهيلات والبرامج التي سنذكرها لاحقا.

3-2-1 قطاع الخدمات

تبلغ مساهمة قطاع الخدمات نحو 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي[8]، وهو يوظف نحو 38.4 %من إجمالي العاملين[9]. وقد ازدهر هذا القطاع بشكل واضح منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، وارتبط جزء كبير من النمو في هذا القطاع بالحاجة إلى تحسين وتوسيع فروع محددة من الخدمات التعليمية والصحية والمالية والاستشارات الهندسية والفنية، والاتصالات، وخدمات الإنترنت والبرمجيات وغيرها. ويتوقع أن يلعب قطاع الخدمات دوراً محورياً في المستقبل لأنه سيستفيد من الفرص التجارية الجديدة في الأعمال والمشاريع التجارية العالمية الناجمة عن عمليات التقدم التكنولوجي في الاتصالات والاندماج المستمر للاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والدولية.

[8] المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي، العدد 20، 2009.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2009.

3-2-2 قطاع الزراعة وصيد الأسماك

يشكل القطاع الزراعي مكوناً أساسياً في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، فهو القطاع الحيوي الذي يساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، وفي استيعاب جزء كبير من العاملين. ويساهم قطاع الزراعة بنسبة 8.1% من إجمالي الناتج المحلي، و15.2% من إجمالي الصادرات[10]، و13.4%[11] من إجمالي التشغيل. وتتضمن الصادرات الزراعية الحمضيات، وزيت الزيتون، والخضار، والورود والفراولة والنباتات الطبية. وفي حال حصول تغييرات إيجابية على الوضع السياسي، يمكن زيادة الصادرات بشكل سريع الأمر الذي سيولد زيادة في الإنتاج والتشغيل في هذا القطاع.

ويساعد تنوع المناخ في الأراضي الفلسطينية على زراعة أكثر من 110 نوعاً مختلفا من المنتجات الزراعية. ويمثل الخضار ما يزيد عن 57% من الأراضي المزروعة المروية، يلي ذلك المحاصيل الحقلية والحمضيات والزيتون والبلح. وتعتبر شجرة الزيتون الزراعة الأكثر انتشاراً في الأراضي الفلسطينية مشكلةً حوالي 50% من إجمالي المساحة المزروعة فيها. ويساهم إنتاج الزيتون – الذي يتبع دورة لمدة عامين – ما يقرب من ثلث إجمالي ناتج البستنة الشجرية وما يقرب من 2.9% من إجمالي قيمة الصادرات وطنية المنشأ، وتجدر الاشارة هنا الى أن للزيتون ومنتجاته أهمية كبيرة من حيث التشغيل الريفي ومشاركة النساء فيه.[12]

وقد شهد العقدان الأخيران تحولاً كبيرا في الزراعة الفلسطينية نحو زراعة الخضار، وقد برز ذلك بشكل أكبر في قطاع غزة حيث تمثل قيمة إنتاج الخضار حالياً 55% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي فيه بالمقارنة بنسبة 11% في أواخر السبعينيات.

[10] إحصاءات وزارة الزراعة، بيانات غير منشورة 2009.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2008.

[12] إحصاءات وزارة الزراعة، بيانات غير منشورة 2009. .

يحقق القطاع الزراعي نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من معظم الخضار، الزيتون، زيت الزيتون، لحوم الدواجن والبيض، والعسل، والعنب والتين باستثناء اللحوم الحمراء والاسماك. ويمكن زيادة الانتاج لتلبية الطلب المحلي منها في حال إزالة القيود على دخول المراعي في السفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية، وازالة القيود على صيادي الاسماك في القطاع. هذا مع العلم بان معظم مدخلات ومستلزمات الإنتاج مستوردة.

3-2-3 قطاع التجارة

يتمتع الفلسطينيون بمهارات وتقاليد قوية في مجال تجارة الجملة والمفرق، وتكتظ مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة بالمحلات التجارية وورش العمل الصغيرة. وتعمل ما نسبته 54% من المؤسسات الخاصة والعامة والمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية في التجارة الداخلية، 83% من هذه المنشآت تعمل في تجارة المفرق (نصف هذه المحلات تبيع المنتجات الغذائية) في حين يوجد نسبة 4% تعمل في تجارة الجملة[13].

وتصنف منشآت التجارة الداخلية على أنها تتعامل بشكل شبه كامل في النشاطات صغيرة الحجم؛ مثل المشاريع التجارية الفلسطينية بشكل عام، ونسبة 95.6 % من هذه المنشآت تشغّل أقل من خمسة أشخاص، ومعظم الأشخاص المنخرطين في هذا القطاع هم من الرجال، ونسبة 9% فقط هن من النساء، وتنتشر محال التجارة الداخلية في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية، ويتواجد ما يقرب من ثلث هذه المنشآت والوظائف في قطاع غزة.

وبهدف توسيع وتنويع قاعدتها التجارية أبرمت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الدول والهيئات الاقتصادية المهمة.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية، 2008

كما وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقيات لتنظيم العلاقات التجارية واتفاقيات التعاون مع عدد من الدول الأخرى. من بين هذه الاتفاقيات[14]:

1. اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع كلٍ من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وتركيا.
2. اتفاقية التجارة مع روسيا، تمنح معاملة "الدولة الأكثر تفضيلا" للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الروسية وبالعكس.
3. اتفاقيات تجارة مع الأردن ومصر تمنح الإعفاء الجمركي الثنائية ورسوم مخفضة على منتجات محددة.
4. أقرّت القمة العربية لرؤساء الدول في عام 2001، بمنح المنتجات الفلسطينية حرية الوصول مع الإعفاء من الرسوم إلى كافة الدول العربية.
5. وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقيات تعاون مع حكومتي المغرب وتونس في مجالات مختلفة.

وقد تأثر قطاع التجارة الخارجية كغيره من القطاعات الاقتصادية بالأوضاع السياسية والأمنية. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية وصلت إلى 3.4 مليار دولار أمريكي، في حين وصل حجم الصادرات السلعية إلى 558.4 مليون دولار أمريكي.[15] ويتمتع الاقتصاد الفلسطيني بفرصة كبيرة للتصدير إلى الدول الأخرى، وذلك بفضل الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى التفضيلات والمزايا التي يوفرها قرار الجامعة العربية في العام 2004 بمنح إعفاءات جمركية وضريبية على المنتجات الفلسطينية. (أنظر شكل 1).

[14] الاتفاقيات الاقتصادية، الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الفلسطينية: http://www.met.gov.ps

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، 2008.

شكل (1): التجارة الخارجية الفلسطينية 1999-2008 [16]

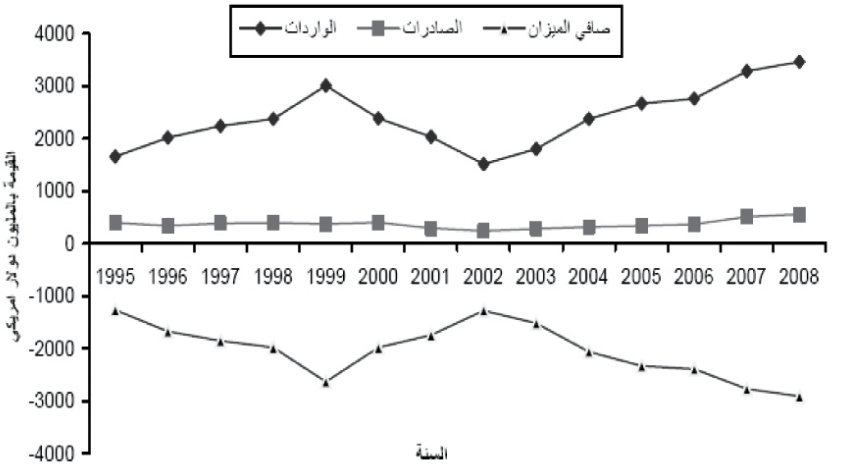

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 2008.

وتظهر أحدث البيانات المتوفرة حول بنية السلع للتجارة الفلسطينية أن أهم ثلاث مجموعات من الواردات هي أصناف الطاقة من (نفط وغاز وكهرباء)، الغذاء والماشية، والبضائع المصنعة، حيث تشكل هذه المجموعات مجتمعة ما يقرب من 73.6% من الواردات الفلسطينية في العام 2008. أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية، فقد شكلت البضائع المصنعة، خاصة الحجارة والرخام، ما نسبته 35% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وتأتي في المرتبة الثانية والثالثة كل من العناصر المصنعة المختلفة (24.6%) والغذاء (18.9%). وما تزال إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في التجارة الفلسطينية الخارجية، حيث تشكل وجهة لـ 89.4% من إجمالي الصادرات ومصدرا لـ 80.6% من إجمالي الواردات الفلسطينية في العام 2008 [17].

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، 2008.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 10.

جدول (4) : توزيع قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية حسب بلد المنشأ والمقصد للعام 2008

بلد المنشأ/ المقصد	الواردات (ألف دولار)	النسبة المئوية (%)	الصادرات (ألف دولار)	النسبة المئوية (%)
آسيا	263,727	7.6	825	0.1
أفريقيا	26,505	0.8	1,819	0.3
أوروبا	265,327	7.7	8,486	1.5
أمريكا	60,232	1.7	3,839	0.7
الدول العربية	5,249	0.2	9,932	1.8
الأردن	47,126	1.4	34,122	6.1
إسرائيل	2,794,829	80.6	499,423	89.4
دول الأخرى	3,173	0.1	0	0.0
المجموع	3,466,168	100.0	558,446	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : احصاءات التجارة الخارجية، 2009 .

جدول (5) : الواردات والصادرات السلعية في الأراضي الفلسطينية حسب أنواع المنتجات 2008

النوع	الواردات (ألف دولار)	النسبة المئوية (%)	الصادرات (ألف دولار)	النسبة المئوية (%)
منتجات حيوانية	134,438	3.9	6,238	1.1
منتجات نباتية	244,737	7.1	55,136	9.9
منتجات صناعة الأغذية	285,775	8.2	44,204	7.9
منتجات معدنية	1,548,996	44.7	12,779	2.3
منتجات الصناعة الكيماوية	181,741	5.2	29,642	5.3
لدائن ومصنوعاتها	76,846	2.2	46,419	8.3
مصنوعات الحيوانات	10,200	0.3	4,396	0.8
خشب ومصنوعاته	59,884	1.7	26,850	4.8
مصنوعات ورقية	60,224	1.7	14,101	2.5
مواد نسيجية ومصنوعاتها	70,799	2.0	14,764	2.6
أصناف الأحذية، أغطية الرأس، مظلات مطر، مظلات شمس، أزهار اصطناعية، مصنوعات من شعر بشري	15,027	0.4	27,598	4.9

النوع	الواردات (ألف دولار)	النسبة المئوية (%)	الصادرات (ألف دولار)	النسبة المئوية (%)
مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت، مصنوعات من خزف؛ زجاج ومصنوعاته	115,620	3.3	105,231	18.8
معادن ثمينة ومعادن عادية ومصنوعاتها	1,967	0.1	198	0.0
معادن عادية ومصنوعاتها	177,849	5.1	89,156	16.0
آلات وأجهزة آلية؛ معدات كهربائية؛	225,280	6.5	25,976	4.7
معدات نقل	183,314	5.3	6,300	1.1
أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي	38,355	1.1	2,321	0.4
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية	61	0.0	124	0.0
سلع ومنتجات متنوعة	35,055	1.0	47,013	8.4
المجموع	3,466,168	100.0	558,446	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية، 2009.

4-2-3 قطاع النقل والمواصلات

تشير البيانات إلى وجود 775 منشأة تعمل في قطاع النقل والمواصلات، 400 منشأة منها تعمل في مجال المواصلات البرية، في حين تقوم باقي المنشآت بتوفير الخدمات الداعمة أو المساندة، مثل الشحن، والتخزين ووكالات السفر وما شابه. وشغّلت هذه المنشآت ما مجموعه (4,434) عاملاً، 70% منهم عمل في مجال نقل الركاب والمسافرين[18].

ويصل طول شبكة الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما يقرب من (5,147) كم، مقسمة إلى طرق رئيسة (10.4%)، وطرق بين المحافظات (8.4%)، وطرق محلية وفرعية (66.3%)، وطرق التفافية (14.9%)[19].

[18] مسح المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية، 2008.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطيني الاحصائي السنوي(10)، 2009.

ويصل عدد المركبات المرخصة التي تستخدم هذه الطرق إلى ما يقرب من 156 ألف مركبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، 68% من هذه المركبات هي مركبات خاصة، و8.4% تعمل سيارات للأجرة وباصات للنقل، في حين شكلت مركبات الشحن والمركبات التجارية نسبة 20%، والبقية (3.6%) تنوعت ما بين مقطورات وجرارات زراعية ودراجات نارية .[20]

5-2-3 قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في العام 2009، بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع التي تمتلك خط هاتف ثابت (47.5%)، ونسبة 92.4% منها امتلكت هاتف محمول (على الأقل شخص واحد في الأسرة). ونسبة 49.2 % تمتلك جهاز حاسوب، ونسبة 28.5% من الأسر لديها خدمة الإنترنت في المنزل[21]. ولغاية منتصف التسعينيات، تأخرت الأراضي الفلسطينية وراء الدول المجاورة في مجال البنية التحتية للاتصالات. لكن ومنذ إنشاء شركة الاتصالات الفلسطينية "بال تل" في عام1995، ارتفع عدد خطوط الهاتف الثابتة بشكل كبير وتمكنت (بال تل) من لعب دور رئيس في إعداد البنية التحتية للاتصالات الفلسطينية لكي تندمج في الشبكات العالمية. ويظهر جدول رقم (6) مؤشرات أخرى لتكنولوجيا المعلومات بالمقارنة مع الدول المجاورة.

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم 10، 2009.

[21] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2009.

جدول (6) : الاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمقارنة مع الدول المجاورة 2008

الدولة	عدد خطوط الهاتف الأرضية لكل 100 شخص	عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 شخص
الضفة الغربية وقطاع غزة	8.39	27.80
مصر	14.64	50.62
الأردن	8.46	86.60
لبنان	17.88	34.03
سوريا	17.12	33.24
اسرائيل	45.72	127.38

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

ازداد عدد خطوط الهاتف الثابت بأكثر من الضعف ليصل إلى 370,638 خطاً في العام 2009 . إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء شركة الوطنية موبايل كمشغل ثاني لتوفير خدمات الهاتف المحمول جنباً إلى جنب مع شركة جوال . وبحسب آخر إحصائيات فقد بلغ عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول أكثر من 1,800,000 مشترك مع نهاية العام 2009 بالمقارنة مع 22,500 مشترك في العام 1999 .[22]

ويوفر مزودو خدمات الإنترنت مجالاً واسعاً من خدمات تكنولوجيا المعلومات والوصول إلى الشبكة العالمية عبر الاتصال الهاتفي والخطوط المستأجرة وخدمة النطاق العريض للإنترنت (ADSL)، ويوفر بعض المزودين رزماً خاصة للأعمال التجارية، بما يتضمن تسجيل العنوان الإلكتروني واسم الموقع الشخصي .[23]

[22] مجموعة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، 2009 .

[23] انظر على سبيل المثال شركة "بال نت" على الموقع التالي : http : //www.palnet.com

6-2-3 قطاع السياحة

تحتل صناعة السياحة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية للدول، خاصة النامية منها، لما لها من دور في تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها. ورغم أن صناعة السياحة في فلسطين مازالت في طور النمو، إلا أنها أصبحت من أهم مصادر الدخل القومي بالنسبة للعملات الأجنبية، ومن أهم وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث تساهم السياحة بنحو 7% في الناتج المحلي الإجمالي.

وبحسب بيانات وزارة السياحة والآثار الفلسطينية[24]، بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 91 فندقاً في شهر حزيران 2009، وبلغ عدد النزلاء المحليين والوافدين الذين أقاموا في هذه الفنادق حوالي 575 ألف نزيل، قضوا ما يزيد عن مليون ليلة مبيت. وشكّل النزلاء الوافدون 80% من إجمالي النزلاء في فنادق الضفة الغربية. وبينت النتائج أن أكثر من نصف النزلاء الوافدين إلى الأراضي الفلسطينية زاروا الأماكن الدينية، حيث زار كنيسة المهد في بيت لحم نحو 28.3% منهم، فيما زار كنيسة القيامة في القدس نحو 25.2% من الوافدين، في حين زار 19.6% موقع تل السلطان في أريحا. وبلغ عدد الزوار المحليين والوافدين الذين زاروا محافظات الوطن خلال العام 2009 نحو 2.6 مليون زائر، يمثل السائحون المحليون نحو 47% من هؤلاء الزوار، فيما 53% هم زائرون من خارج الاراضي الفلسطينية.

تتمتع فلسطين بمكانة مميزة كبلد غني بالتراث الثقافي المتنوع كونها مهداً للديانات السماوية وملتقىً للثقافات وللحضارات القديمة. وتتمتع فلسطين بتنوع بيئي في مساحة جغرافية صغيرة ذات مظاهر طبيعية مميزة. ويبلغ عدد المواقع والمعالم الأثرية المنتشرة في الضفة الغربية أكثر من 12،000 موقعاً ومعلماً أثرياً، منها 1997 موقعا رئيسا، أي خربة وتل اثري وبلدة قديمة، في حين تعتبر المواقع الاثرية الاخرى (حوالي عشرة آلاف موقع) من المعالم الأثرية مثل الأبراج وعيون المياه ومصانع الشيد

[24] وزارة السياحة والاثار، دائرة الاثار والتراث الثقافي، السجل الوطني، 2009.

ومقالع الحجارة والمقامات الدينية . ولا تقتصر مساهمة السياحة على الجوانب المادية فحسب ، بل تعتبر مساهماً رئيساً في التنمية الاجتماعية والثقافية لما لها من دور في بناء وتوطيد علاقات التفاهم والتعارف والتبادل الثقافي بين الشعوب . وهي منبر إعلامي يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي والهوية المتميزة للشعب الفلسطيني .

وبالإضافة للفنادق، هنالك العديد من المنشآت السياحية كالمطاعم السياحية ووكالات السياحة والسفر ومكاتب تأجير السيارات وغيرها كمشاغل الصناعات التقليدية والتحف ، ومتاجر بيع التحف والهدايا التي تنشط في المواسم السياحية . وقد بلغ المجموع الإجمالي لهذه المنشآت 276، 1 منشأة في العام 2007 .

3-2-7 قطاع التصنيع واستخراج المعادن

يتميز القطاع الصناعي بمستوى متقدم من حيث الجودة والانتاجية . ويرجع ذلك الى انه نشأ وتوسع في ظروف منافسة طاحنة مع الشركات الاسرائيلية المنتجة أو المستوردة للسلع ، وكان البقاء في السوق لانواع واعداد كبيرة من الصناعات ممكن فقط للشركات التي نجحت في الوصول الى مستويات جودة عالية واسعار تنافسية . وقد شهد القطاع الصناعي نموا ملحوظا بعد توقيع اتفاقات اوسلو وزوال جزء من القيود الثقيلة التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام وعلى التصنيع الفلسطيني بوجه خاص ، وبعد قيام السلطة الوطنية في عام 1994 ، وفرت بيئة مشجعة ومناسبة لانطلاقته في معظم فروع التصنيع ، وقد برز ذلك في مضاعفة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 8% في منتصف الثمانينيّات إلى 17% في منتصف التسعينيات وما يقرب من 14% في الأعوام الأخيرة . وخلال العام 2008، شغل القطاع الصناعي الفلسطيني ما معدله (59،641) عاملا أو ما نسبته 15% من إجمالي العاملين الفلسطينيين .[25]

[25] سلسلة المسوح الاقتصادية، 2008 .

ولا يقتصر النهوض في القطاع الصناعي على الجانب الكمي، بل شهد المزيد من التنوع وولوج مجالات جديدة، وتطوير الجودة والانتاجية، والارتقاء بالمواصفات والمقاييس لمستويات مكنت عشرات الصناعات من دخول الاسواق الاقليمية والدولية.

بالرغم من تردي ظروف التصنيع لبعض الفروع التقليدية بعد انفتاح السوق الفلسطينية السريع على الاستيراد من دول شرق آسيا، وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع التي تعتمد العمل الرخيص، وخصوصاً في فروع الملابس والاحذية، فإن القطاع الصناعي ما زال مليئاً بالفرص الصناعية الواعدة لتلبية احتياجات السوق المحلي ولأسواق التصدير، بشرط التحول نحو انتاج السلع ذات الجودة العالية والقيمة المضافة المرتفعة. فالاقتصاد الفلسطيني يمتاز بوفرة الايدي العاملة الماهرة، والقادرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة وتوطينها، وانتاج سلع مرتفعة القيمة ذات تنافسية عالية بالمقارنة مع منتجات الدول النامية الاخرى.

وقد بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تطوير وتوسيع المناطق الصناعية القائمة، وانشاء مناطق صناعية جديدة تلبي حاجة القطاع الصناعي لمناطق تصنيع ملائمة ومجهزة بالخدمات الضرورية للتصنيع الحديث. وجرى تنفيذ أول منطقة في موقع المنطار الحدودي لبلدة بيت حانون، والمسمى كارني. وقد كلف بناؤها 85.4 مليون دولار أمريكي، بمبادرة مشتركة للقطاع الخاص الفلسطيني وبعض المنظمات الدولية. وتم افتتاح تلك المنطقة في عام 1999. وكانت الفكرة من وراء إنشاء هذه المنطقة هي خلق فرص، وتشجيع التطوير الصناعي الموجه للتصدير ولجذب استثمارات وتكنولوجيا اجنبية أيضا. كما وضعت الدراسات لاقامة العديد من المدن الصناعية الحدودية في الجلمة في محافظة جنين، وترقوميا في محافظة الخليل، وخاضوري في مدينة طولكرم. وتم وضع دراسات لمناطق صناعية داخلية في بيت لحم واريحا وغيرها.

1-7-2-3 قطاع المقالع وصناعة الحجر والرخام

يعتبر قطاع المقالع وصناعة الحجر والرخام أحد أهم فروع القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني؛ حيث يساهم هذا القطاع بأكثر من 3% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تطور في العقود الأخيرة تطوراً نوعياً وملموساً من حيث حجم الاستثمارات والتكنولوجيا المستخدمة والتشغيل والقدرة التنافسية والتصدير إلى الخارج. ولقد شكل الرخام السلعة الأكثر تصديرًا لعام[26] 2008، حيث بلغت قيمة صادراته[27] حوالي 84 مليون دولار وبنسبة 18.8% من إجمالي الصادرات. ويتم تصدير 82.9% من الحجر والرخام إلى إسرائيل، و9.7% إلى الاردن والدول العربية الأخرى، و7.4% لبقية دول العالم؛ مما يوفر فرصة مهمة لتوسيع الصادرات في هذا المجال. ويعمل في هذا الفرع ما يقارب من 300 منشأة، 87% منها هي منشآت صغيرة توظف أقل من 10 عمال، ويبلغ عدد العاملين في هذا القطاع نحو 6700 آلاف عامل.[28]

ويتوفر الحجر الخام كمادة أولية أساسية ذات جودة عالية وألوان زاهية ومرغوبة وبكميات تجارية وبأحجام مختلفة تتيح لمصانع الحجر والرخام إنتاج أنواع وأصناف متعددة منه تمتاز بجودة تنافسية في أسواق التصدير.[29] وتتركز الصناعات المعتمدة على الحجارة في الضفة الغربية وتحديداً في كلٍ من محافظات الخليل ونابلس وبيت لحم وجنين.

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 2008.

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 2010. (بيانات غير منشورة).

[28] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية، 2008.

[29] للاطلاع على منتجات الحجر والرخام في فلسطين، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.usm-pal.ps/pdfs/usm-catalogue.pdf

3-2-7-2 قطاع النسيج والملبوسات

يساهم قطاع النسيج والملبوسات الفلسطيني بنحو 10% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي الفلسطيني. ويبيع المنتجون الفلسطينيون ما يقرب من 70% من إنتاج هذا القطاع محليا (بما يمثل 20% من حصة السوق المحلي)، و20% من إنتاج هذا القطاع يباع في إسرائيل. وما يميز هذا القطاع هو وجود مساحة كبيرة للاستثمار فيه، والقدرة على الوصول للاسواق الأوروبية والأمريكية بفضل الاتفاقات التجارية الموقعة معها.

3-2-7-3 قطاع الصناعات الغذائية

تطور فرع الصناعة الغذائية بشكل ملحوظ، حيث اهتمت أغلبية الشركات العاملة فيه بتحسين شروط التصنيع الغذائي في الأراضي الفلسطينية، والسعي للحصول على شهادات الجودة الفلسطينية والعالمية من خلال استيفاء شروط المواصفات والمقاييس المطلوبة لاسواق التصدير. ويشتمل هذا الفرع على إنتاج اللحوم ومنتجاتها وحفظها، وتجهيز الفواكه والخضروات وحفظها، وصنع الزيوت والدهون النباتية، وصنع منتجات الألبان، وصنع منتجات طواحين الحبوب، وصنع أعلاف حيوانية، وصنع منتجات المخابز، وصنع الشوكلاتة والحلويات السكرية، وصنع المعكرونة والشعيرية، وصنع المشروبات والمياه المعدنية.

وقد شهد قطاع التصنيع الغذائي نمواً سريعا في النصف الثاني من فترة التسعينيات، حيث تحتل الصناعات الغذائية موقعاً قيادياً ضمن القطاع الصناعي. ويمثل قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات من حيث عدد المؤسسات 16.6% من حجم الصناعة التحويلية الفلسطينية و14.2% من حجم الصناعة ككل في عام 2008.

وتسهم صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بحوالي 20% من القيمة المضافة في قطاع الصناعة وأكثر من 24% من الانتاج الاجمالي في قطاع الصناعة[30]، وازدادت حصة قطاع الصناعات الغذائية في السوق المحلي من 25% إلى 30% خلال السنوات الماضية.

3-2-7-4 قطاع المنتجات المعدنية والهندسية

يلبي قطاع المنتجات المعدنية والهندسية 60% إلى 80% من الطلب في السوق المحلي، وقد نجحت منتجات هذا القطاع بشكل متزايد في أسواق التصدير أيضاً. وتتضمن هذه المنتجات: الأسلاك وقضبان اللحام والمسامير والأثاث والرفوف في المخازن والأدوات المنزلية والموازين الصناعية والأدوات الزراعية والآلات والأدوات الصناعية وأدوات قطع المعادن وغيرها.

3-2-7-5 الصناعات الكيماوية

تشمل الصناعات الكيماوية العديد من الصناعات التقليدية والحديثة. وسنتناول تلك الصناعات بشكل موجز كالآتي:

- الصابون:

وهي صناعة تقليدية قديمة جداً، واشتهرت باسم مدينة نابلس التي نشأت فيها هذه الصناعة واتسع انتشارها. والصابون النابلسي منتوج طبيعي (organic) ذو جودة عالية وصحي، حيث يصنع من زيت الزيتون، ويتمتع بسمعة طيبة في المنطقة والعالم. ولا تزال صناعة الصابون تتركز في مدينة نابلس، وتلبي كامل الطلب المحلي من الصابون، ويتم تصدير كميات إلى العديد من الدول في المنطقة.

[30] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، المنشآت الاقتصادية و سلسلة المسوح الاقتصادية، 2008.

- الدهانات:

يتمتع هذا القطاع بتنوع خطوط الإنتاج، وتتضمن هذه الخطوط الدهانات المائية والزيتية، والدهان الصناعي، ودهان المركبات. ويوجد في فلسطين عشرة مصانع تغطي ما بين 25% و30% من استهلاك السوق المحلي.

- مواد التنظيف:

تحتل المنتوجات الوطنية من مواد التنظيف ما يقرب من 50% من حصة السوق المحلي، وهذا يعكس قدرة تنافسية متنامية. كما أنها متنوعة وتضم مواد تنظيف (مسحوقاً وسائلاً)، وصابون الرغوة لغسل الأيدي، ومساحيق الغسيل للغسالات الأوتوماتيكية ونصف الأوتوماتكية.

3-2-7-6 **الصناعات الدوائية**

شهدت صناعة الأدوية توسعاً كبيراً وإعادة هيكلة داخلية في العقدين الأخيرين، وحصل اندماج بين بعض الشركات المنتجة تاركاً القطاع مقسماً بين ستّ شركات أدوية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن هذه الصناعة تلبي أكثر من نصف الطلب المحلي، وتشارك الشركات الستّ في برامج مستمرة للتدريب والمساعدات الفنية الهادفة إلى التقيد بالمقاييس الدولية. وقد توسعت مجالات المنتجات وجودتها مما سمح للشركات باستهداف الأسواق الخارجية في الدول العربية وأوروبا الشرقية، وقد تأكد ذلك في بداية العام 2008 عندما مُنحت أربع شركات أدوية فلسطينية شهادات ممارسة التصنيع الجيد (GMP) التي تعتبر مقاييس أمان وجودة دولية مهمّة تؤهل شركات إنتاج الأدوية للتصدير.

3-2-7-7 **الصناعات البلاستيكية**

تعتبر صناعة البلاستيك متطورة بشكل جيد، ويوجد عدد قليل من الشركات الرائدة التي تنتج للسوق المحلي وبعضها يصدر إلى إسرائيل، وتتضمن منتجات هذه الشركات كوابل الكهرباء والاتصالات، وأنابيب الصرف الصحي، والبلاستيك لأهداف الزراعة، مادة البوليسترين ومواد أخرى.

3-2-7-8 قطاع الصناعات الجلدية والأحذية

تتركز هذه الصناعة في أغلبها في منطقة الخليل وجنوب الضفة الغربية، حيث عُدَّ هذا القطاع من أكبر القطاعات الصناعية حتى نهاية القرن الماضي، ويتكون بشكل رئيس من صناعة الأحذية والمصابغ، حيث تجاوزت القدرة الإنتاجية حينها 13 مليون زوج أحذية سنوياً، كان يُصدَّر 60% منها إلى مختلف الدول. ينتج قطاع الأحذية الآن أربعة ملايين زوج سنوياً، ويوظف حوالي 2500 عامل بعد أن كان يوظف ما يزيد عن 10000 قبل عشر سنوات. ويسعى هذا القطاع إلى استعادة مكانته بالتركيز على سلع ومنتجات جديدة ذات قدرة تنافسية من خلال الاستثمار في تكنولوجيات جديدة وبالاستفادة من الخبرات المتراكمة والفرص المتاحة في الأسواق المحلية والتصديرية.

3-2-7-9 قطاع الصناعات الورقية

تعود الصناعة الورقية في فلسطين إلى اوائل القرن الماضي، حيث تواجدت في منطقتي القدس ونابلس -خاصّة- مطابعُ عريقة تعتبر من أوائل المطابع في المنطقة. ويوجد حالياً أكثر من 300 منشأة تعمل في هذا القطاع توظف ما لا يقل عن 4000 عامل وفنّيّ، في الطباعة والجرائد والكرتون والورق الصحي والتغليف، وقد ارتقت إمكانات هذا القطاع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وأصبحت منتجاته تنافس على مستويات إقليمية وعالمية.

3-2-7-10 قطاع الصناعات التقليدية والسياحية

تتركز هذه الصناعة في منطقة بيت لحم؛ وذلك لأبعادها الدينية والسياحية، وتُصنع مختلف المنتجات من خشب الزيتون والسيراميك والزجاج والمعادن والصدف والفخار والشمع وغيرها، ويبلغ عدد المشاغل حوالي 1020 مشغلاً توظف أكثر من 1500 عامل.

3-2-7-11 قطاع الصناعات الخشبية والأثاث

تعد الصناعات الخشبية الفلسطينية من أهم الصناعات القادرة على التكيف مع متطلبات الأسواق المحلية والخارجية، وقد اعتمدت هذه الصناعة على قدرتها التصديرية وبالأخص في قطاع غزة قبل العام 2000، حيث كانت توظف عدداً كبيراً من العمال واستوعبت المئات منهم في منشآت كبيرة. ولكن الحصار أدى الى توقف معظم منشآت هذه الصناعة بانتظار الانفتاح من جديد على الأسواق الخارجية. أما في الضفة الغربية فلا تزال صناعة الأخشاب والأثاث تتبوأ مركزاً مهمّاً ضمن القطاعات الصناعية الفلسطينية.

3-2-8 قطاع الإنشاءات والبناء والإسكان

يعد قطاع البناء والإنشاءات من القطاعات الاقتصادية القيادية والمؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني. وهو الأكبر من حيث حجم الاستثمارات السنوية التي تصل في المتوسط إلى مليار دولار. ويسهم الاستثمار في المباني (المساكن والمباني العامة والتجارية ومرافق البنية التحتية) بحوالي 48% من إجمالي التكوين الرأسمالي، ويأتي 90% من هذه الاستثمارات من القطاع الخاص والأهلي. ويشغل قطاع البناء والإنشاءات 11.8% من العاملين الفلسطينيين. ويؤثر تطور هذا القطاع بصورة قوية على تطور القطاعات الأخرى؛ بحكم كثافة ارتباطاته الخلفية مع مزودي مدخلات الإنشاءات، والأمامية مع مزودي الأبنية بالاحتياجات اللازمة لاستعمالها أو تشغيلها. وهذا يشمل عدداً كبيراً من الصناعات الفلسطينية، وتشكل المؤسسات العاملة في الصناعات المرتبطة بالإنشاءات نحو 36% من المنشآت الصناعية، وتساهم بأكثر من 45% من القيمة المضافة في الصناعة.

وفقاً لبيانات اتحاد المقاولين الفلسطينيين، فقد بلغ عدد شركات المقاولات 326 شركة منتشرة في المحافظات الفلسطينية المختلفة. وتمتلك هذه الشركات إمكانيات كبيرة وقدرة عالية على الاستجابة لمتطلبات الاستثمار في البناء والإسكان. واكتسبت هذه المزايا من خلال خبرتها الطويلة بالعمل في السوقين المحلي والإسرائيلي. كما يمتاز العاملون في الإنشاءات بالمهارات اللازمة للعمل في أنواع المشاريع الإنشائية المختلفة.

تتزايد فرص الاستثمار في قطاع البناء والإنشاءات في ظل توفر العوامل المحفزة للطلب، واستمرار عجز العرض المحلي على تغطية الطلب المتنامي على البناء والإسكان والمقدر بنحو 50 ألف وحدة سكنية سنوياً. ويستحوذ قطاع الإسكان ومشاريع البنية التحتية على حصة كبيرة من المساعدات الدولية. ومن المتوقع ارتفاع الطلب على بناء المساكن لدى عودة مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية في حال تحقق السلام وفق المرجعيات الدولية المعروفة.

أوْلت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها، ولا زالت تولي، اهتماماً كبيراً بقطاع البناء والإنشاءات. سواء من خلال الإنفاق على المشاريع التطويرية في الموازنة العامة، أو من خلال تضمين خططها الإستراتيجية والتنموية للأهداف المتعلقة بتطوير قطاع البناء والإنشاءات وإزالة التحديات التي تواجهه باعتباره أحد أبرز القطاعات الاقتصادية الواعدة. واستناداً لخطة السلطة الوطنية الفلسطينية للإصلاح والتنمية (2008-2010)، فقد تم رصد نحو 90 مليون دولار لتمويل البنى التحتية الخارجية لمشاريع الاسكان الجديدة.

إلى جانب ذلك تظهر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية اهتماماً متزايداً بتقديم القروض العقارية، واستحوذت هذه القروض على أكثر من 17% من القروض المصرفية نهاية العام 2009، كما توفر مؤسسات الإقراض السكني وشركات الرهن العقاري، مصادر تمويل إضافية للاستثمار في قطاع الإنشاءات.

3-2-9 القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم)

شهد كل من قطاع الصحة وقطاع التعليم تطوّرات كبيرة وسريعة بعد إنشاء كل من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم سنة 1995، حيث عملت الوزارتان على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأفراد، خاصة بعد الإهمال الذي تعرّض له القطاعان قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفيما يلي بعض المؤشرات الرئيسة التي توضح تلك التطورات:

أولا: قطاع الصحة

يتعدد مزوّدو الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، فبالإضافة للقطاع الحكومي، يقدّم القطاع الخاص، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومؤسسات المجتمع المدني جزءاً كبيرا من الخدمات الصحية. وقد بلغ عدد المستشفيات الكلي في الأراضي الفلسطينية 77 مستشفى في العام 2007، تضم 5،067 سريراً. إن 26 مستشفى من إجمالي المستشفيات هي مستشفيات حكومية (24 مدنياً، و2 عسكري)، بالإضافة إلى 25 مستشفى خاص، و25 مستشفى غير حكومي، ومستشفى واحد تشرف عليه الأونروا. أما فيما يتعلّق بالمراكز الصحية، فبلغت 665 مركزاً في الأراضي الفلسطينية في العام 2007، 62.3% منها مراكز صحية حكومية[31].

ويعمل في الأراضي الفلسطينية العديد من الأطباء بتخصصات مختلفة، بالإضافة للصيادلة والممرضين وغيرهم من العاملين الصحيين. وتشير البيانات إلى أن هنالك 1.7 طبيباً لكل ألف من السكان، بالإضافة إلى 2.1 ممرضاً لكل ألف من السكان. وبشكل عام، فإن الأطباء والصيادلة والممرضين وغيرهم من المتخصصين في مجالات الصحة يتوزعون على القطاعات الصحية المختلفة؛ الحكومية، الخاصة، مؤسسات المجتمع المدني، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ويشكل العاملون منهم في المستشفيات والمراكز الحكومية حوالي 41%. فيما أن أكثر من 28% منهم يعملون في القطاع الصحي الخاص، سواء في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، أو في العيادات الخاصة. وتعمل النسبة المتبقية من الطواقم الطبية في المنشآت الصحية التابعة لمؤسسات المجتمع المدني (24%) والتابعة للأنروا (6.5%)[32].

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008). الرعاية الصحية الأولية والثانوية في فلسطين: مؤشرات مختارة. رام الله- فلسطين.

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006). مسح مقدمي الخدمات الصحية والمستفيدين منها، 2005. رام الله- فلسطين.

في العام 2007، بلغ الإنفاق الحكومي على الصحة نحو 150 مليون دولار، وارتفع بشكل مضطرد، حيث خصص لوزارة الصحة 353 مليون دولار في موازنة 2010، وهذا يعني مضاعفة حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة من 40 دولار أمريكي الى 90 دولار. ويتحمل القطاع الحكومي النسبة الأكبر من الصرف على الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية (حوالي 42%). ويبين الشكل التالي مساهمة مزودي الخدمات الصحية في الإنفاق الإجمالي في مجال الصحة:

شكل (2): مساهمة القطاعات المختلفة في الإنفاق على الصحة في الأراضي الفلسطينية، 2004

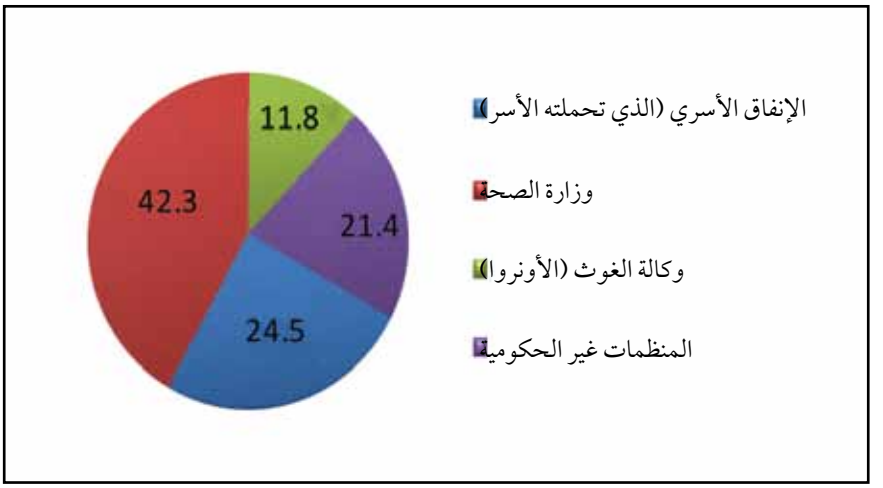

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح مقدمي الخدمات الصحية والمستفيدين منها 2005- المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح الأولية. رام الله- فلسطين.

وتشير المؤشرات المختلفة إلى التحسّن في مستوى تغطية الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت نسبة تغطية النساء الحوامل إلى 96%[33].

[33] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المسح الصحي الديموغرافي 2004: النتائج الرئيسة. رام الله- فلسطين.

من جهة أخرى انخفضت معدلات وفيات الأطفال في السنوات الماضية من 22.9 لكل ألف ولادة حية في العام 2001 إلى 20.5 لكل ألف ولادة حية في العام 2004 [34].

ويعتبر القطاع الحكومي والقطاع الخاص المزوّدين الرئيسين للتأمين الصحي في الأراضي الفلسطينية. ويستفيد من التأمين الصحي الحكومي بشكل إلزامي جميع موظفو القطاع العام والمتقاعدون. أما فيما يخص موظفي القطاع الخاص، فإن القانون يلزم أصحاب العمل بتأمينهم ضد إصابات العمل لدى الجهات المرخّصة لذلك.

ثانياً: قطاع التعليم

تولي الأسر الفلسطينية بوجه خاص، والمجتمع بشكل عام اهتماماً خاصاً بتعليم البنات والأبناء. لذا فهناك طلب متنام على التعليم بكافة مراحله. وهناك متابعة للنهوض بنوعية التعليم لتخريج أجيال جديدة قادرة على الانطلاق بالاقتصاد الفلسطيني نحو اقتصاد المعرفة. وهنالك طلب مستمر من الأفراد على الخدمات التعليمية، وهو الأمر الذي عملت على تلبيته السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها، بعد الإهمال الذي تعرّض له القطاع قبل العام 1994. وتتعدد مؤسسات التعليم في الأراضي الفلسطينية ما بين مؤسسات التعليم العام (للصفوف من 1-12)، ومؤسسات التعليم العالي (تمنح شهادات في درجة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراة).

فيما يخص مؤسسات التعليم العام (المدارس)، فقد بلغ عددها 2،430 مدرسة في العام 2008؛ 75% منها حكومية، 12.7% مدارس تابعة للأونروا، و11.9% مدارس خاصة[35]. وبلغ عدد الطلبة الملتحقين في هذه المدارس في العام الدراسي 2009/ 2010 (455،441،1) طالباً وطالبة[36].

[34] لدادوة، حسن وشلبي، ياسر (2007). الثقافة المهنية في القطاع الصحي الحكومي في الأراضي الفلسطينية. الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية-أمان، ومؤسسة مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله- فلسطين.

[35] الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني: http://www.mohe.gov.ps.

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). تقرير إسقاطات التعليم في فلسطين 1999/ 2000 - 2009/ 2010. رام الله- فلسطين.

وخلال السنوات العشرة الماضية، ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس بمعدل سنوي بلغ نحو 6% . وهو ما يزيد عن متوسط الزيادة السكانية التي بلغت حوالي 3.4% سنوياً في الفترة ما بين 1997–2007 . إن الاهتمام المتزايد بالتعليم في الأراضي الفلسطينية أدى إلى انخفاض كبير في نسب الأمية من 13.9% في العام 1997 إلى أقل من 6% في العام 2008، وتعتبرهذه النسبة من أقل نسب الأمية المسجلة في الوطن العربي[37] .

أما التعليم الجامعي فقد انتشرت مؤسساته بشكل سريع نسبياً، حيث بلغ عدد الجامعات الفلسطينية 12 جامعة (9 منها في الضفة الغربية، و3 في قطاع غزة)؛ و8 جامعات منها تمنح شهادات في الدراسات العليا . بالإضافة إلى الجامعات، فهنالك 12 كلية جامعية تمنح شهادة البكالوريوس والدبلوم المتوسط، و19 كلية متوسطة تمنح شهادة الدبلوم المتوسط فقط .

وبلغ عدد الطلبة المسجّلين لنيل شهادة البكالوريوس في العام الدراسي 2007/ 2008 حوالي 156,578 طالباً وطالبة، كمابلغ عدد المسجلين لنيل شهادة الدبلوم المتوسط 3,635 طالباً وطالبة . أما فيما يخص الدراسات العليا، فتستقبل الجامعات الفلسطينية سنوياً عدداً كبيراً من طلبات الالتحاق في الدراسات العليا، وهو ما يدلّ على الاهتمام المتنامي في المجتمع الفلسطيني بالدرجات العلمية العليا، إلا أن تلك الجامعات لا تستطيع تلبية الطلب كله . وبلغ عدد الطلبة المسجلين لبرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في جميع التخصصات للعام الدراسي 2007/ 2008 (4,965) طالباً وطالبة .

[37] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) . خبر صحفي: عشية اليوم العالمي لمحو الأمية . الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps .

3-3 القطاع المالي

تتعدد المؤسسات والشركات العاملة في القطاع المالي في الأراضي الفلسطينية؛ ويشتمل القطاع المالي على قطاع مصرفي يضم سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة وعددها 19 مصرفا حاليا. ويشتمل أيضا على القطاع المالي غير المصرفي، الذي يضم هيئة سوق رأس المال وسوق فلسطين للأوراق المالية و9 شركات وساطة مالية، بالإضافة إلى 10 شركات تأمين في العام 2008، ونحو 12 مؤسسة للاقراض الصغير. أما القيمة المضافة المتولّدة من مؤسسات القطاع المالي، بشقيه المصرفي وغير المصرفي، فهي تشهد نموّاً مستمراً، وبلغت 342.2 مليون دولار في العام 2008 [38] مرتفعة بأكثر من 34% مقارنة بالعام 2006. وتنظم سلطة النقد الفلسطينية القطاع المصرفي، بينما تنظم هيئة سوق رأس المال الفلسطينية القطاع المالي غير المصرفي. وفيما يلي نبذة موجزة عن مكونات القطاع المالي.

3-3-1 البنوك

هيأ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، ومن ثم سلطة النقد الفلسطينية، الفرصة لانطلاقة القطاع المصرفي من جديد في الأراضي الفلسطينية ومعاودة أنشطته بعد توقف متواصل منذ عام 1967. وشهد عدد المصارف العاملة تطوّراً مستمراً حتى بلغ 19 مصرفاً تعمل من خلال 209 فرعاً ومكتباً فرعياً نهاية الربع الأول 2010؛ منها تسعة مصارف محلية، وعشرة مصارف وافدة؛ منها ثمانية أردنية، وواحد مصري، وفرع لمصرف HSBC. كما يعمل في الأراضي الفلسطينية مصرفين إسلاميين (انظر جدول 7).

[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). مسح المالية والتأمين 2008، تشرين أول 2009. رام الله- فلسطين.

جدول (7) : البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية 2009

	اسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	عدد المكاتب	عنوان الإدارة العامة/ الإقليمية
1	البنك الأردني الكويتي	1995	2	0	رام الله__شارع المعارف
2	البنك الإسلامي العربي	1995	8	1	البيرة__شارع نابلس
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995	14	1	رام الله__شارع القدس
4	البنك الأهلي الأردني	1995	5	0	رام الله__شارع الزهراء
5	البنك التجاري الأردني	1994	3	0	رام الله__شارع المنارة
6	البنك التجاري الفلسطيني	1994	5	0	رام الله__حي قدورة__شارع العودة
7	البنك العربي	1994	12	10	رام الله__حي المصيون__شارع فندق غراند بارك
8	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	1996	1	0	رام الله__رام الله التحتا
9	البنك العقاري المصري العربي	1994	4	2	رام الله__شارع رام الله القدس
10	بنك الاتحاد	1995	1	0	رام الله__وسط البلد__شارع البريد
11	بنك الأردن	1994	10	21	البيرة__شارع نابلس
12	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	8	4	رام الله__حي ميدان النهضة__شارع الهلال
13	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	12	0	رام الله__شارع البريد
14	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	2006	5	1	رام الله__الإرسال
15	بنك القاهرة عمان	1986	18	1	رام الله__الماصيون__شارع المعاهد
16	بنك القدس	1995	11	2	رام الله__الشارع الرئيسي
17	بنك فلسطين الدولي	1996	4	1	البيرة__حي صبيحة__شارع رأس الطاحونة
18	بنك فلسطين م.ع.م	1960	19	22	رام الله__عين مصباح__شارع المحكمة القديم
19	بنكHSBC للشرق الأوسط المحدود	1998	1	0	رام الله__شارع يافا

وقد شهد نشاط القطاع المصرفي الفلسطيني منذ العام 1994 وحتى الآن نموّاً متزايداً من حيث تطور إجمالي ودائع الجمهور، التي وصلت إلى 6.3 مليار دولار نهاية العام 2009.

ورافق النمو في ودائع الجمهور نمو التسهيلات الائتمانية التي شهدت، خاصة في العام 2009، ارتفاعاً ملحوظاً. وبلغت قيمتها 2.2 مليار دولار مع نهاية العام 2009. الشكل (3) يوضح نموّ التسهيلات الائتمانية من العام 1997 وحتى العام 2009.

شكل (3): حجم التسهيلات الائتمانية خلال الأعوام 1997-2009
(مليون دولار)

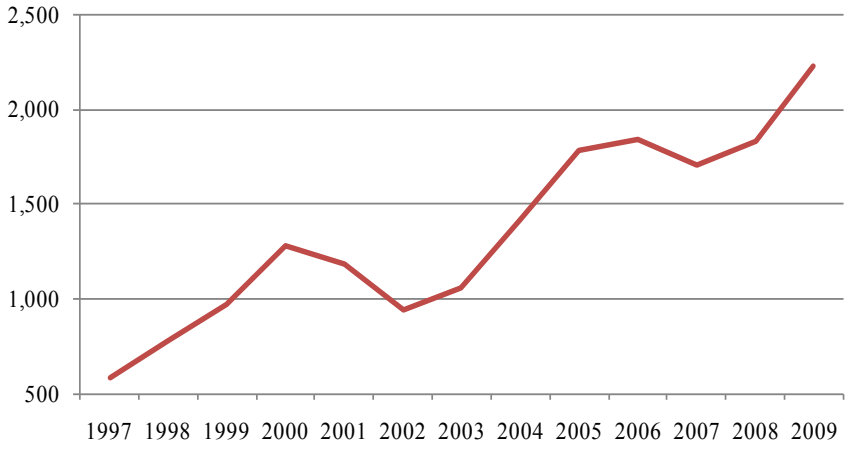

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس (2010). المراقب الاقتصادي والاجتماعي 20. رام الله- فلسطين.

رغم هذه التطورات الكبيرة، ما تزال نسبة الإقراض إلى ودائع القطاع الخاص منخفضة في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول المجاورة. لذا قامت سلطة النقد باتباع سياسات لتشجيع المصارف على رفع نسبة إقراضها في السوق الفلسطينية، وأثمرت هذه السياسات وانعكست في نمو التسهيلات الائتمانية في السنة الأخيرة، ولا سيما نمو حجم القروض، التي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي التسهيلات. فقد ارتفعت نسبة القروض من إجمالي التسهيلات من 61% في العام 2008 إلى 69% نهاية العام 2009. حيث كان هذا الارتفاع على حساب الجاري مدين الذي انخفض في نفس الفترة من 38% إلى 30%.

2-3-3 الإقراض الصغير ومتناهي الصغر

شهد سوق الإقراض الصغير ومتناهي الصغر تطورا ملحوظا في العامين 2008 و2009، حيث شهد هذان العامان ارتفاعاً نسبياً في مجموع القروض مقارنة بالأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة إجمالي القروض 48.5 مليون دولار خلال عام 2008، و51.9 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2009، مقارنة بـ 39.6 و38 و32.3 مليون دولار في الأعوام 2005 و2006 و2007 على التوالي، علما أن هذه البيانات تخص 9 مؤسسات من ضمن 12 مؤسسة تقدم هذه الخدمات (أنظر الجدول 8).

وأنشئت في العام 2002 شبكة لتنظيم هذا السوق، وسميت بـ(شراكة)، وتهدف إلى تمكين كافة مقدمي هذه الخدمات من أجل تسهيل وصول الإقراض إلى أصحاب المشاريع الصغيرة، وأصحاب الدخول المحدودة، والمؤسسات الأعضاء في هذه الشبكة هم: الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية (**FATEN**) (فاتن)، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال (أصالة) (**ASALA**)، ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (**PARC**) (بارك)، والمؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (**ANERA**) (أنيرا)، ودائرة التمويل الصغير، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(**UNRWA / MMD**) (الأونروا)، والمركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD) (أكاد)، ومؤسسة الإسكان التعاوني (**CHF**) (ريادة سي أتش أف)، وصندوق التنمية الفلسطيني (PDF) (بي دي أف)، وجمعية الشبان المسيحية(**YMCA**)، الإغاثة الإسلامية – برنامج الإقراض متناهي الصغر(MCP)، صندوق الإقراض النسوي–غزة (GWLF)، ريف للتمويل (REEF)، وكاريتاس القدس (The Holy Land) (الأرض المقدسة).

جدول (8) : تطور معدل حجم القروض الصغيرة والمتوسطة وقيمتها الاجمالية 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	معدل (2009)
معدل حجم القرض (دولار أمريكي)	1,352	1,526	1,569	2,261	2,397
معدل حجم القرض/ الدخل القومي الإجمالي لكل فرد (%)	89	102.5	104.9	147.6	154.6
العائد على المحفظة (%)	13.5	12.1	11.5	17.1	19.4

ومن أجل دعم هذا القطاع المهم قرر مجلس الوزراء إحالة تنظيم هذا القطاع إلى سلطة النقد الفلسطينية، التي بدأت بتقديم خدماتها للنهوض بهذا القطاع، بما في ذلك إشراكه في نظام الاستعلام عن المقترضين.

يظهر تقرير المؤشرات الصادر عن «شراكة» في 30 من شهر أيلول لعام 2009، أن هناك ازديادا في معدل حجم القرض الممنوح، حيث ارتفع بنسبة 6% في معدل الأرباع الثلاثة لعام 2009 مقارنة بالعام 2008، وارتفع معدل حجم القرض بالنسبة للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 4.7%، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات التي تظهر اهتماما بالقروض متناهية الصغر، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية.

3-3-3 التأمين

بدأت صناعة التأمين في فلسطين عمليا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعززت بعد تأسيس هيئة سوق رأس المال وهي الجهة المخولة قانونياً بالإشراف والرقابة على تنظيم أعمال قطاع التأمين منذ أواخر العام 2004. كما صدر في العام 2006 قانون التأمين لتنظيم قطاع التأمين في الأراضي الفلسطينية.

حقق قطاع التأمين في فلسطين في العام 2008 نمواً كبيرا بلغ حوالي 28% مقارنةبالعام السابق[39]. وما زال أمامه فرص كبيرة للنمو. تطور عدد شركات التأمين العاملة في الأراضي الفلسطينية من شركة واحدة عام 1993 الى 9 شركات حاليا، وأصبح لديها فروعا في كافة محافظات الوطن (أنظر الجدول أدناه). وتواجه هذه الشركات تحديات كبيرة للتوسع الافقي بالمزيد من التفرع لتسهيل وصول المواطنين الى خدماتها، والعمودي باطلاق انواع وبرامج تأمين جديدة لتغطية المزيد من المخاطر، والمساهمة في تطوير بيئة الاعمال والنشاطات الاقتصادية.

جدول (9): شركات التأمين العاملة في الأراضي الفلسطينية

	اسم شركة التأمين	أنواع التأمين	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	عنوان الإدارة العامة/ الإقليمية
1	شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري، حياة	1995	7	رام الله_شارع القدس بجانب كازية إسو
2	شركة المشرق للتأمين	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري، حياة	1992	10	البيرة_أم الشرايط_قرب عمارة يلو بيجز
3	شركة فلسطين للتأمين.	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري	1994	6	البيرة_إم الشرايط_قرب عمارة يلو بيجز
4	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	صحي، حياة	1996	3	رام الله_ميدان المغتربين_عمارة السنترال
5	شركة التأمين الوطنية	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري، حياة	1993	8	البيرة_شارع بلدية البيرة_مجمع أبراج الوطنية
6	شركة ترست العالمية للتأمين	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري، حياة	1994	12	البيرة_شارع القدس_عمارة ترست
7	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري	1994	13	رام الله_المصيون برج المكاتب-خلف السفارة الأردنية
8	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	صحي، حوادث، حريق وأضرار الممتلكات، بحري	2008	4	البيرة_شارع القدس_عمارة برج الشيخ
9	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	الرهن العقاري	1997	2	رام الله_شارع رام الله القدس

[39] الموقع الالكتروني لهيئة سوق رأس المال: www.pcma.ps

4-3-3 سوق فلسطين للأوراق المالية

شهد سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الأعوام 2007 و2008 و2009 ثباتاً نسبياً حتى في ظل أزمة أسواق المال العالمية التي تعمّقت ابتداءاً من الربع الرابع 2008. حيث لم تشهد تراجعات وتذبذبات خلال شهور الأزمة المالية العالمية (أنظر الأشكال 4، 5، 6). فقد انخفض مؤشر القدس في عام 2009 بنسبة 17.3%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالتراجعات التي تعرّضت لها أسواق المال في الدول الأخرى. الأمر الذي يشير إلى أن السوق المالي الفلسطيني هو أكثر استقراراً من غيره بسبب محدودية اندماجه في الأسواق العالمية.

شكل (4): مؤشر القدس للأعوام 1997-2009
(نقطة)

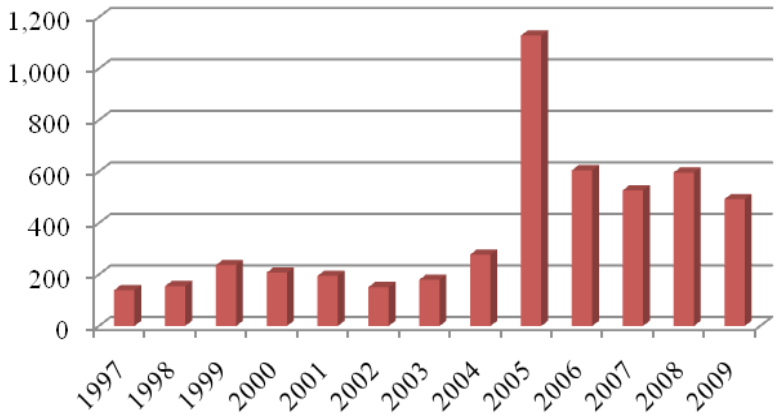

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

شكل (5): قيمة الأسهم المتداولة للأعوام 1997-2009
(مليون دولار أمريكي)

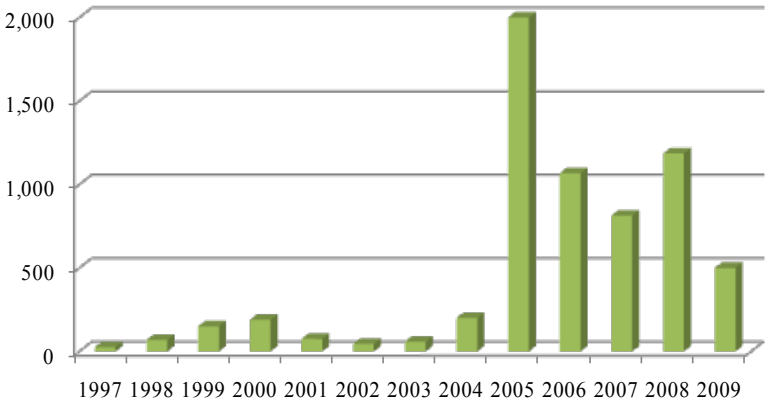

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

شكل (6): حجم (عدد) الأسهم المتداولة للأعوام 1997-2009
(مليون سهم)

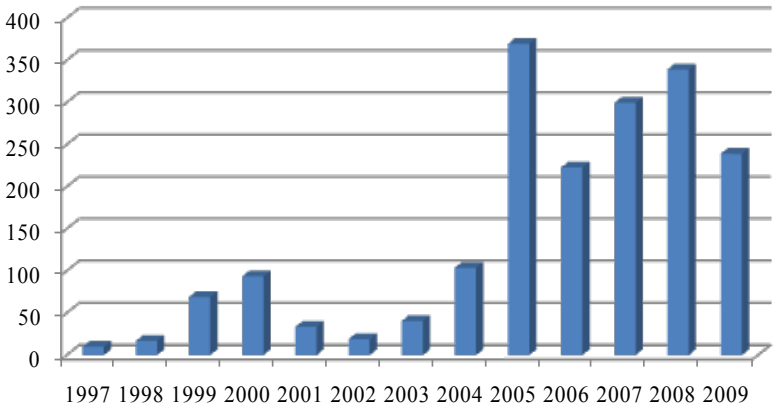

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 39 شركة نهاية العام 2009، وهي تنتمي لخمسة قطاعات هي: قطاع البنوك (7 شركات)، وقطاع التأمين (5 شركات)، وقطاع الاستثمار (8 شركات)، وقطاع الخدمات (9 شركات)، وقطاع الصناعة (10 شركات).

الموارد البشرية:
العمالة، الأجور والإنتاجية

1-4 القوى العاملة والتشغيل

تمتاز القوى العاملة الفلسطينية بكونها عمالة فتيّة، وبمستوى جيد من التدريب والتعليم، بالإضافة إلى امتلاك مهارات وقدرات مميزة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللغات، وترتفع نسبة المشاركة بين الأفراد الحاصلين على سنوات تعليمية مرتفعة. لكن في المقابل، هنالك نسب بطالة بين أوساط خريجي الجامعات وكليات المجتمع من الشباب، وخصوصا بين النساء الحاصلات على شهادات جامعية (انظر جدول 10).

جدول (10): نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وسنوات التعليم، الربع الرابع 2009
(نسبة مئوية)

سنوات التعليم	الجنس		كلا الجنسين
	ذكر	أنثى	
0	22.3	7.8	11.4
6-1	73.0	10.4	42.7
9-7	72.4	6.4	41.4
12-10	66.1	6.3	36.8
+13	66.5	42.1	55.0
نسبة المشاركة الكلية	67.3	15.1	41.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء لفلسطيني (2009)، مسح القوى العاملة، دورة تشرين أول- كانون أول، 2009.

2-4 الأجور

بلغ معدل الأجور اليومية للعاملين في الضفة الغربية في العام 2009 حوالي 21.9 دولاراً، و16 دولاراً للعاملين في قطاع غزة. ومن الواضح أن معدلات الأجور في الأراضي الفلسطينية أصبحت أقل تأثراً بمستويات الأجور في إسرائيل؛ بسبب سياسات واجراءات الاغلاق الإسرائيلية الأخيرة.

يبيّن جدول (11) مستوى الأجور وساعات العمل في الأراضي الفلسطينية في العام 2009 . وتسجل الضفة الغربية ساعات عمل أطول، بواقع 42.5 ساعة أسبوعية، وهو ما يتوافق مع قانون العمل الفلسطيني الذي يحدد ساعات العمل الأسبوعية بـ 45 ساعة عمل .

جدول (11) : ساعات العمل والأجور في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، العام 2009

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي (دولار)	الأجر الوسيط اليومي (دولار)
الضفة الغربية	42.5	22.4	21.9	19.6
قطاع غزة	39.4	23.6	16.0	14.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . 2009، مسح القوى العاملة، 2009-2008 .

3-4 الإنتاجية

تمتاز إنتاجية العامل (القيمة المضافة للعامل) في الأراضي الفلسطينية بارتفاعها في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، إذ بلغت 76.9 ألف دولار في العام 2008 . يليها قطاع الصناعة، حيث ترتفع الإنتاجية في بعض الأنشطة الصناعية كصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، وصناعة المنتجات المعدنية . جدول (12) يوضّح الإنتاجية والتعويض السنوي للعمال في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية .

جدول (12) : القيمة المضافة والتعويض السنوي للعامل في الضفة الغربية وقطاع غزة*، 2008

النشاط الاقتصادي	إجمالي القيمة المضافة (ألف دولار)	القيمة المضافة للعامل (ألف دولار)	التعويض السنوي للعامل (ألف دولار)
الصناعة**	968,337.8	16.2	5.44
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	200,666.6	20.1	5.36
صناعة الملابس والمنسوجات	87,423.7	6.8	3.57
صنع منتجات المعادن	289,296.9	18.5	6.3
صنع الأثاث	62,731.6	9.5	4.88
الإنشاءات	51,233.6	11.8	7.79
التجارة الداخلية	1,052,288	9.4	5.02
الخدمات	659,032.5	9.0	5.95
النقل والتخزين والاتصالات	653,222.7	76.9	11.29

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) . سلسلة المسوح الاقتصادية – 2008 النتائج الأساسية . رام الله– فلسطين .

* البيانات لا تضم القدس الشرقية .

** يعبر الرقم عن المعدل لِـ 24 صناعة فرعية مختلفة ، والقطاعات الأربعة المذكورة هي ذات أعلى قيمة مضافة متولّدة في القطاع الصناعي .

4-4 تشريعات العمل

صدر قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 في نهاية نيسان العام 2000 ، وهو بشهادة الخبراء متوافق مع المعايير العالمية[40] ومع قوانين الدول المجاورة ، إضافة إلى ذلك يعطي القانون مرونة عالية لأصحاب العمل في تشغيل العمال وتسريحهم من العمل ، مقارنة بقوانين العمل في الدول المجاورة . وقد عمل قانون العمل على تنظيم الأمور المختلفة المتعلقة بالعمل ، ومن أهم الأمور التي نظمها :

[40] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2007) . البطمة ، سامية وأسرار زهران . تأثيرات تطبيق قانون العمل الفلسطيني على تنافسية القطاع الخاص . رام الله–فلسطين .

- سهولة إجراءات الترخيص التي تتخذها وزارة العمل لمن يرغب في العمل في فلسطين من غير الفلسطينيين، كما تتولى الوزارة تنظيم سوق العمل والتشغيل للعمال الفلسطينيين في الخارج.
- عقود العمل:

  - عقد العمل المؤقت: لا يجوز أن تزيد مدته القصوى لدى صاحب العمل نفسه عن سنتين متتاليتين، وإذا استمر العمل في تنفيذه بعد ذلك يعتبر عقداً غير محدد المدة.
  - حدد القانون فترة التجربة بثلاثة أشهر.
  - ينتهي عقد العمل الفردي في أي من الحالات الآتية: باتفاق الطرفين، أو بانتهاء مدته في الأعمال العرضية أو المؤقتة أو الموسمية، أو برغبة أحد الطرفين خلال مدة التجربة، أو بناءً على رغبة العامل، شريطة إخطار صاحب العمل خطياً قبل ذلك بشهر إذا كان يتقاضى أجره على أساس شهري، أو بأسبوع إذا كان يتقاضى أجره على أساس يومي أو أسبوعي أو بالقطعة أو بالعمولة.

- أجاز القانون لصاحب العمل إنهاء عقد العمل من طرف واحد دون إشعار عند ارتكابه مخالفات جسيمة.
- النزاع العمالي:

  - يحل بالطرق التفاوضية داخل المنشأة.
  - إذا لم يحل داخل المنشأة يحق لكل من طرفي النزاع اللجوء إلى مندوب التوفيق في الوزارة.
  - إذا فشل مندوب التوفيق في حل النزاع خلال 10 أيام، على الوزير إحالة النزاع إلى لجنة توفيق تشكل من أحد موظفي الوزارة رئيساً ومن عدد متساو من الأعضاء ينسبهم كل من صاحب العمل والعمال.

- إذا فشلت لجنة التوفيق في حل النزاع خلال أسبوعين يحق لأي من طرفيه اللجوء إلى المحكمة المختصة .

- ساعات العمل :
  - ساعات العمل الفعلي في الأسبوع 45 ساعة .
  - يتخلل ساعات العمل ساعة واحدة يومياً لراحة العامل .

- يجوز لطرفي الإنتاج الاتفاق على ساعات عمل إضافية لا تتجاوز 12 ساعة في الأسبوع .
- الاستراحة الأسبوعية :

  - للعامل الحق في راحة أسبوعية مدفوعة الأجر لا تقل عن 24 ساعة متتالية .
- الإجازات :
  - إجازة سنوية مدتها 14 يوماً عن كل سنة في العمل .
  - إجازة في الأعياد الدينية والرسمية .

- الأجور :
  - يستحق العامل أجرة إذا وجد في مكان العمل وإن لم يؤد عملاً لأسباب تتعلق بالمنشأة .
  - يدفع الأجر للعامل بالنقد المتداول قانوناً، على أساس شهري للعاملين بأجر شهري، أو على أساس أسبوعي للعاملين بالمياومة أو الساعة أو الأسبوع .
  - لا يجوز تأخير دفع أجر العامل أكثر من 5 أيام من تاريخ الاستحقاق .
  - يعتبر أجر العامل من الديون الممتازة .

- السلامة والصحة المهنية: أشار القانون إلى إصدار الأنظمة الخاصة بالصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل متضمنة وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من أخطار العمل وأمراض المهنة، والشروط الصحية اللازمة في أماكن العمل، ووسائل الإسعاف الطبي للعمال في المنشأة، والفحص الطبي الدوري للعمال.
- عمل الأحداث[41]:
  - يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم 15 سنة.
  - يجب إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمتهم الصحية له على أن يعاد الكشف كل 6 أشهر.
  - لا يجوز تشغيلهم في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة أو الأعمال الليلية.
  - تخفض ساعات العمل اليومي للأحداث بما لا يقل عن ساعة عمل واحدة يومياً.
  - الإجازة السنوية للأحداث 21 يوماً ولا يجوز تأجيلها.
- عمل المرأة:
  - يحظر التمييز بين الرجل والمرأة في العمل.
  - يحظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو ساعات عمل إضافية أثناء الحمل وفي الستة أشهر التالية للولادة، أو ساعات الليل.

[41] الحدث: كل من بلغ الخامسة عشرة من عمره ولم يتجاوز الثامنة عشرة.

- مكاتب التشغيل الخاصة:

- بناء على المادة 8 من قانون العمل وعلى النظام رقم (1) لسنة 2009 بشأن ترخيص مكاتب التشغيل الخاصة قرر وزير العمل بتاريخ 24/ 12/ 2009 السماح بترخيص مكاتب التشغيل الخاصة.
- تقوم بأعمال الوساطة والتوفيق بين عروض الاستخدام والطلب في فلسطين، وتلبية احتياجات أصحاب العمل من الباحثين عن عمل.
- الاتصال مع الجهات الخارجية لتأمين احتياجاتها من العمالة الفلسطينية.
- تنفيذ حملات إعلامية لدعوة العمال الفلسطينيين الباحثين عن عمل لتقديم طلباتهم للاستفادة من خدمات هذه المكاتب.
- حدد القرار شروط ترخيص هذه المكاتب بأنها يجب أن تكون شركة عادية[42] وأتاح القانون لأي شركة أجنبية مسجلة في بلدها أن تسجل لها فرعاً في فلسطين.
- يدفع العامل أتعاباً (وهي 5% من مجموع أجر العامل الأساسي عن العام الأول) لهذه المكاتب بناء على قرار وزير العمل بتاريخ 2/ 1/ 2010. وتناقص هذه النسبة بمقدار 1% عن كل عام لاحق يستمر أو يجدد فيه العقد، وتستوفى هذه الأتعاب على أساس شهري ولا يحق للمكتب استيفائها دفعة واحدة، ولا يجوز استيفاء أية أتعاب بعد مضي العام الثالث على توقيع العقد.

[42] الشركة العادية: هي الشركة التي يكون الشركاء فيها مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها.

البنية التحتية

عانت البنية التحتية الفلسطينية من بداية الاحتلال وحتى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية من تدني مستوى الاستثمار فيها (أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي). كما عانت أيضاً من إهمال صيانتها؛ ما أدى إلى تآكلها وتحول النقص فيها إلى عقبة كبيرة أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 حظيت البنية التحتية باهتمام كبير، وجرى استثمار ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي (250 مليون دولار) سنوياً في الفترة ما بين عامي 1995 – 2000؛ لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء، والطرق، والمياه، والتخلص من النفايات، في حين ساهم القطاع الخاص من خلال الاستثمار في توليد الكهرباء وتطوير قطاع الاتصالات، وبعد توقف وتعطل العمل التطويري في الفترة 2000–2007، استأنفت السلطة وشركاؤها المانحون أعمال الاستثمار في البنى التحتية منذ حزيران 2007 في الضفة الغربية، وبشكل محدود جداً في قطاع غزة. وخصص ما يقارب من 500 مليون دولار للبنية التحتية في خطة الإصلاح والتنمية 2008–2010، كما خصص في خطة إعمار قطاع غزة وإنعاشه نحو 500 مليون دولار، من إجمالي قيمة الخطة التنموية البالغة 1.2 مليار دولار، لإصلاح البنية التحتية وتطويرها.

وركزت السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً على تطوير الإطار المؤسساتي والقانوني لقطاعات البنية التحتية. حيث أنشأت خلال فترة قصيرة سلطة الطاقة الفلسطينية، وسلطة المياه الفلسطينية، وسلطة البيئة الفلسطينية. وأوكلت تطوير قطاعي الاتصالات والكهرباء للقطاع الخاص الفلسطيني، الذي أنشأ شركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل)، وشركتي الهاتف الخلوي جوال والوطنية. كما أنشأ القطاع الخاص وشركة كهرباء فلسطين في قطاع غزة، وشركتي كهرباء الجنوب، وكهرباء الشمال، وتم تشريع العديد من القوانين الجديدة للاتصالات والمياه، وتم رفع مسودة قانون الكهرباء إلى الرئيس للمصادقة النهائية.

1-5 الطاقة

بلغت نسبة الأسر الفلسطينية المتصلة مساكنها بشبكة الكهرباء العامة حوالي

(9، 99%)[43]. وتشتري السلطة الجزء الأكبر من إمدادات الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وتقوم محطة توليد شركة كهرباء فلسطين، التي تاسست في قطاع غزة في عام 1999 بإنتاج الطاقة الكهربائية في قطاع غزة، وبلغت قدرتها الإنتاجية (140) ميغاواط منذ عام 2003. وما زال هنالك حاجة للمزيد من الاستثمارات في نظام نقل الكهرباء لأن فاقد النظام يصل إلى 20% طبقا للتقديرات[44].

وخلال العام 2008، بدأ تزويد محافظتي أريحا ورفح بالطاقة الكهربائية من خلال مشاريع الربط مع الأردن ومصر. وبالرغم من المساهمة الضئيلة نسبيا لتلك المشاريع في تغطية الاحتياجات الفلسطينية (بلغت قيمة المستوردات الفلسطينية في مجال الطاقة الكهربائية من الأردن 6،4 مليون دولار، ومن مصر 9,9 مليون دولار خلال العام 2008)، إلا أنها تعد خطوة مهمة في الطريق الصحيح نحو الاستغناء التدريجي عن الجانب الإسرائيلي والحد من التبعية له في هذه المجال[45].

وفيما يتعلق باستخدام الطاقة الشمسية في القطاع المنزلي، فإن 67.6% من الأسر الفلسطينية تستغل الطاقة الشمسية عن طريق سخانات المياه الشمسية (68.7% في الضفة الغربية و65.5% في قطاع غزة). ويستخدم الغاز السائل للطبخ 99.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية[46].

2-5 المشاريع الإستراتيجية

أقيم مطار غزة الدولي في عام 1998 بعد تأخير طويل بسبب الاعتراضات الإسرائيلية. وقد قام المطار بتشغيل رحلات محدودة إلى عمان وقبرص والقاهرة. لكن الاحتلال

[43] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الطاقة المنزلي، تموز 2009.

[44] يبني هذا القسم على البيانات من البنك الدولي، نشرة الضفة الغربية وقطاع غزة، تشرين الثاني 2004.

[45] المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 19، 2009. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

[46] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الطاقة المنزلي، تموز 2009.

الإسرائيلي أغلق المطار بعد انتفاضة أيلول 2000، وقام الاحتلال الإسرائيلي أيضاً بتدمير عدد من الطائرات التي كانت تمتلكها شركة الخطوط الفلسطينية، بالإضافة إلى تدمير مدرج المطار ومعداته.

وكانت السياسة الإسرائيلية تجاه ميناء غزة البحري شبيهة بالتعامل الإسرائيلي مع المطار. وفي عام 1999، وبعد فترة إعاقة طويلة، بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية بإقامة الميناء جنوبي مدينة غزة من خلال تمويل أوروبي. وقد تم تصميم خطط الميناء للتعامل مع سفن ضخمة تزن 50–70 ألف طن (صافي الوزن مع الحمولة)، الأمر الذي كان سيسمح للميناء بأن يصبح مرفقاً رئيساً لتفريغ وتحميل الشحنات من السفن. كان يفترض الانتهاء من مرحلة البناء الأولى في عام 2001، لكن الأشغال توقفت في أيلول عام 2000.

مشروع قناة البحر الأحمر– البحر الميت
قناة البحرين

وهو مشروع إقليمي مشترك بين الأردن وفلسطين وإسرائيل بمشاركة ودعم من المجتمع الدولي، وتقدر تكلفة المشروع بنحو 11 مليار دولار أمريكي تقريباً، وهو يهدف للتصدي لتدهور مستوى المياه في البحر الميت وما ينتج عن ذلك من تحديات بيئية كارثية. وهو يتضمن مد خط قناة وأنابيب يصل طولها الى 250 كيلومتر بين خليج العقبة على البحر الأحمر الى البحر الميت وإقامة محطة ضخ كبرى بين العقبة وإيلات تقوم بشفط 1,9 مليار متر مكعب من مياه البحر سنوياً وضخها إلى ارتفاع 230 متراً من خليج العقبة إلى الشمال ومن ثم انحداراً الى البحر الميت واستغلال طاقة هذه المياه المنحدرة في توليد الكهرباء، كما ويهدف إلى إنشاء وحدة تحلية للمياه لتزويد المنطقة بمياه صالحة للشرب التي تعاني تناقصاً مستمراً. [47]

في العام 2008 قام البنك الدولي بالموافقة على إجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية وبيئية للمشروع بطلب من الدول الثلاث المستفيدة، وتهدف هذه الدراسة التي تمولها

[47] المراقب الاقتصادي الاجتماعي، ماس، العدد 18 ديسمبر، ص 51.

عدة دول أوروبية والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، إلى تحديد جدوى المشروع من مختلف الجوانب الفنية والمالية والاقتصادية.

كما تتضمن الدراسة تقييم الآثار البيئية لتنفيذ المشروع، وخصوصاً على نهر الاردن ومناطق الأغوار. ومن المتوقع إنهاء هذه الدراسة في بداية العام 2011.[48]

لاقى المشروع استحساناً على صعيد البعض الذين رأوا فيه حلولاً تصب في المصلحة البيئية لمنطقة البحر الميت التي تواجه تحدياتها البيئية المتعاظمة، كما رأوا فيه تعزيزاً للتعاون الإسرائيلي العربي، إضافة الى تأهيل جزء من المنطقة الصحراوية الواسعة لتكون مناطق سياحية. وفي الوقت نفسه، بقي البعض الآخر متخوفاً من الأثر طويل الأمد للمشروع الذي قد ينجم عنه ضررٌ بالنظام الأيكولوجي الخاص بمنطقة البحر الميت، حيث تبقى هذه المخاوف جدية وواردة جداً كسناريوهات قد تنتج عن تنفيذ هكذا مشروع، خاصة بعد تصريح البنك الدولي الذي أكد على ضرورة الالتزام بمعايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية الصارمة كشرط أساسي لمشاركته بالمشروع.[49]

وفي تموز 2009، أكدت الدول الثلاث المستفيدة في اجتماع اللجنة التوجيهية الذي تم عقده في المملكة الأردنية الهاشمية وترأسه ممثل عن البنك الدولي، على التزامهم باستكمال دراسة خيارات مراحل تنفيذ البنية التحتية المحتملة للمشروع المقترح ومشروع نقل المياه، فضلاً عن إمكانية إجراء «برنامج تجريبي»لاختبار اختلاط مياه البحر الأحمر بمياه البحر الميت.[50]

[48] المصدر نفسه أعلاه.

[49] البنك الدولي (2009)، «بيان مجموعة البنك الدولي برنامج دراسة مشروع البحر الأحمر- البحر الميت»// :http web.worldbank.org، فتحت بتاريخ 4/ 4/ 2010.

[50] البنك الدولي (2009)، «الأردن وإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية يؤكدون على الالتزام المشترك لإنهاء برنامج دراسة مشروع نقل مياه البحر الأحمر- البحر الميت.» http: //web.worldbank.org، فتحت بتاريخ 4/ 4/ 2010.

مشروع الربط الكهربائي الثماني

وهو مشروع ربط كهربائي بين دول المشرق العربي من خلال إنشاء خط هوائي جهده يتراوح بين 400 – 500 ك.ف. ويشكل جزءاً من مخطط ذي آفاق توسعية طموحة إقليمياً وعالمياً. ويهدف المشروع إلى الربط الكهربائي بين دول المنطقة بعضها ببعض لربطها بعد ذلك مع دول المنطقة المجاورة. بدأ هذا المشروع خماسياً في عام 1998 بانضمام كل من الأردن ومصر وسوريا والعراق وتركيا قبل الانضمام الرسمي للبنان في عام 2000، وليبيا في عام 2001، وانضمت فلسطين رسميا مشاركة ثامنة في عام 2008 ليسمى على إثر ذلك مشروع الربط الثماني.[51]

بانضمام فلسطين رسميا، تم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية اللوجستية اللازمة، التي اوصت بالربط في جزئيتين، الأولى بين الضفة الغربية والأردن، والثانية بين قطاع غزة ومصر. حيث تحقق وبدأ العمل بتزويد مدينة أريحا من الشبكة الأردنية وتزويد رفح من الشركة المصرية.

وكانت مراحل ربط دول المشرق العربي وفقاً للترتيب الزمني كالتالي: الربط الكهربائي المصري- الأردني والمصري- الليبي (1998)، الربط الكهربائي الأردني-السوري (2001)، الربط الكهربائي السوري- التركي (1997-2003)، الربط الكهربائي المصري-الفلسطيني والأردني-الفلسطيني (2008)، الربط الكهربائي الأردني – السوري، واللبناني – المصري (2009)، الربط الكهربائي السوري-العراقي (2010)، الربط الكهربائي العراقي- التركي (2012).

وفي الرؤية بعيدة المدى وواسعة النطاق للمشروع، فإن التوجه يتبلور في المضي قدماً من بعد الربط بين دول المشرق العربي إلى الربط الكهربائي بين دول شمال أفريقيا وإسبانيا ومنه إلى الربط مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وبين دول افريقيا ودول حوض البحر المتوسط.

[51] العزام، أماني. (2009). مشروع الربط الكهربائي الثماني. تونس: المؤتمر العام الثالث للاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء.

الإطار التنظيمي والقانوني

6-1 الإطار التنظيمي والمؤسساتي

6-1-1 الوضع الراهن

فيما يتعلق بقانون الشركات، ما زال قانون الشركات الأردني رقم 12 للعام 1964 هو القانون الساري المفعول، أما في قطاع غزة فيطبَّق قانونان من زمن الانتداب البريطاني، وهما: قانون الشركات رقم (18) لسنة 1929 وقانون الشركات العادية رقم (19) لسنة 1930. وتختلف قوانين الشركات المطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في بعض الأحكام المتعلقة بأنواع الشركات أو تسمياتها ورأسمالها وغير ذلك. ولتوضيح ذلك سيتم ذكر أنواع الشركات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

6-1-2 أنواع الشركات حسب القانون المطبق في الضفة الغربية

احتوى القانون الأردني رقم 12 لعام 1964 على مجموعتين رئيستين من الشركات، تشمل كل منها أنواعاً عدة على النحو التالي:

أولاً، الشركات العادية، وهي شركات أشخاص، وتشمل:

- الشركة العادية العامة (شركة التضامن):
  - عدد المؤسسين من 2–20 مساهماً.
  - لم يحدد القانون رأسمالها.
  - الشركاء فيها مسؤولون بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها.
  - يجوز لكل شريك أن يشترك في إدارة أعمال الشركة، ولا يحق له أن يتقاضى مكافأة مقابل ذلك، إلا بموافقة باقي الشركاء.
- الشركة العادية المحدودة:
  - عدد المؤسسين من 2–20 مساهماً.
  - لم يحدد القانون رأسمالها.

- تشمل نوعين من الشركاء؛ الأول: شريك عام أو أكثر، مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها، والثاني: شريك أو أكثر محدود المسؤولية بمقدار ما دفعه من رأسمال في الشركة.
- ليس للشريك المحدود المسؤولية في أن يشترك في إدارة شؤون الشركة العادية المحدودة.

ثانياً، الشركات المساهمة، وهي شركات أموال، وتشمل:

- شركة المساهمة العامة المحدودة:
  - الحد الأدنى لعدد المؤسسين 7 أشخاص أو أكثر.
  - يجب أن لا يقل رأسمال الشركة عن 30 ألف دينار، ويتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول، وتطرح للاكتتاب العام.
  - تكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.
  - يتولى الإدارة مجلس إدارة يتكون من 5-11 عضواً يتم انتخابهم لمدة 4 سنوات.
- شركة المساهمة الخصوصية المحدودة:
  - عدد المؤسسين من 2-50 شخصاً فقط.
  - يجب أن لا يقل رأسمال الشركة عن ألفي دينار، ينقسم إلى أسهم لا تطرح للاكتتاب العام.
  - تكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.
  - إذا قل عدد المساهمين فيها عن 20 شخصاً، تكون إدارتها بالشكل الذي يتفق عليه الشركاء، شأنها في ذلك شأن الشركة العادية. أما إذا زاد عدد مساهمي الشركة عن 20 شخصاً فيتولى إدارتها مجلس إدارة يتكون من 2-5 أعضاء، ينتخب بالطريقة نفسها التي ينتخب بها مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة.

- الشركات الأجنبية :
  - قد تكون شركات عادية أو شركات مساهمة، وتسجل على أنها شركة أجنبية أو فرع لشركة أجنبية .
  - لا يجوز لأي شركة أجنبية أن تتعاطى أعمالها ما لم تكن مسجلة لدى مراقب الشركات . وعليها أن ترفع للمراقب البيانات اللازمة، وينسب المراقب إلى الوزير بتسجيل الشركة، وإذا حصل أي تغيير على بياناتها، فعليها أن تبلغ المراقب بإجراءات التسجيل نفسها . وإذا كانت الشركة مساهمة، فعليها أن تقدم للمراقب خلال 3 أشهر من نهاية كل سنة مالية تقريراً عن أعمالها، ونسخة عن ميزانيتها مصدّقة من مدققي حسابات قانونيين، وأن تبين بوضوح في جميع قيودها ودفاترها وأوراقها اسم البلد الذي أُسِّست فيه .

6-1-3 أنواع الشركات حسب القانونين المطبقين في قطاع غزة

حدد القانون رقم (18) لعام 1929 الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين بسبعة أشخاص، ولم يحدد القانون رأسمالها، وميز هذا القانون بين ثلاثة أنواع من الشركات :

- شركة محدودة الأسهم :
  - تحدد مسؤولية أعضائها في عقد التأسيس بالمبلغ الذي يبقى دون دفع من قيمة الأسهم التي يحملونها إن وجد ثمة مبلغ بلا دفع .
  - يدرج في نظامها مقدار رأس المال السهمي الذي تنوي التسجيل به .
- شركة محدودة الضمان :
  - تحدد مسؤولية أعضائها في عقد التأسيس بالمبلغ الذي تعهد كل عضو من أعضائها بدفعه لموجوداتها حين تصفيتها .
  - يدرج في نظامها عدد الأعضاء الذي تنوي الشركة أن تسجل به .
- شركة غير محدودة : وهي شركة لم تحدد مسؤولية أعضائها .

أما القانون (19) للعام 1930، فإنه لا يسمح بتأليف شركة عادية في فلسطين من أكثر من

عشرة أشخاص، ولم يحدد القانون مقدار رأس المال، ويجوز لكل شريك من الشركاء أن يشترك في إدارة الشركة، وهو مختص بالشركات العادية، وهي أيضاً ثلاثة أنواع:

- الشركات العادية المحدودة: تتألف من شريك عام واحد أو أكثر يكونو مسؤولين عن جميع ديون المحل التجاري والتزاماته، ومن شريك واحد أو أكثر مسؤوليتهم محدودة لا يعتبرون مسؤولين عن ديون المحل التجاري والتزاماته، زيادة على ما دفعه كل منهم لرأسمال المحل.
- المحال التجارية الأجنبية: وهي كل شركة عادية مؤلفة خارج فلسطين وترغب في تعاطي أشغالها في فلسطين.
- الشركة الخيرية أو الشركة غير الربحية: وهي شركة محدودة تهدف إلى ممارسة التجارة، أو الفنون، أو العلوم، أو الدين، أو الأعمال الخيرية، أو أية غاية أخرى نافعة، وتنوي أن تنفق أرباحها -إن كانت ثمة أرباح- أو أي إيراد آخر في سبيل تحقيق غاياتها، وأن لا تدفع أية حصة من الأرباح إلى أعضائها.
- الشركة الأجنبية: هي الشركة المؤسسة خارج فلسطين، وأية جمعية أو شركة عادية مؤلفة من أكثر من عشرة أعضاء مسجلة أو مؤلفة خارج فلسطين. ولا يجوز لأية شركة أجنبية، لم تسجل في فلسطين كشركة أجنبية، أن تنشئ مركزاً لأشغالها في فلسطين ما لم تُسجل كشركة أجنبية، وأن تقدم طلب التسجيل إلى المسجل خلال شهر واحد من تأسيس مركز الأشغال.

6-1-4 التعديل القانوني

صدر القرار بقانون لسنة 2008 بشان تعديل قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964. ومن أهم التعديلات على القانون، تنظيم الشركات المدنية، وزيادة رأسمال الشركات المساهمة؛ إذ حدد الحد الأدنى لرأس مال شركة المساهمة الخصوصية بـ 10 آلاف دينار، ورأس مال شركة المساهمة العامة بـ 250 ألف دينار.

من جهة أخرى، أعدّت وزارة الاقتصاد الوطني مشروعَ قانون جديد للشركات في مطلع العام 2008، بحيث يعمل على توحيد قوانين الشركات السارية وتحديثها لتتناسب مع التطورات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، ويكون واضحاً وسهلاً وجاذباً للاستثمار.

2-6 الضمانات والحوافز للمستثمرين: قانون تشجيع الاستثمار

نظراً لأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وبسبب أن معظم الاستثمارات تأتي من القطاع الخاص، وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون رقم (1) لسنة 1998 لغرض تشجيع الاستثمار بصورة منهجية وعادلة وشفافة في الأراضي الفلسطينية، ولتوفير الحماية والضمانات اللازمة للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، وتشجيعهم على الاستثمار في فلسطين.

اشتمل القانون على العديد من الضمانات والحوافز:

- تضمن السلطة الوطنية الفلسطينية لجميع المستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين النقل غير المقيد لجميع مصادرهم المالية خارج فلسطين، ومن ضمنها رأس المال والأرباح وأرباح الأسهم وأرباح رأس المال والأجور والرواتب والفوائد، ودفعات الديون، ورسوم الإدارة والمساعدة الفنية وأية رسوم أخرى، ومبالغ التعويض عن إلغاء الترخيص وأي نوع آخر من المصادر المالية (المادة 11 من القانون).
- تُعفى الموجودات الثابتة للمشروع من رسوم الضرائب والجمارك شريطة إدخالها خلال فترة محددة بقرار من السلطة التي تصادق على قائمة الموجودات الثابتة للمشروع. (المادة 22 من القانون).
- تُعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الضرائب والجمارك شريطة أن لا تزيد قيمتها عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة، وأن تكون قد أدخلت أو استخدمت في المشروع خلال فترة تحددها السلطة. (المادة 22 من القانون).

كما وتنص (المادة 23) من القانون على أن المشاريع التي صادقت عليها السلطة وحصلت على التراخيص في إطار القانون، يجب أن تمنح الحوافز كما يلي:

- أي استثمار تتراوح قيمته ما بين 100 ألف دولار إلى أقل من مليون دولار يمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لفترة 5 سنوات ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو القيام بالنشاطات، كما يخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بقيمة اسمية تبلغ 10% لفترة إضافية تبلغ 8 سنوات.

- أي استثمار تتراوح قيمته ما بين مليون دولار إلى 5 ملايين دولار، يمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لفترة 5 سنوات ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو القيام بالنشاطات، كما يخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بقيمة اسمية تبلغ 10% لفترة إضافية تبلغ 12 سنة.
- أي استثمار قيمته 5 ملايين دولار أو أكثر، يمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لفترة 5 سنوات ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو القيام بالنشاطات، كما يخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بقيمة اسمية تبلغ 10% لفترة إضافية تبلغ 16 سنة.

3-6 آلية فض المنازعات التجارية

صدر قانون التحكيم رقم (3) لسنة 2000 الذي يهدف إلى فض النزاعات التجارية، ومن الأمور الرئيسة فيه:

- نطاق تطبيق القانون:
  - تسري أحكام هذا القانون على كل تحكيم بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي تكون فلسطين طرفاً فيها.
  - لا تخضع لأحكام القانون كل من المسائل المتعلقة بالنظام العام في فلسطين، والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح قانوناً، والمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية.
- مكان التحكيم:
  - يكون التحكيم محلياً إذا لم يتعلق بالتجارة الدولية.
  - يكون التحكيم دولياً إذا كانت المراكز الرئيسة لأطراف التحكيم تقع في دول مختلفة، أو إذا كان موضوع النزاع مرتبطاً بأكثر من دولة.
- هيئة التحكيم:
  - وضح القانون آلية تشكيل هيئة التحكيم، وحدد اختصاصاتها.
  - يحق لهيئة التحكيم الاستعانة برأي المحكمة المختصة في أية نقطة قانونية تنشأ خلال نظر النزاع.

- تباشر هيئة التحكيم عملها فور إحالة النزاع إليها بعد قبولها مهمة التحكيم بين الأطراف.
- يحق لهيئة التحكيم بناءً على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها تعيين خبير أو أكثر بشأن مسألة تحددها.

- تنازع الأطراف في حالة التحكيم الدولي:
  - تطبق القواعد الموضوعية التي تشير إليها قواعد تنازع القوانين في القانون الفلسطيني مع عدم تطبيق قواعد الإحالة إلا إذا أدت إلى تطبيق أحكام القانون الفلسطيني.
  - في جميع الأحوال تراعي هيئة التحكيم الأعراف المطبقة على العلاقة بين أطراف النزاع.
- مبادرات القطاع الخاص:
  - مشروع إقامة غرفة التحكيم الفلسطينية، حيث جاءت بمبادرة مشتركة من اتحاد المقاولين ونقابة المهندسين ونقابة المحامين واتحاد الصناعات الفلسطينية. وبالفعل، فقد صدر مرسوم رئاسي بتأسيس هذه الغرفة بتاريخ 10/ 6/ 2007، ثم أعلن عن تأسيس الغرفة رسمياً في كانون أول 2007.
  - تم في العام 2008 توقيع اتفاقية ما بين جمعية رجال الأعمال ومركز دبي للتحكيم الدولي، يتم بموجبها لجوء من يرغب من رجال الأعمال الفلسطينيين إلى مركز دبي للتحكيم الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية، وتعهد المركز بمنح الجمعية كافة التسهيلات اللازمة للقيام بالتحكيم على مستوى الاتفاقيات الدولية.
  - أقيمت في وزارة العدل دائرة خاصة بالتحكيم هدفها الرئيس تقديم المساعدة اللازمة لأية مبادرات في هذا المجال.
  - تأسس في منتصف العام 2008 مركز فلسطين للتحكيم الدولي. ويستعين المركز لأداء مهامه بعدد من المستشارين والخبراء. ويمكن الاستفادة من خدمات المركز من خلال الاتصال بجمعية رجال الاعمال الفلسطينية.

- اشارت نتائج دراسة حول الوسائل المستخدمة في حل النزاعات التجارية[52]: إلى أن :
  - 45.3% من النزاعات يتم حسمها باللجوء إلى المحاكم .
  - 54.7% من النزاعات يتم حسمها من خلال التحكيم وذلك حسب الوسائل التالية : 11.3% من خلال الغرف التجارية ، و27.3% بواسطة رجال إصلاح ، و16.2% عن طريق مسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية .

4-6 إجراءات الاستيراد والتصدير

وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المعاهدات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والأردن ومصر .

وفي الوقت نفسه ، عملت على تطوير مجموعة من القوانين والتشريعات والأنظمة بهدف تسهيل وتنظيم حركة الاستيراد والتصدير للأراضي الفلسطيني ، وتحسين الدخول إلى السوق بالإضافة إلى خفض التكاليف العالية الناتجة عن استخدام المعابر الإسرائيلية .

وشهدت فلسطين مؤخراً مجموعة من التطورات في عملية الاستيراد والتصدير وخصوصاً من الناحية التنظيمية ، فمنذ العام 2007 طور مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد– دليلاً للمصدرين يحتوي معلومات تفصيلية لمعظم المؤسسات الفلسطينية التي تصدر للخارج .[53] كما طورت الإدارة العامة للجمارك والمكوس في وزارة المالية نظام الجمارك الجديد (تواصل) الذي يعتبر من أكفأ الأنظمة ، فقد حسن هذا النظام آلية الرقابة على التحويلات المالية من عائدات الجمارك ، وسهل الإجراءات الجمركية على الشركات الفلسطينية ، كما زود الشركات بمعلومات عن التجارة (استيراداً وتصديراً) مع الدول والتكتلات التي تربطها اتفاقيات تجارية مع فلسطين .[54]

[52] خشان ، علي (2008) . تأسيس مركز تحكيم للنزاعات التجارية المبررات وآفاق الحل . مركز تطوير القطاع الخاص . نابلس–فلسطين .

[53] لمزيد من المعلومات يمكنكم الإطلاع على دليل المصدرين من خلال الموقع الإلكتروني :
http : / /www . paltrade . org /en /services /exporter–directory . php

[54] لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الإلكتروني : http : / /www . asycuda . ps

ويتطلب الترخيص لاستيراد البضائع إلى الضفة الغربية وغزة أن تكون البضائع المستوردة مستوفية للمواصفات الصحية والبيئية التي وضعتها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. وعادة ما يتطلب الأمر (15) يوماً للحصول على الوثائق الضرورية للاستيراد، وتكون التراخيص سارية المفعول لفترة ما بين ستة أشهر إلى سنة حسب نوع المنتج. أما الوثائق المطلوبة للاستيراد فهي كالتالي:

- شهادة تأسيس إذا كان المستورد شركة مسجلة.
- شهادة تعاملات التجارة الخارجية صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني.
- فاتورة شكلية بالقيمة المقدرة للبضائع المستوردة.
- تصريح الاستيراد للمواد المدرجة في القائمة المحددة.

بالنسبة للشركات المصدرة من الضفة الغربية وغزة فهي لا تحتاج إلى طلبات أو تراخيص، باستثناء بعض الأصناف المعينة من البضائع التي تحتاج إلى أن تتطابق مع بعض المواصفات، وعلى المصدرين تسليم شهادة منشأ إلى وزارة الاقتصاد الوطني للمصادقة النهائية. وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالمصادقة المسبقة وإصدار شهادات منشأ متعددة للأعمال التجارية التي تصدر المنتج نفسه بشكل منتظم.

6-5 الإطار القانوني لتنظيم القطاعات المالية

6-5-1 الإطار القانوني لتنظيم قطاع البنوك

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من التشريعات المنظِّمة للعمل المصرفيّ ومؤسساته في فلسطين. وعملت السلطة على تثبيت آليات العمل المصرفيّ من خلال قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، والرقابة على المصارف عبر إصدار قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997. إضافة إلى قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن تنظيم أعمال الصرافة. ويعتبر قانون المصارف الحالي من القوانين المتطورة نسبياً. ويتلاءم القانون مع متطلبات التنمية في الأراضي الفلسطينية، ويقدم ضمانات جيدة لمزاولة العمل

المصرفيّ، وحماية أموال المودعين والمساهمين. كما يوفر القانون بيئة مناسبة لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف بما يضمن تعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي وتطوير أدائه. وأعدّت سلطة النقد الفلسطينية، بالمشاركة مع مؤسسات دولية متخصصة، مسودة متطورة لقانون معدل لقانون المصارف الحالي.

من جهة أخرى، عملت سلطة النقد الفلسطينية، استناداً للصلاحيات الممنوحة لها وفق القانون، على إصدار العديد من المذكرات والتعميمات المنظمة للنشاط المصرفيّ، ومنها التعليمات المتعلقة بتخفيض الاستثمارات الخارجية للمصارف العاملة في فلسطين. وكان هذا التخفيض لصالح التوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية وتوفير مصادر تمويل جديدة للأفراد والمشاريع الاقتصادية في فلسطين.

كما أصدرت سلطة النقد في شهر كانون أول 2008 تعليمات لزيادة الحد الأدنى لرأس المال اللازم لممارسة العمل المصرفيّ من 20 مليون دولار إلى 35 مليون دولار للمصارف المحلية والوافدة. ثم تبعته بقرار آخر في شهر كانون أول 2009 لرفع الحد الادنى لرأس المال للمصارف إلى 50 مليون دولار. وأعطيت المصارف مهلة تنتهي مع نهاية العام 2009 لتسديد قيمة الزيادة المطلوبة في رأس المال إلى 35 مليون دولار. كما أعطيت مهلة حتى نهاية العام 2010 لزيادة رأسمالها إلى 50 مليون دولار. ومن شأن الالتزام بهذه التعليمات زيادة التكوين الرأسمالي للمصارف، وتعزيز مراكزها المالية.

2-5-6 النظام النقدي - قانون سلطة النقد

تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1994 وباشرت أعمالها الفعلية عام 1995، وهي تماثل من حيث المكانة البنك المركزي، حيث تمارس العديد من المهام وليس جميع المهام المنوطة بالبنك المركزي. ولا يوجد في الأراضي الفلسطينية عملة وطنية، ويتم استخدام ثلاث عملات مختلفة بشكل واسع؛ الشيكل الإسرائيلي في المعاملات المالية اليومية والدينار الأردني والدولار الأمريكي بشكل كبير في المدخرات والاستثمارات وشراء السلع المعمرة. ويمكن الإيداع والسحب من البنوك في أي من العملات الثلاث.

منذ أوائل العام 2008 بدأت سلطة النقد بتنفيذ خطة تمتد ثلاث سنوات؛ بهدف الوصول

إلى وضع نقدي فلسطيني يهيئ الظروف المناسبة لإنشاء بنك مركزي فلسطيني قادر على إصدار عملة وطنية فلسطينية . إن عملية إصدار عملة فلسطينية تحتاج إلى توفر العديد من العوامل أهمها تحقيق السيادة الوطنية الفلسطينية والاستقلال التام وضمان حرية الحركة والمعابر ووجود بنك مركزي له استقلاليته ويتمتع بكافة الصلاحيات وقانون لإصدار العملة، ونظراً لعدم وجود عملة فلسطينية حتى الآن والاعتماد بشكل أساسي على العملة الإسرائيلية بالإضافة إلى الدولار الأمريكي والدينار الأردني فإن مجالات سياسة النقد في الأراضي الفلسطينية محدودة للغاية .

تختص سلطة النقد بشكل أساسي بالأمور التالية :

- ترخيص المصارف والرقابة على القطاع المصرفي المحلي وإعادة هيكلته .
- تنظيم العمليات المصرفية وحماية حقوق المودعين
- وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية .
- تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية .
- المحافظة على إدارة احتياطي الذهب والعملات الأجنبية الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية .

وفي إطار سلطة النقد لتطوير سياسات وآليات العمل والأدوات الرقابية قامت بتطوير «نظام خدمة المعلومات الائتمانية» من خلال بناء قاعدة بيانات شاملة عن العملاء المقترضين، وإطلاق هذه الخدمة عبر الشبكة الإلكترونية التي تربط سلطة النقد بالبنوك، كما تم إطلاق نظام آلي جديد لتخفيض استخدام الشيكات بدون رصيد، ولمتابعة الشيكات الراجعة .

كما قامت سلطة النقد بلعب دور مهمّ في زيادة تفرع المصارف والارتقاء بجودة الخدمات المصرفية في الأراضي الفلسطينية، فقد زاد عدد المصارف من 3 مصارف يتبع لها 13 فرعاً في عام 1993 إلى 19 مصرفاً يتبع لها أكثر من 200 فرع ومكتب فرعي مع نهاية الربع الأول 2010، من بين تلك المصارف يوجد 9 مصارف محلية و10 مصارف وافدة .

3-5-6 قانون مكافحة غسل الأموال وهيئة الكسب غير المشروع

- مكافحة غسل الأموال

في سياق مكافحتها للأعمال غير الشرعية المتعلقة بغسل الأموال والربح من مصادر غير شرعية، أصدرت السلطة القرار بقانون رقم (8) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال، وحدد القانون جرائم غسل الأموال والمال غير الشرعي، وحصرها في 20 بنداً، ونظّم آليات تحويل الأموال من وإلى فلسطين، ومدى التزام المؤسسات المالية بأحكام القانون.

وتم تأسيس هيئة مكافحة غسل الاموال كهيئة ذات استقلال مالي وإداري برئاسة ممثل عن سلطة النقد، وتشارك فيه البنوك والقطاع الخاص والسلطة القضائية.

- الكسب غير المشروع

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، الذي نص على إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الكسب غير المشروع. وتختص هذه الهيئة بحفظ إقرارات الذمة المالية للأشخاص الخاضعين للقانون، وفحص هذه الإقرارات، والتحقيق في الشكاوى المقدمة لها. ويخضع جميع المسؤولين في السلطة لأحكام هذا القانون، بدءاً برئيس السلطة، مروراً بالوزراء والمسؤولين في المناصب العليا، وصولاً للأشخاص الذين يقرر مجلس الوزراء ضرورة إخضاعهم. وتم إنشاء الهيئة وتسمية رئيس لها في شهر آذار من العام 2010. ومن المتوقع بعد استكمال الإجراءات الإدارية واللوجستية، ومباشرتها لعملها والمهام الموكلة لها، أن ينعكس ذلك في تعزيز ونشر مبادئ وأسس النزاهة والمساءلة في المجتمع الفلسطيني، وسينعكس بدوره على بيئة الأعمال والاستثمار في فلسطين. وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد تبنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالرغم أنها ليست عضواً فيها بل تشغل صفة مراقب.

6-5-4 قانون هيئة سوق رأس المال وأنشطتها

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناد الى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء في 11/ 8/ 2005، لغرض تنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال الفلسطيني؛ وذلك بغية ضمان استقرار ونمو حركة الاستثمار والنمو الاقتصادي، وحماية حقوق المستثمرين. وتشتمل مسؤوليات الهيئة على تنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري. وتعمل الهيئة على تطبيق القوانين ذات الصلة بتلك القطاعات، والعمل على الحفاظ على حقوق كافة المتعاقدين فيها، وتوفير بيئة تنافسية وشفافة محفزة لنشاطاتهم.

6-5-5 تمويل الرهن العقاري

بدأ هذا النشاط الاقتصادي بتأسيس شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري برأس مال بلغ 20 مليون دولار في 1997. وبدأت الشركة عملها الفعلي بمنح القروض العقارية في عام 2000. وأمام تصاعد الحاجة للتمويل العقاري، فقد بادر صندوق الاستثمار الفلسطيني بتأسيس شركة "أمل" لتمويل الرهن العقاري، برأسمال يقدّر بـ 500 مليون دولار اكتتب في معظمها صندوق الاستثمار الفلسطيني، ومؤسسة التمويل الدولية(IFC)، وشركة الاستثمارات الخاصة عبر البحار(OPIC)، وبالتعاون مع بنك فلسطين المحدود وبنك القاهرة عمان.

وينقسم سوق الرهن العقاري إلى قسمين: السوق الأولي: وهو السوق الذي تقوم فيه البنوك بإعطاء القروض مباشرة إلى المقترضين، ويمكن أن تقوم البنوك بإعادة تمويلها، والسوق الثاني: وهو سوق شركات تمويل الرهن العقاري الذي تعمل به شركة فلسطين للرهن العقاري، وستنضم إليها حسب ما هو متوقع شركة أمل، وعمل السوق هو إعادة تمويل القروض في السوق الأولي.

وبحسب تعليمات ترخيص شركات الرهن العقاري وأصحاب المهن العقارية وتعديلاتها رقم(7/ ت ر ع) لسنة 2007، يجب أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن خمسة ملايين دولار أمريكي، حتى تحصل على ترخيص من الإدارة العامة للرهن

العقاري والتأجير التمويلي في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وتكون غايتها تمويل رهن عقاري بقروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل بناء مسكن أو شراء أو ترميم أو تحسين مساكن مسجلة.

لا يجوز التمويل بأكثر من 90% من العقار، وأن لا يزيد القسط الشهري مع خدمة الدين عن 40% من صافي الدخل الشهري للمقترض، ولا يزيد المبلغ الذي يموله المقرض لعميل واحد عن 5% من رأسماله المدفوع، أو لأقارب من الدرجة الثانية أو للذين لهم مصالح مشتركة وعلاقات شراكة بما يزيد عن 25% من رأسماله المدفوع.

6-5-6 التأجير التمويلي

إن التأجير التمويلي وحسب مشروع قانون التأجيرالتمويلي هو نشاط استثماري أو تجاري يمارسه المؤجر، حيث يشتمل على شراء للعين المؤجرة وفق الشروط المتفق عليها مع المستأجر ووضع حيازتها لدى المستأجر لاستخدامها والانتفاع بها وفقا لشروط اتفاقية التأجير. ويعد قطاع التأجير التمويلي قطاعاً ناشئاً، ولكنه واعدٌ بالنسبة للمستثمرين الراغبين في دخوله. حيث إنّه من المتوقع تزايد الطلب على هذا النوع من التمويل بشكل كبير، حيث لا يحتاج إلى ضمانات كما هو الحال في التمويل المصرفي. وتعمل السلطة الآن على تذليل بعض الصعوبات، وخصوصاً في مجالات: عدم اكتمال البيئة القانونية، وحداثة الموضوع، وعدم وجود وعي كاف لدى الجمهور والمستثمرين، وصعوبة الحصول على مصادر التمويل. وتوجد الآن تعليمات تنظم السوق حالياً وهي تعليمات لترخيص شركات التأجير التمويلي رقم (5/ ت ت) لسنة 2007، وتعليمات تنظيم سجل عقود التأجير التمويلي رقم (6/ ت ت) لسنة 2007، ومن ضمن تعليمات الترخيص، يجب أن لا يقل رأسمال الشركة المقدمة لطب الترخيص عن 500 ألف دولار أمريكي، ويجوز للشركة الأجنبية أن تمارس أعمال التأجير التمويلي، بشرط تسجيل فرع شركة أجنبية حسب الأصول.

6-5-7 الإطار القانوني لتنظيم قطاع التأمين

ينظم قطاع التأمين من خلال قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005. وهو قانون متطور نسبياً ويستجيب للتطورات الحاصلة في مجال صناعة التأمين. ويضمن القانون وجود مؤسسات تأمين جيدة تتمتع بالقدرة على تغطية مختلف أنواع التأمين المطلوبة من الأفراد والمنشآت. واستناداً للقانون، أصدرت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية نظاماً خاصاً لمنح الإجازة لشركات التأمين. وحددّت بموجبه الحد الأدنى لرأس المال اللازم لإنشاء شركة تأمين بواقع 5 ملايين دولار للشركات التي تمارس أعمال التأمين العامة، و5 ملايين دولار لشركات التأمين على الحياة، و8 ملايين دولار للشركات العاملة في التأمينات العامة والتأمين على الحياة، و100 مليون دولار لشركات إعادة التأمين. وأصدرت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في العام 2007 تعليمات مهمة بشأن ترتيبات إعادة التأمين.

ونظمت الهيئة من خلال تلك التعليمات جميع الشؤون المتعلقة بإعادة التأمين باعتباره أحد الجوانب الأساسية في عمل شركات التأمين. وهدفت التعليمات الجديدة إلى الحفاظ على استقرار شركات التأمين من خلال التأكد من الملاءة المالية لمعيدي التأمين والتحقق من الاتفاقات الموقعة بين شركات التأمين العاملة في فلسطين ومعيدي التأمين.

6-5-8 المنافسة والملكية الفكرية

تؤكد سياسات ووثائق السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل متكرر على الالتزام باقتصاد السوق الحر، وقامت بتجسيد هذا الالتزام في قانونها الأساسي، وفي العديد من القوانين الاقتصادية. وقامت بإعداد مسودة قانون خاص بحماية المنافسة؛ بهدف تحقيق وتعزيز وحماية تعددية وحرية النشاطات الاقتصادية والتبادل التجاري والوصول للأسواق على مستوى الأفراد والمنشآت ومحاربة الاحتكار ومنع إساءة استخدام القوة الاقتصادية؛ من أجل خلق بيئة تنافسية حرة.

ومن أجل خلق البيئة التنافسة المنشودة لتبادل الخدمات والبضائع ومنع أية اتفاقات

أو ترتيبات قد تؤدي إلى تقييد أو إضعاف المنافسة، تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية للحصول على العضوية في مختلف المنظمات والاتفاقات ذات العلاقة بالملكية الفكرية وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، حيث تتمتع بصفة مراقب في المنظمة الدولية للملكية الفكرية منذ عام 2005.

كما أن فلسطين بصدد تطوير وتحديث قوانينها المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. فقانون حماية الملكية الفكرية قيد الإعداد يشتمل على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والملكية الصناعية[55] التي تشدد على حقوق الامتياز والعلامات التجارية وحقوق النشر والقوانين ذات العلاقة التي تميز بين طبيعة حقوق النشر وحقوق الملكية. وتحتكم الملكية الفكرية في الوقت الحالي لقانون الشكاوى المدني للعام 1933 في غزة والقانون التجاري رقم (19) للعام 1953 وقانون براءة الاختراع رقم(22) للعام 1953 في الضفة الغربية. وهي تعمل كالتالي:

- **العلامات التجارية**

تخضع العلامات التجارية إلى القانون رقم (33) للعام 1952 في الضفة الغربية، وقانون العلامات التجارية رقم (35)للعام 1938 في غزة. وتكون الفترة الأولية لملكية العلامات التجارية سبع سنوات، ويمكن تجديد أو تمديد ملكية العلامات التجارية لفترات أطول بصورة متتالية.

وينص القانون على عقوبة بالسجن لفترة قصوى تصل إلى عام واحد، أو غرامة لا تزيد عن (100) دينار أردني في حال ثبت تزييف العلامات التجارية، وعليه يتعين على الشركة الأجنبية أن تسجل علامتها التجارية في فلسطين من خلال منح قوة التفويض الشرعي بهذا الشان إما للمنشأة صاحبة العلامة التجارية أو إلى محام. وتكون العلامات التجارية قابلة للتسجيل إلا إذا كانت لا تستوفي الشروط المطلوبة، كأن تكون شبيهة أو متماثلة مع علامة تجارية مسجلة أو من المرجح أن تؤدي إلى خداع الجمهور أو أن تكون مناهضة لقيم الجمهور وآدابه.

[55] ماس، مكحول وعيطاني، مراجعة نقدية لمشروعي قانوني حماية الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسماء التجارية تسجل في فلسطين حسب إجراءات وشروط محددة منصوص عليها في القانون الأردني لتسجيل الأسماء التجارية رقم (30) للعام1953، الذي ما زال سارياً في الضفة الغربية والقانون رقم (1) للعام1929 في غزة. وليتسنى تسجيل علامة تجارية، يجب إلحاق أربع نسخ من العلامة المسجلة المقترحة بالطلب على أن تكون واحدة منها ملونة، وذلك مع نسخة شهادة تسجيل الشركة.

- **براءة الاختراع والرسوم والتصاميم**

قانون براءة الاختراع والتصميم رقم (22) للعام1953 ساري المفعول في الضفة الغربية وقانون براءة الاختراع رقم (64) للعام 1947 ساري المفعول في غزة. ويتعين على الشركة الأجنبية أن تكون لها براءة اختراع أو تصميم مسجل بسلطة ممنوحة لهذا الغرض لعميل براءة الاختراع أو إلى محامٍ، وذلك مع الوثائق المطلوبة.

- **حقوق النشر**

تخضع حقوق النشر في فلسطين إلى قوانين حقوق النشر للعام 1911 وعام1924 ووفقاً لهذين القانونيين، وتستمر الحماية لفترة تصل إلى (50) عاماً عقب وفاة كاتب العمل. كما يتعامل القانون أيضاًمع التزييف والتراخيص الإجبارية والكثير من القضايا الإجرائية الأخرى أيضاً. وصدر في العام 1995 قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995، ويعالج هذا القانون الشؤون المتعلقة بإنشاء المطبوعات الصحفية وضوابط عمليات إصدار المطبوعات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القوانين بالرغم من مضي فترة عليها، إلا أنها تعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية وتوفر الحماية لهما، وهذا طبعاً لا ينفي الحاجة المستمرة إلى مراجعتها وتحديثها. وعليه، واظبت السلطة الوطنية على إعداد الدراسات لمكونات الإطار القانوني لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى جهودها في اقتراح قانون الملكية الفكرية والحقوق المجاورة.

المالية العامة والعبء الضريبي

1-7 الموازنة العامة

على مدى السنوات الماضية، طورت السلطة من قدراتها في التخطيط وإعداد الموازنات، حيث بدأت في عام 2008 الانتقال إلى اطار الإنفاق متوسط المدى؛ لتوحيد العمل الاقتصادي والربط الأفضل بين الأهداف والأولويات مع التخصيصات المالية، والتحول إلى موازنة البرامج. وترافق مع هذه التطويرات المهمّة مواصلة إصلاح الإدارة المالية للسلطة، وذلك بتوحيد الإيرادات وتعزيز الشفافية والمساءلة. إضافة إلى أن تنفيذ الموازنة التزم بالتخصيصات، كما وفت السلطة بكافة وعودها والتزاماتها للقطاع الخاص.

وتنظر السلطة الوطنية الفلسطينية دوماً باتجاه البناء والتطوير. وتجلى ذلك من تدعيم موازنتها بمجموعة من المشاريع التطويرية، وفي هذا الخصوص رفعت السلطة الوطنية الفلسطينية حجم إنفاقها على المشاريع التطويرية خلال موازنة 2010 مقارنة مع السنوات السابقة وبزيادة قدرها 67% مقارنة بالعام الماضي، وبنسبة 17.5% مجموع النفقات، لتصل إلى حوالي 667 مليون دولار. منها 350 مليون دولار مخصصة لصالح مشاريع التنمية الاجتماعية، وهذا ينسجم مع إستراتيجيات السلطة الوطنية الفلسطينية التي وضعتها بهدف خلق تنمية مستدامة مبنية على قواعد متينة تضمن مشاركة المواطنين الفلسطينيين في التجمعات المختلفة.

وتتضمن الموازنة الجديدة توقعات بأن تزداد فاتورة الرواتب بنسبة 6%، إلا أن نسبة الرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي ستواصل الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي وتصل إلى 20% عام 2010، بالإضافة إلى وجود توقعات بشأن انخفاض النفقات الجارية استناداً إلى الانخفاض الذي حصل في صافي الإقراض خلال العام 2009 (بقيمة 75 مليون دولار)؛ مما يساعد في الوصول إلى تحقيق الاستدامة المالية.

ويتوقع أن تصل النفقات الجارية إلى 3.13 مليار دولار، تم تخصيص حوالي النصف منها لقطاع غزة. ومن المتوقع أن تزداد إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 20% مقارنة بالعام 2009، وبذلك تفوق ملياري دولار للمرة الأولى، ويأتي ذلك نتيجة للإصلاحات الإدارية التي انتهجتها السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية تحصيل الضرائب. وهناك توقعات بحدوث نمو في الاقتصاد المحلي، بناء على الارتفاع الذي

حصل في نسبة تحصيلات ضريبة الدخل خلال النصف الثاني من عام 2009 (بنسبة 58%)، بالإضافة إلى الارتفاع الذي حصل في إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحلية (بنسبة 35%).

ويعتبر العجز الجاري في موازنة 2010 أقل عجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2000، حيث من المتوقع أن ينخفض هذا العجز من 1.45 مليار دولار عام 2009 إلى 1.21 مليار دولار في عام 2010، أو من 22% إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تغطي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية 65% من نفقاتها الجارية في عام 2010 مقارنة مع 55% في العام 2009، وسوف يصل إجمالي العجز إلى 1.88 مليار دولار بعد إضافة الإنفاق التطويري، ومن المتوقع أن تقوم الجهات المانحة بتمويل هذا العجز.

7-2 الإيرادات العامة

تتألف الإيـرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومن الجمارك، وضرائب الشراء على بعض المجموعات السلعية، ومن إيرادات صندوق الاستثمار الفلسطيني، والرسوم والإيرادات الأخرى.

7-2-1 الضرائب

بدأت السلطة بتحديث قانون ضريبة الدخل وذلك بإصدار قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (17) لسنة 2004 بهدف توحيد الإطار القانوني في شطري الوطن، وتوسيع قاعدة الضريبة وخفض نسبها، وتطبيق نسبة ضريبة دخل واحدة على جميع المؤسسات التجارية. ونظراً لظهور بعض المشكلات المتعلقة بتطبيق قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004، واستمراراً لسياسة الاصلاحات المالية التي تنتهجها الحكومة، فقد صدر قرار بقانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004، حيث تم إدخال تعديلات جوهرية على بعض مواد القانون الأصلي، تتعلق بالتنزيلات على الدخل والإعفاءات الضريبية، وكذلك عدلت النسب على الدخل الخاضع للضريبة. ويكون القانون الجديد بذلك قد راعى الظروف الاقتصادية

الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني أفراداً ومؤسسات . ومن شأن هذه التعديلات أن تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، وأن تشجع على الاستثمار في فلسطين سواء من قِبل أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين أو غير الفلسطينيين .

- **ضريبة الدخل المتعلقة بالأفراد :**

بموجب القانون فإنه يتم منح العديد من الإعفاءات الضريبية لشرائح الدخل الدنيا قبل التوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة الخاص بالأفراد ، ومن أهمها :

- منح إعفاء للشخص المقيم بقيمة 7200 دولار أمريكي بدلاً من 3000 دولار أمريكي كما كان في القانون الأصلي . وبذلك ، يكون القانون قد أعفى الأفراد الذين يبلغ دخلهم أقل من 600 دولار شهرياً .
- إعفاء المبلغ الفعلي الذي يدفعه الموظفون في القطاع الخاص كمواصلات فعلية أو 10% من إجمالي الراتب أيهما أقل .
- إعفاء مساهمة الموظفين في صناديق الادخار أو التقاعد أو الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي ، وأي صناديق أخرى يوافق عليها وزير المالية .
- إعفاء أرباح وعوائد التوزيع وحصص الأرباح الموزعة للأفراد المستثمرين في الشركات الفلسطينية ، التي استوفت الضريبة على دخلها .
- ترك القرار بقانون المجالَ مفتوحاً أمام مجلس الوزراء لتعديل هذه الإعفاءات بتنسيب من وزير المالية كلياً أو جزئياً وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .
- فيما يتعلق بالإعفاء الخاص بشراء مسكن ، فقد أضاف القرار بقانون إعفاء مبلغ الفوائد الفعلي التي يدفعها الشخص على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان أنفقه هذا الشخص على شراء أو بناء مسكنه وبحد أقصى 2000 دولار سنوياً مرفقا بالثبوتيات ، على أن تعطى هذه الإعفاءات لأحد الزوجين .

وبعد التوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة، فإنه يتم تحصيل الضريبة وفقاً للنسب والشرائح الواردة في الجدول التالي:

جدول (13): النسب والشرائح الضريبية

الدخل السنوي الخاضع للضريبة (دولار أمريكي)	النسبة (%)
الأفراد	
1- 10,000	%5
10,001- 20,000	%10
أكثر من 20,000	%15
الشركات	
المحلية والأجنبية	%15

- **ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات**

يمنح القانون رزمة من الإعفاءات والتنزيلات على دخل الشركات وهي:

- إعفاء أرباح وعوائد التوزيع وحصص الأرباح التي توزعها الشركة المقيمة في فلسطين.
- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناجمة عن التعامل بالأوراق المالية في المحافظ الاستثمارية.
- يمنح القانون سقفاً لنفقات التدريب بقيمة 100 ألف دولار، أو 1% من إجمالي الدخل وأيهما أقل.
- يمنح القانون سقفاً لنفقات البحث والتطوير والبحث العلمي بقيمة 100 ألف دولار أمريكي أو 1% من إجمالي الدخل وأيهما أقل.
- يمنح القانون سقفاً لنفقات تبني المواصفات والمعايير الفلسطينية والتطبيق الأمثل لإدارة المؤسسات بقيمة 100 ألف دولار أمريكي أو 1% من إجمالي الدخل وأيهما أقل.
- يمنح القانون سقفاً لنفقات الاستطلاع والبحث عن أسواق أو آفاق جديدة بقيمة 100 ألف دولار أمريكي أو 1% من إجمالي الدخل وأيهما أقل.

- سمح القانون بترحيل الخسائر عن سنوات سابقة إلى خمس سنوات قادمة بالتساوي بشرط أن لا تكون تلك الخسائر ناجمة عن تقييم أو إعادة تقييم أصول.
- خصص القانون سقف نفقات الضيافة بقيمة خمسين ألف دولار.
- حدد القانون نسبة 5% من الديون المعدومة في حالة عدم قدرة المدين على السداد لمدة ثلاث سنوات، ورفع قيمتها إلى 100 ألف دولار بالنسبة للشركات المساهمة الخصوصية، و300 ألف دولار لشركات المساهمة العامة.
- حدد القانون حصة الفروع من نفقات المركز الرئيس ب100 ألف دولار.
- يسمح القانون بتنزيل ما نسبته (40%) من ضريبة المسقفات المدفوعة كمصروفات. إضافة إلى تقاص ما نسبته (60%) من قيمة ضريبة المسقفات المدفوعة من ضريبة الدخل المتحققة بموجب أحكام القانون.
- حدد القانون نسبة 10% من الدخل الخاضع للضريبة لشركات التأمين على الحياة من المجموع الكلي لأقساط التأمين على الحياة المستحقة للشركة. كما اعتبر المبالغ التي يسحبها أي شريك في الشركة كسلف أو قروض أو أمانات توزيعاً للربح.

بعد التوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة، فرض القانون نسبة 15% على دخل الشركات سواء كانت محلية أم أجنبية، مما يعد تشجيعاً للشركات الأجنبية على الاستثمار في فلسطين بمساواتها بالشركات المحلية.

- ضريبة الأملاك[56]:

ينظم هذه الضريبة قانونُ ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات رقم (11) لسنة 1954 وتعديلاته، وبموجب هذا القانون تفرض النسب التالية:

- 17% من القيمة الإيجارية الفعلية أو المقدرة للمباني بعد حسم 20% منها بدل اهتلاك.
- 10% من قيمة تخمين الأراضي، وتقدر قيمة التخمين بـ6% من القيمة البيعيه للأرض.
- أما الأراضي الزراعية فتختلف قيمة الضريبة المفروضة عليها من عام لآخر حسب المحصول.
- الضرائب على البضاعة المحلية والخدمات:

- ضريبة القيمة المضافة[57]

تفرض هذه الضريبة على السلع والخدمات بنسبة 14.5% بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية في العام 1994، وتفرض هذه الضريبة على كافة البضائع والمواد التي يتم صنعها محلياً والمستوردة. ويعفى المزارعون في القطاعات النباتية والحيوانية من هذه الضريبة.

7-2-2 العبء الضريبي

يمثل العبء الضريبي إجمالي الضرائب التي يتحملها ويدفعها المجتمع ممثلا بالقطاع الخاص، أفرادا ومؤسسات. ويمكن قياسه من خلال قسمة الضرائب المحصلة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد شهد العبء الضريبي في الأراضي الفلسطينية تغيرات عديدة بسبب التغيرات التي طالت كل من الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي. وبلغ العبء الضريبي في العام 2000 نحو 21.7%.

[56] وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة الأملاك.

[57] وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة.

وانخفض في السنوات (2006-2008) بسبب ارتفاع الناتج المحلي بشكل يفوق الارتفاع في حصيلة الايرادات الضريبية. واستقر العبء الضريبي عام 2009 عند مستوى 19.62% (انظر جدول 14).

جدول (14):

العبء الضريبي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لسنوات مختارة

البيان	2000	2006	2007	2008	2009
الإيرادات الضريبية (مليون دولار)	963.8	993	1097	1279	1313
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليون دولار)	4194.7	4619.5	5182.4	6108.2	6692
العبء الضريبي	%23.0	%21.50	%21.17	%20.94	%19.62

المصدر: بيانات الناتج المحلي مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، سنوات متعددة. وإحصاءات الإيرادات الضريبية مصدرها موازنة السلطة، سنوات متعددة.

3-7 الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي مكوناً مهماً في الناتج المحلي، حيث يساهم في تحفيز الأنشطة الاقتصادية من خلال زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات. وتقوم الحكومة، تحت بند الإنفاق الحكومي الجاري، إضافة إلى دفع الرواتب والتحويلات الاجتماعية، بتغطية المشتريات الحكومية الاستهلاكية والسلع المعمرة. ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق الحكومي الجاري 3128 مليون دولار خلال العام 2010، شكلت الرواتب والاجور 49% منه، والنفقات التشغيلية حوالي 15%، والنفقات التحويلية 25%، بينما شكّلت النفقات الرأسمالية 13.7%. أما الموازنة التطويرية، فقد قدرت بحوالي 667 مليون دولار تضاف إلى الانفاق الحكومي الجاري.

تُنظم الشؤون المتعلقة بمشتريات الحكومة وتنفيذ المشاريع التطويرية في الأراضي الفلسطينية من خلال قانونين: يسمى الأول بقانون العطاءات للأشغال العامة رقم 6 لسنة 1999، ويختص بطرق تنفيذ المشاريع التطويرية والخدمات الاستشارية، وتشكيل

لجان العطاءات، ووضع أسس تصنيف المقاولين والمستشارين والمكاتب الهندسية. ويشرف على تطبيق هذا القانون وزارة الأشغال العامة. أما القانون الثاني فهو قانون اللوازم العامة رقم 9 لسنة 1998. وينظم هذا القانون عمليات وآليات شراء الحكومة للسلع والخدمات المختلفة المندرجة تحت بندي النفقات التشغيلية والرأسمالية، ويحدد آليات إدارة اللوازم بعد الشراء وقيدها وتخزينها في المستودعات، والرقابة عليها. ويشرف على تنفيذ أحكام هذا القانون وزارة المالية الفلسطينية. وأعدت وزارة المالية مؤخراً مسودة قانون جديد باسم قانون المشتريات الحكومية، ويجري العمل على إقراره، بحيث يجمع القانون المقترح القانونين الساريين في إطار واحد. يتم من خلاله تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ومنع التضارب في المصالح في التعاملات الحكومية، وإتاحة مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص بين مزودي السلع والخدمات للمؤسسات الحكومية.

4-7 الدين العام

بلغ اجمالي الدَّين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية كما في نهاية 2009 حوالي 1.5 مليار دولار، منها حوالي مليار دولار دَين خارجيّ والباقي دَين محليّ على شكل قروض مصرفية و مستحقات (متأخرات) للقطاع الخاص. و يشكل الدَّين العام ما نسبته 22% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة متدنية إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول المجاورة. ومن غير المحتمل زيادة الدين الخارجي خلال السنة 2010 بسبب توفر تعهدات دولية لتغطية عجز الموازنة، وبسبب السياسة المنضبطة والحذرة التي تتبعها الحكومة في الاقتراض. قطعت الحكومة شوطاً ملحوظاً في السنوات الثلاث الماضية على صعيد الإصلاح المالي. وشمل هذا الإصلاح الجوانب العملياتية (الفنية) والسياسية والمؤسساتية، فتعززت ممارسات الشفافية والمساءلة والرقابة على المال العام.

5-7 الاستثمارات العامة في التنمية

تبين معطيات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2010 تحسن واضح في مخصصات الاستثمارات التطويرية. فقد بلغت قيمتها 667 مليون دولار بزيادة نسبتها 32.6% مقارنة بالعام 2009 (503 مليون دولار). كما بلغت نسبة الإنفاق التطويري من إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض 21.3% مقابل 18.1% في العام 2009. هذه النسب تؤكد تواصل جهود السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير بيئة ومقومات الاستثمار الخاص من بنية تحتية ومرافق عامة، ولكن جميع هذه النفقات التطويرية ممولة من المنح والمساعدات الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي النفقات الجارية لعام 2010 ارتفعت عن العام 2009 بنسبة 12.5%، وهذا سيؤثر بشكل ملموس على النشاط الاقتصادي، لأن الإنفاق الحكومي يشكل نسبة جوهرية من إجمالي الناتج المحلي تتراوح ما بين 60-65%، بمعنى أن أية زيادة في الإنفاق الحكومي تخلق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة في الطلب الكلي والمستوى المعيشي والدخول. كل هذه المؤشرات تدلل على تحسن البيئة العامة للاستثمار الخاص في الأراضي الفلسطينية.

المحفزات الإضافية للمستثمرين

انطلاقا من الإجماع الوطني ومع الجهات المعنية والداعمة للاقتصاد الفلسطيني على الدور القيادي للقطاع الخاص الفلسطيني، وانطلاقاً من الاقتناع بأهميته في النهوض بالنمو الاقتصادي والتشغيل ومحاربة الفقر وتقليص العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات وعجز موازنة السلطة الوطنية، فقد تم إطلاق عدد من المشروعات والمبادرات المشتركة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، وبين عدد من الدول والوكالات الدولية التنموية لغرض مساعدة القطاع الخاص وتمكينه من لعب دوره المستهدف. وتركزت تلك المحفزات على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل ما يزيد عن 95% من مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، ومن بين أبرز المبادرات التي تم تشغيلها ما يلي:

8-1 اتفاقية تأمين المخاطر السياسية للاستثمارات مع مؤسسة ميغا (MIGA)

وقّعت السلطة الوطنية الفلسطينية في تشرين ثاني 2008 مع مجموعة البنك الدولي اتفاقية لضمان الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأراضي الفلسطينية. وتم إطلاق صندوق ائتماني؛ بهدف توفير ضمانات تتيح للمستثمرين استرداد استثماراتهم في حالة تدهور الوضع الأمني، والتعرض لمخاطر غير تجارية، ما يؤدي إلى توقف العمل في المشاريع الاستثمارية. ويشترك في رعاية هذا الصندوق كل من البنك الأوروبي للاستثمار، والحكومة اليابانية، والسلطة الوطنية الفلسطينية. وتتولى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) إدارة الصندوق، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المختص بالتأمين ضد المخاطر السياسية.

8-2 الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض (EPCGF)

أُنشِئ الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض في تشرين أول عام 2005 برأسمال أولي بلغ 29 مليون يورو، وبدعم من المفوضية الأوروبية وألمانيا الاتحادية وبنك الاستثمار الأوروبي. ويهدف الصندوق إلى تذليل الصعوبات التي تعانيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 20 عاملاً في الحصول على

تمويل. ويقدم البرنامج فرصاً وآليات مناسبة للمصارف المشاركة به من أجل توسيع أنشطتها الائتمانية لتطال شريحة واسعة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير القادرين على الاستفادة من تسهيلات المصارف. وتشترك سبعة مصارف في هذا البرنامج، وهي البنك العربي، وبنك فلسطين، وبنك القاهرة عمان، وبنك الأردن، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الإسكان، والبنك الأهلي الأردني. وحتى أيلول 2009 قدمت البنوك المشاركة 1114 قرضاً للمشاريع في إطار هذا البرنامج، بقيمة إجمالية بلغت 33 مليون دولار.

3-8 ضمانات القروض من صندوق الاستثمار وOPIC للمنشآت المتوسطة والصغيرة

في نهاية شهر أيار من العام 2007 قام صندوق الاستثمار بإطلاق «برنامج ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» بقيمة 230 مليون دولار لعشر سنوات بالشراكة مع كل من مؤسسة الاستثمار عبر البحار (أوبيك) ومبادرة الشرق الاوسط للاستثمار (MEII)، يقوم هذا البرنامج على تقديم صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركائه ضمانات للبنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية؛ من أجل تشجيعها على منح القروض، وتحفيز عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تسهيل وتطوير عملية اقتراض مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. وقد عمل برنامج ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولغاية نهاية كانون أول من العام 2009 على تقديم 228 قرضاً بضمانات تصل قيمتها إلى حوالي 51.3 مليون دولار لمشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاعات اقتصادية مختلفة شملت معظم المحافظات والمناطق الفلسطينية.

4-8 التأمين ضد المخاطر السياسية بالتعاون مع OPIC

في عام 2005 وضمن مبادرة كلينتون العالمية، قام الرئيس السابق للولايات المتحدة "بيل كلينتون" بتكليف مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة والتأمين والسياسة للبدء بمشروع التأمين الفلسطيني ضد المخاطر السياسية، وإيجاد آليات وأدوات تساعد على تعزيز نمو الاقتصاد في فلسطين من خلال تقليل المخاطر السياسية عند التبادل التجاري بين فلسطين والجهات الخارجية، وتوفير خدمات تأمين ميسّرة ضد التعطيل في العمليات التجارية والأضرار في الممتلكات الناجمة عن العنف السياسي، والسماح للشركات الاستفادة من الفرص الاستثمارية التجارية في فلسطين.

عمل المشروع على إنشاء هيئة ممولة من القطاع العام والخاص تضم هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج ومبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط. وقامت مبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط بإطلاق تسهيلات لضمان القروض بقيمة 160 مليون دولار في شهر تموز عام 2007 في مدينة رام الله، كما وقعت شركة التأمين الوطنية اتفاقية مع شركة أوبيك ومبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط في شهر أيار من عام 2008؛ لمنح تغطية تأمين ضد المخاطر السياسية لقطاع الصادرات الفلسطينية، بحيث يتم تعويض المصدرين الفلسطينيين عن الأجور والغرامات الناجمة عن عدم تمكنهم من إيصال منتوجاتهم للمعنيين بسبب المعيقات الإسرائيلية. وسيتمكن المصدرون من شراء التأمين بتكلفة ميسورة لتغطية كلفة البضائع المشحونة أو الممتلكات المعرضة للمخاطرة.

يعمل الاقتصاد الفلسطيني حاليا، ومنذ فترة طويلة، دون مستوى إمكاناته. وهذا واضح في معدلات البطالة المرتفعة بين القوى العاملة الفلسطينية، وفي تواضع نسبة الطاقة الانتاجية المستغلة في المنشآت الفلسطينية العاملة. ويتميز الاقتصاد الفلسطيني بتجاوبه السريع مع التغيرات السياسية والأمنية. وهذا كان واضحاً خلال فترة الهدوء النسبي في تسعينيات القرن الماضي، حيث تجاوبت كل القطاعات الاقتصادية، وحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً حقيقيا في ناتجه المحلي الإجمالي وبنسب مرتفعة وصلت في بعض السنوات 10%.

مجالات الفرص الاستثمارية
للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

9-1 فرص الاستثمار في قطاع البناء

إن أي برنامج لإعادة البناء يبدأ بتأسيس البنية التحتية المادية والمؤسسات العامة التي دمرت خلال الأعوام القليلة الماضية، وهناك فرص ضخمة لإعادة تأهيل المطار وبناء الميناء البحري، وهذا مدرج ضمن خطة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة التي أعدها رئيس الوزراء الفلسطيني. إن الحاجة الماسة الآن تكمن في إعادة بناء قرابة 60 ألف بيت دمرها الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه الأخير على قطاع غزة.

كما أن هناك حاجة لبناء الفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه لإحياء القطاع السياحي الذي كان راكداً خلال السنوات السبع الماضية، حيث تحسن قليلاً في عام 2007، إضافة إلى ذلك، ستزيد أنشطة البناء للمنازل السكنية لمواكبة النمو الطبيعي للسكان، وإعادة تأهيل مخيمات اللاجئين والتدفق المتوقع للعائدين الفلسطينيين. وتزيد فرص التطوير والبناء في مدينة القدس، حيث تظهر الأرقام أن هناك فرصة لبناء آلاف الوحدات السكنية.

على صعيد الأبنية، شهدت الأراضي الفلسطينية العديد من المبادرات الشجاعة لإقامة مدن وقرى وأحياء وغيرها. فقد بدأ العمل في ضاحية الريحان شمال غرب رام الله، وتبع ذلك أعمال الحفر في مدينة روابي في شمال رام الله، وغيرها من المشاريع. كما أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني عن عدد من المشاريع الجديدة في منطقة البحر الميت بنحو 2 مليار دولار.

9-2 فرص الاستثمار في قطاع الزراعة

على الرغم من القيود التي يعاني منها القطاع الزراعي الفلسطيني التي تقيد قدرته على الإنتاج، إلا أنه مع توفر فرص التعافي الاقتصادي، وزيادة فرص التوظيف وزيادة متوسطات الدخول وتوفر فرص استثمارية، فإنه يتوقع أن يشهد القطاع الزراعي انتعاشاً وتوسعاً في حجم إنتاجه. وهذا يعود بشكل رئيس إلى سببين اثنين: الأول يتمثل في استجابة القطاع الزراعي للزيادة المتوقعة في الطلب الناتج عن تحسن الدخول والنمو السكاني، والسبب الثاني يتمثل في تحسن القدرة التسويقية وقدرة النفاذ إلى الأسواق

الخارجية التي سترفع معدل العائد على الاستثمار في القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة في حجم الإنتاج الزراعي. ومن بين المحاصيل الربحية الرئيسة القادرة على المنافسة والتي يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية هي الحمضيات والزيتون وزيت الزيتون والخضار والورود والفراولة والنباتات الطبية. هذه المحاصيل قادرة على استعادة حصتها القديمة في الأسواق المجاورة إذا ما استغلت فرص الاستثمار في القطاع الزراعي، وتم إعادة تأهيل البنى التحتية وتحسين الخدمات الزراعية المقدمة وفرص التسويق الخارجي. ومن الجدير ذكره أن هناك العديد من المجالات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها ومنها: أزهار القطف والورود، تسمين العجول والخراف، محطات لإنتاج الكباش المحسنة، المحاصيل التصديرية، النخيل، المسالخ، تصنيع المنتجات الزراعية وغيرها. ومع تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الأمن الغذائي، اصبحت قضية تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني على سلم أولويات مجموعة من الدول المانحة.

ويشكل الارتفاع الملحوظ في اسعار الاغذية فرصة كبيرة لتنمية القطاع الزراعي الفلسطيني، الذي عانى فيه المزارعون من هبوط الاسعار. ويمكن الاستفادة من الجهود المحلية الرسمية والاهلية والمساعدات الفنية المقدمة من الجهات المانحة لاهميتها في تسهيل الانتقال الى زراعات نقدية أكثر مردودا. وعلى وجه الخصوص تأهيلهم للحصول على شهادة جلوبال جاب (Global GAP) التي تؤهل المزارعين الفلسطينيين للتصدير للأسواق الخارجية. هذه الجهود والمساعدات ساهمت في تطوير القدرات الإنتاجية الكامنة لدى المزارعين الفلسطينيين، والتي تنتظر شركاء إستراتيجيين لديهم خبرة وشبكات تسويق دولية للائتلاف معها.

3-9 الفرص الاستثمارية في قطاع التصنيع

ما زالت القطاعات الصناعية غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الصناعية الاستهلاكية، وهذا يعني أنّ السوق ما زال يؤمن الجزء الأكبر من احتياجاته الصناعية من الخارج، كما أنّ المشتريات الحكومية للمنتجات الاستهلاكية لقطاعي التعليم والصحة التي تصل إلى مئات ملايين الدولارات سنوياً، تبين للمستثمرين المهتمين مجالاتِ التصنيع المختلفة المطلوبة. كما أن النشاط التنموي الذي تقوده

السلطة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً الاستثمارات في البنية التحتية والأبنية والمدارس سيرفع حجم الطلب على مواد البناء من إسمنت، وإسفلت، وحصمة، وألمنيوم، وحديد، وفولاذ. كما أن توسع الإنتاج الزراعي سيعزز التصنيع الغذائي كالحليب والألبان والمعلبات الغذائية الأخرى. ويذكر أن هناك صناعات فلسطينية رائدة، مثل: صناعة الأحجار والرخام وصناعات الأدوية. هذه الصناعات خاصة الحجارة والرخام لها قدرة تنافسية كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وفي الفترة الأخيرة انتهجت السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة مقاطعة منتجات المستعمرات، وهذه السياسة جزء من إستراتيجية إحلال السلع المحلية مكان السلع المستوردة، التي ستوفر فرصة كبيرة لدى الصناعات المحلية للتوسع في الإنتاج والنمو.

9-4 فرص الاستثمار في قطاع السياحة

تمتاز فلسطين بتوفر موروث ثقافي غني جداً ومقدس لدى الديانات والثقافات المختلفة. كما أن الواقع الجغرافي والمكونات الطبيعية، والتنوع الحيوي والمناخي، كلها تشكل عوامل مواتية ومحفزة للاستثمار في الصناعة السياحية، وبحسب تقدير البنك الدولي الذي أعده في تسعينيات القرن الماضي، أنه مع توفر الاستقرار الأمني فإن القطاع السياحي الفلسطيني سيستقبل ما بين نصف مليون إلى مليون سائح سنوياً، ليدرّ على الاقتصاد الفلسطيني دخلاً ما بين 250 إلى 300 مليون دولار. وهناك فرصة كبيرة لدى القطاع الخاص للاستثمار في فروع النشاط السياحي المختلفة: الفنادق وتطوير الأماكن الترفيهية والمعارض التجارية والمهرجانات والمطاعم والصناعات السياحية والنقل والمواصلات السياحية.

9-5 فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمتاز الاستثمار في قطاع التكنولوجيا بعدم اشتراط توفر رؤوس أموال كبيرة، فيكفي توفر أجهزة حاسوب وشبكات اتصال حديثة وقدرات بشرية مبدعة. وكل هذا متوفر فلسطينياً. ويذكر أن رأس المال البشري الفلسطيني كافٍ لاستقطاب واستخدام التكنولوجيا الحديثة واستخدامه حتى في ظل ظروف غير طبيعية. إن استقطاب

التكنولوجيا الحديثة داخل الصناعة الفلسطينية يعتمد بشكل رئيس على مجموعة من العوامل أهمها: تدني تكلفة هذه التكنولوجيا، وتوفر الجدوى الاقتصادية لاستيرادها وتنصيبها داخل المنشآت الصناعية الفلسطينية. ويتوقع مع التعافي الاقتصادي والتوسع في القطاعات الاقتصادية المختلفة أن يكون هناك فرصة جيدة أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما فازت شركة الوطنية موبايل في عطاء المشغل الثاني لخدمات الاتصالات الخلوية، وباشرت نشاطها مؤخراً.

6-9 فرص الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة

إن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي عرضت خلال مؤتمر المانحين في باريس في كانون أول 2007، تدعم -وبشكل إيجابي- قطاعَ التعليم، وتشدد على دوره الرئيس في بناء الاقتصاد الفلسطيني، ويتضمن مشاريع مختلفة لتحسين جودة التعليم في فلسطين. وعلى الرغم من التطورات الملحوظة في قطاع التعليم من حيث عدد المدارس وعدد الطلبة، إلا أن نظام المناوبتين في المدارس – صباحي ومسائي ما زال قائماً في نسبة غير قليلة في مدارس بعض المحافظات الفلسطينية. كما أن القطاع العام ليس بمقدوره الاستجابة للطلب المتنامي على التعليم في ظل الزيادة الكبيرة في عدد الملتحقين بالتعليم سنوياً. لذا تشجع السلطة الوطنية الاستثمارات الخاصة في إنشاء مدارس خاصة قادرة على توفير تعليم بمواصفات أعلى من المستوى الحكومي. وهذا يشكل فرصاً ممتازة للاستثمارات الخاصة في هذا القطاع.

أما قطاع الصحة الفلسطيني فإنه يعاني من مشكلة ضعف الخدمات الطبية turtury، الأمر الذي يستنزف الموازنة العامة وثروات الافراد لدى اللجوء للعلاج في الخارج. ولذلك فإنّ هناك فرصاً حقيقية لإنشاء مستشفيات لمعالجة الأمراض والجراحات المطلوبة محلياً، مثل أمراض السرطان وجراحات العيون والقلب وما شابه.

7-9 فرص تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يعد التسويق أحد ابرز المشاكل التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية؛ فالتسويق الداخلي، والخارجي خصوصاً يوفر لتلك المنشآت خيارات تسويق متعددة، تحرّرها من الارتهان لعدد محدود من المشترين؛ ما يحسن قدرتها على البيع بشروط أفضل. ولكن غياب الإمكانات المالية وضعف الخبرة التسويقية لدى أصحاب هذه المنشآت، تحول دون تخطي عقبة التسويق التي تعتبر مفتاح التوسع والنمو بسبب صغر السوق الفلسطينية. ولكن من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة تخطي هذه العقبة بالإمكانات الذاتية المحدودة، وهي بحاجة إما إلى التعاون في تأليف جسم تسويقيّ مشترك، أو جذب شركات التسويق لتقوم بهذا الدور؛ لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تحمل نفقات الترويج والتسويق الباهظة في الأسواق الخارجية. كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحاجة للارتقاء في جودة منتجاتها، ومواصفات ومقاييس وشروط تغليف سلعها بصورة تمكنها من احتلال حصة في الأسواق الخارجية. لذا لا بد من توفير المساعدة الفنية والمالية لتلك المنشآت حتى تتمكن من دخول أسواق التصدير.

من هنا بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني إلى تشجيع إقامة العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (مثل هيئة تشجيع الاستثمار، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ومركز التجارة الفلسطيني (بال-تريد)، واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، ومركز المؤسسات الصغيرة، وغيرها) حيث تقدم العديد من الخدمات المساندة لهذه المنشآت التي أهمها إقامة المعارض المختلفة سواء في الأراضي الفلسطينية أو في الدول الأخرى، إضافة إلى بناء قدرات تلك المنشآت وتمكينها من الوصول للتمويل وتقديم الخدمات الأخرى، مثل الاستشارات المالية والقانونية وغيرها.

الملاحق

ملحق 1:

خطوات تنفيذ المشروع الاستثماري في فلسطين

- التسجيل لدى وزارة الاقتصاد الوطني:

يتم تسجيل الشركات في الضفة الغربية وفق قانون الشركات الأردني رقم 12 لعام 1964، وفي قطاع غزة وفق القانون البريطاني رقم (18) لسنة 1929 الذي يعمل به منذ عهد الانتداب البريطاني. وتقسم الشركات بمقتضى القانون الأردني إلى الشركات العادية؛ وهي شركات أشخاص وتقسم إلى: الشركة العادية العامة (شركة التضامن)، والشركة العادية المحدودة، أما الشركات المساهمة وهي شركات أموال وتشمل: الشركات المساهمة العامة المحدودة، والشركات المساهمة الخصوصية المحدودة.

ولمباشرة تسجيل أي من الشركات المذكورة سابقاً، فعلى المستثمر القيام بالإجراءات التالية:

- إعداد وثائق الشركة (عقد التأسيس والنظام الداخلي) ويفضل أن يتم ذلك بمساعدة محام ذي خبرة بالقانون التجاري.
- يقدم أصحاب الشركة أو المحامي الذي يوكّلونه بوكالة رسمية وثائقَ الشركة إلى مسجل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، حيث تطلب الوزارة 3 نسخ من كل من عقد التأسيس والنظام الداخلي.
- تقوم الوزارة بداية بفحص إمكانية قبول اسم الشركة، ويتم قبولة بعد التأكد من عدم وجود شركة أخرى بالاسم نفسه.
- تعبئة نموذج تسجيل الشركات لدى الوزارة، والحرص على تعبئة النموذج الخاص بنوع الشركة المطلوب تسجيلها، حيث لكل نوع من أنواع الشركات نموذج خاص به.

- يرفق بطلب التسجيل الأوراق الثبوتية التالية: صور هويات أو جوازات سفر المؤسسين، موافقة الوزارة على اسم الشركة، وكالة خاصة لمحام لإكمال إجراءات التسجيل، شهادة بنكية تفيد بأن الشركة أودعت ما قيمته 25% من رأسمالها في حالة الشركة المساهمة الخاصة فقط. أما في حالة الشركة العادية والمساهمة فيتم طلب عقد التأسيس فقط. ويضاف لمتطلبات الشركة الأجنبية المساهمة والعامة، إذنُ عمل من مجلس الوزراء، وكذلك طلب التسجيل وعقد التاسيس والنظام الداخلي مصدقة حسب الأصول، ووكالة المحامي، وقرار مجلس الإدارة باسم الشخص المفوض بالتوقيع عن الشركة ومتابعة التسجيل في فلسطين.

وتختلف رسوم التسجيل حسب الكيان القانوني للشركة، فإذا كانت الشركة مساهمة خصوصية، تتقاضى الوزارة 0.001 (واحد بالألف) من رأس مال الشركة المصرح به، و285 شيكلاً رسوم تسجيل، و87 شيكلاً رسوم طلب تدقيق اسم الشركة، و84 شيكلاً عن كل توقيع لمؤسسي الشركة. أما الشركة العادية والمساهمة العامة فيتم استيفاء المبالغ نفسها التي تستوفى في حالة الشركات المساهمة الخاصة ما عدا رسوم التسجيل حيث يتم تقاضي 493 شيكلاً في الشركات العادية و285 شيكلاً في الشركات المساهمة العامة، ولا يشترط إيداع 25% من رأس المال في البنك.

- اصدار شهادة التسجيل:

بعد استيفاء كافة الإجراءات السابقة تصدر شهادة تسجيل مؤقتة، ولا تصدر شهادة التسجيل الأصلية إلا بعد إحضار إثبات بنكي بإيداع 25% من قيمة أسهم الشركة في البنك، في حالة الشركات المساهمة الخاصة.

- التسجيل مع المسجل التجاري:

تتضمن الوثائق المطلوبة التالية: عقد التأسيس، والنظام الداخلي، و نسخ من بطاقات هوية المساهمين، واسم الشركة المثبت، أما الرسوم التي ستدفع تقسم كالتالي:

- تثبيت الاسم (22) دولاراً أميركيّاً .
- رسوم الطلب (81) دولاراً أميركيّاً .
- رسوم التثبت من التوقيع (التوقيع أمام مسجل الشركات) (24) دولاراً أميركيّاً لكل توقيع، ويتطلب اثنين على الأقل لتشكيل شركة خاصة مساهمة محدودة وسبعة لتشكيل شركة مساهمة عامة .
- واحد في الألف (0.001) من رأس المال المعلن .

- المستثمرون الأجانب :

يجب على المستثمر الأجنبي أو الفلسطيني حامل الجنسية الأجنبية الذي يريد إنشاء مشروع أن يقدم طلباً لهيئة تشجيع الاستثمار للحصول على شهادة استثمار، وذلك بعد التسجيل في وزارة الاقتصاد و في السجل التجاري في الوزارة، حيث تسهل الشهادة عليه الإجراءات وتمنحه بعض المحفزات بعد مباشرة العمل في المشروع كونه سيعامل كمستثمر .

- حوافز المستثمرين

يتمتع المستثمرون الأجانب والفلسطينيون المقيمون في الخارج بعدة حوافز تشجيعية، وهي منح حوافز ضريبية سخية واعفاءات من الرسوم الجمركية لمدخلات الانتاج والمعدات ولفترات مختلفة تبعاً لحجم المشروع . ويتمتع المستثمرون أيضاً بسهولة تحويل رأس المال والأرباح المتحققة إلى الخارج، شريطة أن يكونوا قد أتموا دفع المستحقات المنصوص عليها في القوانين . كما تضمن السلطة عدم تأميم المشاريع أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضاء، وتمنح كافة المحفزات بعد استيفاء كافة متطلبات بدء المشروع، ومباشرة العمل فيه فعليا، ويمكن التعرف على تلك التفاصيل من خلال قانون رقم (1) لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين .

- الحصول على ترخيص الحرف والصناعات من البلدية

تتراوح رسوم الترخيص ما بين (24) إلى (144) دينار أردني، وهو ما يختص بالحرف والصناعات مثل الصيدليات والحلاقين، والمنشآت الصغيرة مثل البقالات.

- التسجيل لدى ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة:

يكون رقم التسجيل لضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة نفسه، وفي معظم الحالات يسجل المحاسبون الشركة للضريبة (أكثر من 90% من الحالات). وهناك رسوم أتعاب للمحاسبين، حيث تبدأ من (400) دولار أميركي في العام، ومع هذا لا تكون هناك رسوم رسمية، ويطلب من كل مستثمر طلب فتح الملف، وصورة الهوية، وشهادة التسجيل.

- التسجيل لدى الغرفة التجارية:

تعتمد تكلفة التسجيل على رأسمال الشركة ويختلف من غرفة تجارية لأخرى، وكدليل تكون رسوم غرفة التجارة في رام الله كالتالي:

- درجة ممتازة: الشركات التي رأسمالها المسجل يزيد عن 50 ألف دينار أردني تدفع رسم أولي قيمته 140 دولاراً أميركيّاً إضافة إلى رسم سنوي بقيمة 140 دولاراً أميركيّاً.
- درجة أ: الشركات التي رأسمالها المسجل هو ما بين 15 ألفاً إلى 50 ألف دينار أردني تدفع رسوم أولية تبلغ 160 دولاراً أميركيّاً إضافة إلى رسوم سنوية تبلغ 106 دولارات أمريكيّة. .
- درجة ب: الشركات التي رأسمالها المسجل هو ما بين 6 إلى 15 ألف دينار أردني تدفع رسوماً تبلغ 170 دولاراً أميركيّاً ورسوماً سنوية بقيمة 170 دولاراً أميركيّاً.
- درجة ج: الشركات التي رأسمالها المسجل هو دون 6 آلاف دينار أردني تدفع رسوم أولية بقيمة 35 دولاراً ورسوم سنوية بمبلغ 35 دولاراً أميركيّاً.

يقدم طالب التسجيل إلى مكتب خدمات التجار في الغرفة طلبا موقعا منه على نموذج خاص للنظر فيه، بالنسبة للمشاريع الفردية فيجب على مقدم الطلب أن يرفق صورة عن عقد إيجار المحل أو المؤسسة، بالإضافة إلى نموذج عن رخصة المهن والحرف الصادرة من البلدية التي يتبع لها المشروع. وفي حالة الشركات المساهمة فيجب على مقدم الطلب أن يرفق صورة عن شهادة مراقب الشركات الصادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة في المحافظة، وصورة عن عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة، إضافة إلى صورة عن عقد الإيجار.

- الحصول على المصادقة من مديرية الدفاع المدني:

يقوم موظفو مديرية الدفاع المدني بفحص كافة شروط السلامة العامة، وأنظمة الإنذار والإطفاء ومخارج الطوارئ وسلامة الموقع وملاءمته لنشاط الشركة، وتدفع الشركة بالمقابل رسوماً حسب مساحة المشروع. فعلى سبيل المثال: مشروع بمساحة 100 متر مربع في رام الله يكلف 80 شيكلاً إسرائيليّاً جديداً سنويا، في حين أن تكلفة 1000 متر مربع تبلغ 650 شيكلاً إسرائيلياً جديداً، وتضاف 20 شيكلاً على المساحات الأكبر من 10000 متر مربع، ويُدفع المبلغ في البنك ويُؤخذ سند إيداع من المديرية يختم بالبنك.

ملحق 2:

المؤسسات الداعمة وطرق التواصل معها

المؤسسات الرسمية

وزارة الاقتصاد الوطني

تتمثل وظيفة وزارة الاقتصاد في العمل على تطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وأن يلعب القطاع الخاص دوراً مركزياً في قيادة هذا الاقتصاد. وقد جرى التعبير عن ذلك أيضا في أهدافها الإستراتيجية الثلاثة:

- توفير مجال واسع من الخدمات ذات الجودة العالية بإمكانها أن تلبي احتياجات القطاع الخاص.
- التنسيق مع القطاع الخاص؛ من أجل صياغة إجماع وطني حول السياسة الاقتصادية.
- المساعدة في توسيع العلاقات التجارية ما بين فلسطين والدول الأخرى.

يتم تنظيم عمليات الوزارة بحسب الدوائر التالية:

- تحليل السياسات والإحصائيات.
- تسجيل الشركات والتراخيص الصناعية.
- حقوق الملكية الفكرية.
- الصناعة والتجارة وخدمات المستهلكين.
- تكنولوجيا المعلومات، إدارة أنظمة المعلومات وخدمات الإنترنت.
- علاقات تجارية دولية.
- إدارة المكتب الإقليمية – الضفة الغربية.
- إدارة المكتب الإقليمية – قطاع غزة.

توفر هذه الدوائر لائحة طويلة من الخدمات المهمّة لرجال الأعمال، والمستثمرين والمستهلكين، بما يشمل التراخيص التجارية والتسهيلات، وتسجيل الشركات، وحماية المستهلك، والمعلومات والأبحاث.

للاتصال:
هاتف: 2981218 2 970+
فاكس: 2981207 2 970+
عنوان البريد الإلكتروني: info@met.gov.ps
الموقع الإلكتروني: www.mne.gov.ps

الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار PIPA

نشأت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار (PIPA) وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين؛ لتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، هذا القانون الذي وفر للمستثمرين الضمانات والإجراءات والحوافز التي تجعل من استثمارهم في فلسطين استثماراً مميزاً ومجزياً من خلال مناخ استثماري خال من البيروقراطية والروتين والتعقيدات. إن الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار هي التعبير العملي عن رؤية السلطة الوطنية الفلسطينية وسياستها في تشجيع القطاع الخاص وإيجاد البيئة المناسبة للاستثمار.

رسالة الهيئة

العمل على بناء مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين وتوفير خدمات متطورة للمستثمرين المحليين والأجانب وتسهيل عملية التواصل بين القطاع الخاص والحكومة، وذلك عن طريق النافذة الاستثمارية الموحدة لخدمات المستثمرين، ومنح حوافز مجزية للاستثمار وجذب استثمارات جديدة بأحدث وسائل الترويج؛ مما يضمن وجود بيئة استثمارية منافسة في فلسطين.

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة الهيئة:

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضواً خمسة من القطاع الخاص وثمانية من القطاع الحكومي، ويرأس مجلس الإدارة وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس مجلس الإدارة هو ممثل وزارة المالية.

إن أهمية وجود أعضاء من القطاع الخاص في مجلس الإدارة ينبع من إمكانية التعاون بينهم و بين أعضاء القطاع الحكومي في مراقبة و إجراء التغييرات المطلوبة في القوانين و الإجراءات التي من الممكن أن تعيق الاستثمار في فلسطين، وكذلك وضع وتنسيب السياسات اللازمة لخلق مناخ استثمار جاذب ومشجع في فلسطين، والمشاركة في تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق مكانة لفلسطين في دائرة المنافسة مع الأسواق.

إن أعضاء مجلس الإدارة من القطاع الحكومي هم وسيلة الاتصال مع التغيرات الداخلية التي تحصل في وزاراتهم، مثل: السياحة، الصناعة، الإسكان، التخطيط، سلطة النقد والزراعة. فالتعاون الوثيق والمترابط بين القطاعين الحكومي والخاص في مجلس الإدارة أدى إلى اتباع إستراتيجية ترويجية موحدة من خلال دراسة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

حوافز الاستثمار

- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب.
- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة.
- تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب.
- أي استثمار تزيد قيمته عن المئة ألف دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات.
- يعفى الأثاث والأدوات الكهربائية والإلكترونية المستوردة للفنادق والمستشفيات والمشاريع السياحية من الضرائب والجمارك.

- بموافقة مجلس الإدارة يمكن للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار أن تمنح حوافز إضافية للمشاريع التي ترى فيها دوراً مهمّاً في بناء الاقتصاد الفلسطيني.
- لا يوجد هناك تفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

الخدمات التي توفرها الهيئة:

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية توفر للمستثمر كل ما يحتاجه لبدء العمل في فلسطين والحصول على جميع التراخيص اللازمة من خلال النافذة الموحدة في الهيئة، كما ويتوفر لدى وحدة دعم الاستثمار معلومات وبيانات عن كل ما يستجد في مجال فرص الاستثمار والتكاليف والتمويل في فلسطين.

لا تنتهي العلاقة بين المستثمر وPIPA عند الحصول على جميع المزايا والحوافز المنصوص عليها في القانون، فالعلاقة مستمرة من خلال دائرة العناية بالاستثمار حيث تستمر العلاقة من خلال مساعدة المستثمرين في تقديم الخدمات لهم والمساعدة في حل أية مشكلة من الممكن أن تواجههم بعد البدء في عملهم في فلسطين. كما وتقوم PIPA بمراقبة القوانين والإجراءات التي قد تقيد حقوق وضمانات المستثمرين.

إن الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وعلى مدار السنوات العصيبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني عملت على توفير المساعدات لإبقاء مشاريعهم تعمل رغم الظروف الصعبة، وكذلك تعمل الهيئة على تعريف المستثمرين الأجانب والفلسطينيين بالمعلومات الخاصة بالاستثمار والقوانين المتعلقة به وكيفية الحصول على الحوافز والإعفاءات الاستثمارية الممنوحة في القانون، وتعمل الهيئة وبالشراكة مع القطاع الخاص إلى عقد مؤتمرات الاستثمارات الداخلية والخارجية بهدف استقطاب المستثمرين إلى فلسطين التي تعتبر بلداً للفرص غير المكتشفة، وفيها كم هائل من فرص الاستثمار وفي شتى القطاعات.

للاتصال:
الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار
فلسطين/ رام الله/ عين مصباح
P.O. Box 1984
تلفون: 2 / 2988791 2 970 + فاكس: 2988793 2 970+
بريد إلكتروني: Info@pipa.gov.ps
صفحة إلكترونية: www.pipa.gov.ps

الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة

تأسست هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة عام 1998 كهيئة مستقلة استناداً لقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة. وبيّن القانون أهداف الهيئة ومهامها على النحو التالي:

- تطبيق ومتابعة قانون المدن الصناعية والمناطق الحرة وقانون تشجيع الاستثمار وذلك لصالح المستثمرين في المدن الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية.
- إعداد وتشجيع تطوير كافة المدن والمناطق الحرة الصناعية الفلسطينية، والإشراف عليها.
- تزويد المستثمرين بالخدمات المطلوبة لإقامة مشروع عمل ناجح.
- إقامة البنى التحتية المطلوبة وبجودة عالية من أجل دعم نشاطات استثمارية جديدة.
- تقديم مكتب متعدد الخدمات لتسهيل الإجراءات الاستثمارية وتقليص المتطلبات البيروقراطية.

وتتشكل الهيئة من الدوائر التالية:

- دائرة العمليات والإدارة.
- دائرة العلاقات العامة والدولية والتسويق.
- الدائرة الفنية.
- دائرة الشؤون المالية.
- دائرة تكنولوجيا المعلومات.

للاتصال:
هاتف: 2989912 2 970+
فاكس: 2960351 2 970+
عنوان البريد الإلكتروني: info@piefza.org
الموقع الإلكتروني: www.piefza.org

مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية

مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مؤسسة حكومية جرى تأسيسها عام 1994 وغرضها تلبية احتياجات الأعمال التجارية والصناعة من ناحية تحديد أنظمة المقاييس والموازين والمواصفات وقواعدها وإجراءاتها، وإجراء تقييم للجودة. ويقع المقر الرئيس للمؤسسة في رام الله، ويوجد لها فروع في غزة والخليل ونابلس. وتسعى المؤسسة إلى العناية بصحة المواطنين، وتوفير الأمان والحماية البيئية لهم، كما تقوم حالياً بتطوير إطار قانوني جديد لبنية تحتية ذات جودة في فلسطين.

توفر مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مجالاً من الخدمات لأعمال تجارية حديثة الإنشاء وشركات قائمة؛ بغية التأكد من أنها تتماشى مع مواصفات ومقاييس الجودة، وهي توفر إمكانية الوصول إلى المواصفات والمقاييس العالمية، ومنشآت الفحص المعتمدة، ومنح شهادات وعلامات للمنتج، وخدمات تفتيش متواصلة.

كما توفرالمؤسسة التدريب في مختلف المجالات المتعلقة باختصاصها، وتقدم معلومات حول معايير القياس المحلية والدولية. وتسعى المؤسسة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي؛ من أجل تشجيع الاستثمار في مجالات فحص المنتج والقياس والجودة.

للاتصال:
هاتف: 2984144 2 970 +/ 2989650 2 970 +
فاكس: 2964433 2 970 +
عنوان البريد الإلكتروني: info@psi.gov.ps
الموقع الإلكتروني: www.psi.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تأسس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1993 بموجب مرسوم صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك قبل بضعة أشهر من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. ويعمل الجهاز بموجب قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، الذي حدد المهام والوظائف الأساسية للجهاز. وقد أُنشِئ بموجب هذا القانون، المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية في العام 2005.

تتلخص المهام الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في :

- تقديم إحصاءات رسمية ودقيقة حول الأوضاع والاتجاهات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية لخدمة المجتمع الفلسطيني، وكذلك لخدمة رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية حول أوضاع العمل واتجاهاته .
- إنشاء نظام إحصائي موحد وشامل يكون بمثابة أداة تحت تصرف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية يسترشد به لتشخيص المشاكل وتقييم التقدم الحاصل .
- إجراء تعداد عام للسكان والمساكن وتعداد زراعي كل عشر سنوات أو أقل من ذلك وفق أحكام قرار التعداد الخاص الذي يصدر عن رئيس السلطة الوطنية، وإجراء تعداد للمنشآت كل خمس سنوات أو أقل من ذلك .
- المشاركة في التعاون والتبادل الدولي للإحصاءات الرسمية وفق المعايير الدولية التي تضمن العضوية الفلسطينية في المؤسسات الدولية .
- تأسيس مركز التدريب الإحصائي من أجل إعداد الموظفين المؤهلين للقيام بالنشاطات الإحصائية التي تقوم بها الجهات الحكومية أو غير الحكومية .
- إنشاء مكتبة تضم الإحصاءات الفلسطينية والدولية ونظام فهرسة للتعدادات والمسوحات الفلسطينية .

للاتصال :
هاتف : 2982700 2 970+
فاكس : 2982710 2 970+
عنوان البريد الإلكتروني : diwan@pcbs.gov.ps
الموقع الإلكتروني : www.pcbs.gov.ps

مؤسسات عامة

سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في نهاية العام 1994 كمؤسسة مستقلة، وتم تأكيد ذلك في قانون سلطة النقد رقم (1) لسنة 1997. وتمارس سلطة النقد جزءاً من المهام المنوطة بالبنك المركزي، محددة على وجه الخصوص في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث والإحصاء، وعدد من الوحدات الإدارية المساندة.

في العام 2006، تبنت سلطة النقد خطة طموحة للتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن المتوقع استكمال بقية المراحل خلال السنوات الثلاث القادمة. وعند اكتمال التحول، ستمتلك سلطة النقد كامل المهام والصلاحيات التي يمارسها أي بنك مركزي حديث وفعال. وبهذا ستكون قادرة على أن تقوم بدور أساسي في دفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. وستكون سلطة النقد بطبيعة الحال قادرة ومؤهلة لإصدار عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية ملائمة لمرحلة التطور الاقتصادي والمالي في فلسطين.

يستند هذا التحول إلى رؤية واضحة وخطة لتحقيق هذه الرؤية، مستمدتين من الممارسات الدولية الخاصة بإعادة هيكلة وتحديث البنوك المركزية العصرية. واحتوائها على مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى، الكفيلة بجعل سلطة النقد مؤسسة تتمتع بأعلى مستويات الشفافية والمساءلة. كما أن هذا التحول سوف يساعد على تعزيز قدرات سلطة النقد الذاتية في إسداء المشورة في مجال السياسة الاقتصادية لتتكامل مع الاستقرار النقدي والمالي القائم والمهام المساندة الأخرى.

للاتصال
هاتف: 50/ 2415251 2 970 +
فاكس: 22 99 240 2 970 +
البريد الإلكتروني: info@pma.ps
الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناد إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء في 11/ 8/ 2005؛ لغرض تنظيم سوق رأس المال الفلسطيني وتطويره ومراقبته؛ وذلك بغية ضمان استقرار ونمو حركة الاستثمار والنمو الاقتصادي، وحماية حقوق المستثمرين. وتشتمل مسؤوليات الهيئة تنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري. وتعمل الهيئة على تطبيق القوانين ذات الصلة بتلك القطاعات، والعمل على الحفاظ على حقوق كافة المتعاقدين فيها، وتوفير بيئة تنافسية وشفافة محفزة لنشاطاتهم.

وبشكل موجز تقوم هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بممارسة صلاحياتها القانونية من خلال ثلاث إدارات هي:

- **الإدارة العامة للأوراق المالية**: وتختص بمراقبة وتنظيم النشاطات داخل سوق فلسطين للأوراق المالية؛ من خلال التركيز على الإفصاح والشفافية، ومتابعة إعداد التعليمات والأنظمة اللازمة لتنظيم السوق وتطويره ومراقبته، وتتولى الإدارة ترخيص شركات الأوراق المالية ومستشاري الاستثمار، وصناديق الاستثمار. وينظم عمل هذا القطاع قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م، بالإضافة إلى العديد من الأنظمة والتعليمات والقرارات المنظمة للسوق.
- **الإدارة العامة للتأمين**: تتولى الإدارة العامة للتأمين تطوير قطاع التأمين والإشراف والرقابة عليه؛ بهدف تنظيم نشاطات هذا القطاع، وتتولى الإدارة الإشراف على هذا السوق وتقوم بترخيص كافة شركات ووكلاء التامين، إضافة إلى كافة المهن المتعلقة بالتأمين. كما أنها أعدت مجموعة من الأنظمة والتعليمات والقرارات، وساعدت في حل المشاكل التي تواجه شركات التأمين، وينظم عمل هذا القطاع قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، والعديد من الأنظمة والتعليمات والقرارات من ضمنها، قرار الدفع النقدي، والتعرفة الموحدة لتأمين المركبات، وقرار ربط التأمين بالترخيص وغيرها الكثير.

- **الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي**: تتولى الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي مهمة تنظيم السوقين والإشراف عليهما وتطويرهما، والعمل جارٍ حالياً على صياغة قانون تمويل الرهن العقاري بالتعاون مع البنك الدولي، أما فيما يخص التأجير التمويلي فقد تم اعتماد مسودة مشروع قانون التأجير التمويلي من قبل مجلس إدارة الهيئة، في جلسته المنعقدة بتاريخ 10/ 11/ 2008 رقم (15)، وتم رفعه لمجلس الوزراء لإقراره والمصادقة عليه، ويتم العمل وفق تعليمات وأنظمة وقرارات صادرة عن مجلس الإدارة، وتتولى الإدارة الإشراف على السوق، وتطويره وترخيص شركات الرهن العقاري والمخمنين العقاريين، إضافة إلى شركات التأجير التمويلي.

للاتصال:
هاتف: 2973562 2 970+ 2973334 2 970+
فاكس: 2973563 2 970+
عنوان البريد الإلكتروني: ceo@cma.gov.ps
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

مؤسسات القطاع الخاص

مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)

نشأ مركز التجارة الفلسطيني كمبادرة للقطاع الخاص، وبدعم كامل من وزارة الاقتصاد الوطني في عام 1998. وتم تسجيله كمؤسسة غير ربحية تقوم على أساس العضوية لشركات القطاع الخاص. وهو يقوم بدور المؤسسة الوطنية لتنمية التجارة الفلسطينية وترويجها، وخلق بيئة تنافسية وممكنة للعمل التجاري. كما يلتزم المركز بتحسين التنافسية التجارية من خلال ترويج التجارة، وبناء القدرات لدى شركات القطاع الخاص. ويضم المركز في عضويته 300 شركة فلسطينية رائدة.

تقوم نشاطات (بال تريد) وفق إستراتيجيات موجهة على أساس قطاعيٍّ للتنمية التجارية، وتعززها عملية تقييم للفرص والمعوقات عبر مختلف القطاعات. ويتم العمل بهذه الإستراتيجيات من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والنشاطات؛

بهدف تنشيط القطاعات الأساسية بحيث تصبح قادرة على التصدير إلى الأسواق المستهدفة . وترتكز رسالة (بال-تريد) على تطوير التجارة من خلال :

- الحشد والتأييد لبناء وتطوير بيئة تنافسية مناسبة للأعمال التجارية .
- تحسين القدرة التنافسية التجارية من خلال ترويج التجارة وبناء القدرات .
- تبني الممارسات المثلى والمقاييس العالمية للتجارة الدولية لدى المختصين والشركات والمؤسسات التجارية .
- توفير المعلومات التي تضمن الأداء التجاري .

ويستند مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في سياق اضطلاعه بمسؤوليته الوطنية إلى إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية التجارة وترويجها ، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح وبرامج الترويج للقطاعات المختلفة والترويج التجاري الشامل لفلسطين .

منطلقات رئيسة في عمل (بال تريد) :

- تطوير التجارة من خلال تقييم وتنمية قدرات القطاعات والشركات الفلسطينية في الأسواق العالمية وزيادة الحصة السوقية في السوق الفلسطيني المحلي .
- السياسات التجارية تقوم بإدارة البرامج الهادفة لبناء وتطوير البيئة الاقتصادية والقانونية وحشد التأييد وإقامة برامج الحوار الوطني الاقتصادي .
- المعلومات التجارية ضرورية لتزويد الشركات الفلسطينية ببحوث الأسواق والمعلومات التجارية اللازمة لدخول الأسواق التصديرية .

للاتصال :
هاتف 2408383 2 970+
فاكس 2408370 2 970+
عنوان البريد الإلكتروني : info@paltrade . org
البريد الإلكتروني : www . paltrade . org

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية هو مؤسسة وطنية تأسس في العام 1999 لتمثيل القطاعات الصناعية الفلسطينية من خلال اتحاداتها التخصصية. ويعمل الاتحاد على تمكين عملية التطوير الصناعي باعتبارها أساس تطوير الأداء الاقتصادي. يتمثل دور الاتحاد العام في التعليم والتدريب، والتمثيل الفعال للأعضاء والدفاع عن مصالحهم لدى الجهات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. وأيضاً إدارة تطوير سياسات صناعية فاعلة تخدم المصالح الصناعية وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

تقود إستراتيجية الاتحاد للتطوير الصناعي إلى وجود اتحادات قوية تقوم على العضوية الفاعلة التي تقدم الخدمات المهمّة للأعضاء، وتطوير فاعل للسياسات والتواصل المتكامل. وتشمل القطاعات الصناعية الممثلة بالاتحاد العام كلاً من: الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، صناعات الحجر والرخام، الصناعات الإنشائية، الصناعات المعدنية والهندسية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الدوائية، الصناعات الخشبية والأثاث، صناعة الملابس والنسيج، الصناعات الجلدية والأحذية، الصناعات السياحية والتقليدية، صناعة الورق والمنتجات الورقية، الصناعات البلاستيكية والمطاط.

الأهداف الرئيسة للاتحاد العام:

- التطوير المؤسساتي للاتحادات والقطاعات الصناعية المختلفة ودعمهم من أجل تحقيق أهدافهم.
- الإدارة الفعالة للسياسات الصناعية؛ من أجل خدمة مصالح الأعضاء والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- التمثيل الفاعل للأعضاء ومصالحهم على المستويات المحلية والدولية.
- تنمية وتطوير قدرات المؤسسات الصناعية عن طريق دعم التنافسية المحلية والعالمية.

ويعتبر مركز تحديث الصناعة الـذراع الفني والتنفيذي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. ويعمل المركز على تنمية وتطوير الصناعة الفلسطينية من خلال تقديم الدعم الفني للمنشآت الصناعية بناء على احتياجاتها. ويسعى المركز إلى تحقيق الأهداف والمهام التالية:

- إعداد الأبحاث والدراسات.
- جمع وتبويب وتنظيم البيانات والمعلومات.
- إدارة المشاريع الفنية.
- الدراسات التشخيصية والتدقيق والتقييم الفني.
- تضييق الفجوة؛ تقديم الدعم الفني لتضييق فجوة الاحتياجات.
- تصميم وإدارة برامج تدريب وتأهيل الخريجين الجدد.
- تأهيل الشركات الاستشارية ورفع قدرتها.

للاتصال:
هاتف 2415310 2 970+
فاكس 2955046 2 970+
عنوان البريد الإلكتروني: info@pfi.org
الموقع الإلكتروني: www.pfi.org

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية

تأسس اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية عام 1989 في مدينة القدس بمبادرة من الغرف الفلسطينية الأعضاء، ويشكل الاتحاد المظلة الرئيسة للغرف الفلسطينية وعددها 14 غرفة (13 في الضفة الغربية، وغرفة، بفروعها الأربعة، في قطاع غزة). ويبلغ عدد الأعضاء المنتسبين للاتحاد حوالي 50،000 عضواً. والاتحاد عضو في العديد من الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية، مثل: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلدان العربية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، واتحاد الغرف العالمية وغيرها.

الرؤيا

الريادة في بناء الاقتصاد الوطني وتنسيق عمل القطاع الخاص .

الرسالة

خدمة الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية وتطويرها وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الأهداف الإستراتيجية للاتحاد:

- مأسسة عمل الغرف وتطوير قدراتها ومهاراتها وكوادرها البشرية .
- المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالتجارة والصناعة والمشاركة في وضع الإستراتيجية والخطط اللازمة لتنفيذها .
- المشاركة في تنمية التجارة والصناعة وتطويرها .
- رعاية مصالح أعضاء الغرف من القطاع الخاص والدفاع عن مصالحهم .
- العمل على خلق بيئة اقتصادية واستثمارية ملائمة من خلال الشراكة مع القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص .
- تمثيل الغرف وأعضائها من القطاع الخاص محلياً وإقليميا ودولياً . وتعزيز شبكة العلاقات الإقليمية والدولية لما فيه مصلحة الغرف والقطاع الخاص .
- تطوير قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائيات عن أعضاء الغرف من القطاع الخاص .

للاتصال :
تلفون : 5556 298 2 970+
فاكس : 5550 298 2 970+
بريد إلكتروني : fpccia@palnet.com ، info@pal-chambers.org

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

تأسست الجمعية عام 1995 . وفيما بعد، أسست مع زميلاتها الجمعيات والمنتديات الاخرى اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين كمنظمة غير حكومية، وكان ذلك في العام 2001 . ويعمل الاتحاد كمظلة جامعة لمجتمع الأعمال الفلسطيني وجمعياته وملتقياته، وهو يعالج قضايا ذات أهمية لأعضائه ولمجتمع الأعمال بشكل عام، وذلك من خلال تحليل سياسات وأنظمة، وإجراء دراسات وأبحاث ميدانية، وتوفير المساعدة الفنية والتدريب بغية تحسين ظروف العمل والأداء الإداري .

يسعى اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين إلى توفير منتدى للمناصرة والتأثير ومناقشة أولويات وهموم القطاع الخاص؛ وذلك بهدف الدفع نحو الحكم الرشيد والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتجارة الحرة والقيم الديمقراطية .

ينظم اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين، ويشارك على نحو فاعل، في مؤتمرات وحلقات دراسية وبعثات تجارية، ومعارض ونشاطات أخرى ترقى بالتجارة والاستثمار في فلسطين . ويحافظ الاتحاد على علاقات اقتصادية مع تجمعات الأعمال التجارية الفلسطينية في الشتات، ومع تجمعات الأعمال في الدول العربية والصديقة، ومن خلال تأسيس مجالس الأعمال المشتركة مع المؤسسات الرديفة في هذه الدول . ويحظى الاتحاد بموقع نائب الرئيس للاتحاد العربي لعدة دورات متتالية .

يصدر الاتحاد مجلة رجل الأعمال الفلسطيني (Palestinian Executive) بمستوى عالٍ من المهنية والنوعية والمضمون . وأسس الاتحاد مركز فلسطين للتحكيم الدولي للمساهمة في حل المنازعات التجارية والمالية ومساعدة الجهاز القضائي في فلسطين . وتوجه خدمات الاتحاد إلى كافة رجال الأعمال الفلسطينيين، غير أنه يعطي امتيازات خاصة للأعضاء في الاتحاد والجمعيات والملتقيات المنضوية تحت لوائه .

للاتصال :
هاتف : 4636 297 2 970+ / 4637 297 2 970+
فاكس : 4004 297 2 970+
العنوان البريدي : info@pba.ps
الموقع الإلكتروني : www.pba-palestine.org

اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)

تأسس اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) في مطلع عام 1999م في رام الله – فلسطين كاتحاد قائم على أساس العضوية للشركات المسجلة رسمياً في مجال أنظمة المعلومات. ويمثل الاتحاد أكثر من 90 شركة في فلسطين متخصصة في مختلف المجالات الفرعية والتي من أهمها شركات توزيع الأجهزة، وأخرى لتطوير البرامج المختلفة، وكذلك شركات مختصة في التجهيزات الإلكترونية للمكاتب وفي خدمات الإنترنت والاتصالات والاستشارات في حقل أنظمة المعلومات والتدريب على أنظمة المعلومات وما يتعلق بها من خدمات أخرى.

كما يهدف الاتحاد إلى دعم سياسات تمكين الأعمال التجارية، والآليات والمناخ من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص و تشجيع قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني على مستوى محليّ ودوليّ من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق بما يعود بالمنفعة على أعضاء الاتحاد.

أيضا يوفر اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية مجموعة من الخدمات إلى أعضائه ومجتمع تكنولوجيا المعلومات، بما يشمل خدمات لتطوير الأعمال التجارية، وبرامج تدريب، وتحليل سياسة تكنولوجيا المعلومات بما يشمل خدمات لتطوير الأعمال التجارية، وبرامج تدريب وتحليل سياسة تكنولوجيا المعلومات وتنظيم معارض وورشات عمل تخصصية.

هدف بيتا

تمثيل مصالح القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين.

رؤية بيتا

قيادة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني ليشكل عماداً أساسياً للاقتصاد الفلسطيني.

مهمة بيتا

ترويج قطاع تكنولوجيا المعلومات الخاص والدفاع عنه من خلال :

- دعم وترويج السياسات والمناخ والآليات الداعمة للأنشطة الاقتصادية للقطاع .
- ترويج قطاع تكنولوجيا المعلومات محلياً ودولياً؛ من خلال تسهيل تمكينها من الوصول الى الأسواق لخدمة مصالح أعضاء اتحاد بيتا .
- النهوض بمستوى قطاع أنظمة المعلومات الفلسطينية محلياً وعالمياً؛ من خلال إشراك القوى البشرية المتخصصة في مجال أنظمة المعلومات التقنية وغير التقنية مع قوى بشرية أخرى في مؤسسات ذات الصلة من أجل العمل على توسيع نطاق التأهيل والذي يرتكز عليه مستوى الأداء المهني .

للاتصال مع الاتحاد :
هاتف : 2408478 2 970+
فاكس : 2408479 2 970+
بريد إلكتروني : info@pita.ps
موقع إلكتروني : www.pita.ps

بالاضافة إلى الجهات والمؤسسات المذكورة أعلاه، هناك اتحادات ومنظمات تمثل القطاعات المختلفة، مثل جمعية البنوك، اتحاد شركات التأمين، اتحاد المقاولين، وجمعية الشاحنين .

ملحق 3:

جهود التنمية والإصلاح

النظام السياسي

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعدة خطوات مهمّة نحو بناء الدولة وإعادة الاقتصاد إلى وضع سوي (انظر القسم التالي) فحتى في خضمّ الانتفاضة المستمرة والإغلاقات والاجتياحات الإسرائيلية، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمباشرة عملية إصلاح وتحولات ديمقراطية مكثفة لتكون في طليعة الدول العربية نحو انتخابات حرة وإرساء الحكم الرشيد.

لقد اشتملت أجندة الإصلاح على خطوات لتحسين المساءلة والشفافية للإدارة المالية، وكذلك إصلاح مؤسسات سيادة القانون، وحماية الأمن العام وأمن المواطن. كما تابع الفلسطينيون طريقهم نحو الديمقراطية بواسطة إجراء انتخابات رئاسية وبلدية خلال العام 2005 وانتخابات برلمانية في عام 2006. وقد وصف مراقبون أجانب عملوا على مراقبتها ومن جانب وسائل الإعلام الدولية هذه الانتخابات على أنها نزيهة وشفافة وديمقراطية.

ووفقا للقانون الأساسي الفلسطيني الذي وقّعه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2002، تقوم هيكلية السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس السلطات الثلاث المنفصلة: التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويتم انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة من الشعب الفلسطيني. وتمت المصادقة على تعديل للقانون الأساسي في 2003 بحيث يشترط أن يقوم الرئيس بتعيين رئيس للحكومة يشغل كذلك منصب رئيس الأجهزة الأمنية الوطنية. ويقوم رئيس الحكومة باختيار الوزراء ويدير هذه الحكومة بينما يقدم التقارير مباشرة إلى الرئيس.

يعمل المجلس التشريعي الفلسطيني كبرلمان. وهو يقوم بالمصادقة على كل المناصب الوزارية التي يقترحها رئيس الوزراء، كما يعطي الثقة لرئيس الحكومة ولحكومته بعد تشكيلها وبعد أن تقسم اليمين أمام الرئيس.

لقد زاد التعديل في قانون الانتخابات في عام 2005 من عدد المقاعد البرلمانية من 88 إلى132، حيث يتم انتخابهم من خلال نظام انتخابي مختلط (التمثيل النسبي والدوائر، بواقع 50% لكل نظام).

ومنذ انتخاب المجلس التشريعي عام 1996 وحتى العام 2007، تم المصادقة والتوقيع على ما يزيد عن 100 قانون فلسطيني متعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون القضائية والقضايا الاجتماعي، في حين ما يزال غيرها في انتظار توقيع الرئيس عليها، أو أنها ما تزال مشاريع قوانين. وكان من أبرز القوانين التي أقرت ووقِّعت من قَبل: قانون تشجيع الاستثمار، وقانون المناطق الصناعية، وقانون العمل، تعديل قانون ضريبة الدخل، قانون سلطة النقد، قانون هيئة سوق رأس المال، والعديد من القوانين الأخرى.

منذ تشكيل حكومة الطوارئ في أعقاب أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة، تم إقرار عدد من القوانين وتعديلات بواسطة مراسيم رئاسية، بما فيها تشريع حول مكافحة غسيل الأموال، والتأمين، وموازنات عامي2007 و2008، بينما ما تزال بعض القوانين في انتظار توقيع الرئيس. ومع ذلك، فبناءاً على القانون الأساسي الفلسطيني، يتوجب المصادقة على هذه القوانين في أول جلسة متاحة للمجلس التشريعي الفلسطيني.

النظام القضائي الفلسطيني

السلطة القضائية مستقلة وتمارسها المحاكم المختلفة المنتشرة في أرجاء الأراضي الفلسطينية. كما أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم عدا عن سلطة القانون خلال ممارستهم لواجباتهم.

جرى تحديد الجهاز القضائي في فلسطين بناء على قانونين: قانون السلطة القضائية رقم 15 لعام 2005، والقانون المعدل لتشكيل المحاكم العادية رقم 5 لعام 2001 هنالك ثلاثة أنواع من المحاكم في فلسطين عادية وشرعية وخاصة، وتنقسم المحاكم العادية بالأساس إلى: محاكم مدنية ومحاكم جنائية. كما تقسم المحاكم العادية بشكل هيكلي إلى: محاكم الصلح ومحاكم البداية ومحاكم الاستئناف ومحاكم النقض. ويشكل هذا النوع من المحاكم العمود الفقري للقضاء الفلسطيني.

أما المحاكم الشرعية فهي تحكم بقضايا تتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين، ومحاكم دينية تحكم بقضايا تخص الفئات من غير المسلمين المعترف بهم في فلسطين. وتوكل للمحاكم الخاصة مهمة النظر في قضايا معينة، مثل: محكمة الجمارك، محكمة القاصرين، محكمة العمل، محكمة السلطات المحلية والمحكمة العسكرية.

النشاط التنموي للسلطة الوطنية الفلسطينية

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية(2008-2010)

تم إطلاق خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008-2010 في مؤتمر باريس للمانحين في 17 كانون أول 2007. تتلخص أهدافها في: الإصلاح المؤسساتي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشدد الخطة على الالتزام نحو إصلاحات الحكم المدني والأمني، والاستقرار المالي، وخلق الوظائف، وتحسين الخدمات الحكومية. وقد بدأت الحكومة منذ ذلك الوقت باتباع التخطيط المالي من خلال ممارسة "الإطار المالي متوسط المدى".

تتضمن العناصر الاقتصادية الأساسية لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تقليص فاتورة رواتب القطاع العام[58]، وخفض تكاليف صافي الإقراض، وتحسين أداء العائدات، ودفع المبالغ المستحقة للقطاع الخاص والموظفين الحكوميين التي تقدر بما مجموعه 500 مليون دولار أمريكي. كما تضع الخطة سبعة برامج أساسية لتحسين الاقتصاد، وسبعة برامج أخرى ترتكز على تطوير البنية التحتية.

لقد طالبت الخطة بمساعدات تنموية بقيمة 5.6 مليار دولار أمريكي، غير أن تعهدات المانحين وصلت إلى 7.7 مليار دولار أمريكي[59].

[58] في عام 2007، عادلت فاتورة الرواتب الفلسطينية 27% من إجمالي الإنتاج المحلي، وذلك نظرا للعدد الضخم من العاملين الحكوميين (189،000)، وتهدف السلطة الوطنية الفلسطينية إلى خفض هذا إلى 22 % من خلال تقليص عدد الموظفين العموميين إلى 150،000 حتى العام 2010.

[59] لغاية شباط 2008.

وتتضمن الجهات المانحة الأساسية المفوضية الأوروبية (1.2 مليار دولار امريكي)، والسعودية (776 مليون دولار)، والولايات المتحدة (555 مليون دولار)، والمملكة المتحدة (500 مليون دولار). وبغية المساعدة في عملية التنمية وتطبيق الخطة، أعلن البنك الدولي عن إنشاء صندوق ائتمان جديد مكون من عدة جهات مانحة ليقوموا بتوجيه الدعم الدولي المباشر للميزانية. وقد جرى الانتهاء من تحديد المعايير الدقيقة للإنفاق وبدأ تدفق الأموال في بداية آذار 2008.

الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة (2009-2010)

قامت بإعداد هذه الوثيقة وزارة التخطيط وبالتعاون مع جميع الوزارات ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والشركاء الآخرون. هدفها الرئيس: تجنيد الموارد والجهود من أجل مساعدة أهلنا في غزة على إعادة بناء حياتهم وسبل معيشتهم عقب العدوان العسكري الإسرائيلي (27 كانون الأول – 18 كانون الثاني). تتخذ الخطة من الوضع السائد قبل 27 كانون الأول 2008 نقطة انطلاق لها، لكنها في الوقت نفسه تغطي حالة الحصار الطويل للقطاع الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي.

وتستعرض الوثيقة الوضع العام في غزة عقب العدوان العسكري الإسرائيلي، مرفقاً بالخطة الواجب اتباعها للتعامل مع الآثار الناجمة عن هذا العدوان. يشكل التقييم السريع للاحتياجات الناجمة عن العدوان العمود الفقري للخطة، كما يمثل الأساس الذي تقوم عليه مشروعات الإنعاش المبكر التدخلات متوسطة وطويلة الأمد الرامية لإعادة الإعمار. وصل إجمالي قيمة التدخلات المطلوبة لإعادة الإعمار ما يزيد عن 1.32 مليار دولار موزعة على خمسة قطاعات أساسية:

- القطاع الاجتماعي: حيث أشارت الخطة إلى تعرض أنظمة الطوارئ والرعاية الصحية الأولية بغزة للضغط الشديد ونقص الموارد خلال العدوان الإسرائيلي، وتعرض العديد من المرافق الطبية لأضرار بالغة. ووفقاً للتقدير السريع للاحتياجات الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، يصل مجموع التدخلات المطلوبة في القطاع الاجتماعي إلى 315 مليون دولار.

- قطاع البنى التحتية: تعرضت مرافق البنية التحتية الحيوية لأضرار جسيمة خلال أعمال القصف والاجتياح الإسرائيلي، يتطلب إصلاحها إلى 502 مليون دولار بما في ذلك تقديم المساندة الإنسانية والإنعاش للفئات المتضررة.
- القطاع الاقتصادي: توثق الخطة الآثار البالغة للهجمات الإسرائيلية على الاقتصاد في غزة الذي يعاني من الضعف أصلاً. فقد تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير، حيث لحق دمار واسع النطاق بالأراضي المزروعة والمنشآت الزراعية (الدفيئات) والثروة الحيوانية ومزارع الدواجن، وآبار المياه، وشبكات الري والأصول الإنتاجية الأخرى. ولمعالجة الأضرار التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في قطاع غزة تطلب الخطة 412 مليون دولار.
- قطاع الحوكمة: توثق الخطة كيف شهد معظم أهالي غزة انهيار قنوات اتخاذ القرارات، والحماية، وحقوق الإنسان. كما تعرض المجتمع المدني بدوره لأضرار بالغة أدت إلى إضعاف النسيج الاجتماعي والهياكل المدنية. هذا إضافةً إلى تشريد الكثير من العائلات واستشهاد معيليها. وعليه، تطلب الخطة 68 مليون دولار لإجراء تحسينات في هذا القطاع.
- قطاع الموارد الطبيعية والبيئة: يوضح التقييم السريع للاحتياجات مدى التدمير الذي ألحقه العدوان الإسرائيلي بالموارد الطبيعية والبيئة. من المتوقع أن تصل تكلفة التخلص من هذا الدمار إلى 29 مليون دولار.

وبالاضافة إلى 1.32 مليار دولار قيمة التدخلات المطلوبة لإعادة الإعمار، فقد طلبت الخطة من الجهات المانحة توفير مبلغ وقدره 1.45 مليار دولار لدعم الموازنة والموازنة الإضافية الطارئة لعام 2009.

ومن المهم أن لا تؤدي المخاطر السياسية إلى التأثير سلباً على الاستثمارات الجديدة التي تدعو إليها الخطة، وبالإضافة إلى ذلك فإن نجاح هذه الخطة سيكون مرهوناً بفتح المعابر وبرفع الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على 1.5 مليون إنسان.

برنامج بناء مقومات ومؤسسات الدولة الفلسطينية (2010-2011)، فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة

تعرض وثيقة عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة البرنامج الذي سيعمل على استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية والنهوض بها، وتعزيز قدرة مواطنيها على الصمود وتنمية إمكانياتهم؛ من أجل أن تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس على حدود عام 1967 في غضون العامين القادمين. ومن هنا فإن الحكومة الفلسطينية تضع أمام شعبنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي ركائز هذا البرنامج الذي تتبناه لتحويل الرؤية الفلسطينية لمهمات بناء دولتنا إلى حقيقة راسخة على الأرض تعمل على التخلص من الاحتلال الإسرائيلي الذي يتعدى على أسس الكرامة الإنسانية. وتضمنت هذه الرؤية أسساً ترسخ لنا أن فلسطين دولة عربية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة على أرضها، وتحرص على ثقافتها العربية، وستظل دولة محبة للسلام ورافضة للعنف، وستكون دولة ديمقراطية مستقرة تجري انتخاباتها وفق أسس القانون وأحكامه، وتحترم وتكفل الحقوق والواجبات لجميع مواطنيها.

وتؤكد الحكومة في إطار سعيها لتحقيق إقامة دولة فلسطين، على التزامها الكامل بالأهداف الوطنية العامة وهي: إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، وتعزيز الوحدة الوطنية، وحماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وحماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم، وإطلاق سراح الأسرى، والتنمية البشرية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد، وتوفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن، وبناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية. لقد حددت الحكومة الأولويات التي ستفضي إلى بناء مؤسساتها ضمن خمسة مجالات أساسية، هي: توحيد الإطار القانوني، وتعديل نُظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة، وتوظيف أنظمة تكنولوجيا المعلومات في عمل الحكومة، وإدارة الموارد المالية الوطنية، وإدارة الموارد البشرية في القطاعيْن المدني والأمني.

ولترجمة السياسات العامة إلى برامج تنفيذية، قامت الحكومة بتحديد السياسات القطاعية كخطوة أولية وأرفقتها بالبرامج التي ستنفذها الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية لأربعة قطاعات مركزية وتتمثل بـ: قطاع الحكم؛ الذي تتركز سياساته في خمسة محاور هي: محور الإدارة العامة، ومحور العدالة المدنية والجنائية، ومحور المؤسسة الأمنية، ومحور الحكم المحلي، ومحور الاستقرار المالي. وقطاع التنمية الاجتماعية والذي يكمن عمله في المحافظة على ترابط النسيج الاجتماعي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والمحافظة على التراث والموروث الثقافي، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص. إن القيود والعوائق الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي تشكل العقبة الأساسية أمام أي جهد فلسطيني وطني في إطار التخطيط لعملية إنعاش اقتصادي كخطوة أولى، ومن أجل نجاح هذا التخطيط، يتمركز دور قطاع التنمية الاقتصادية باتباع السياسات التالية: خلق بيئة استثمارية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم المنتجات والخبرات الفلسطينية، وتطوير الموارد المحلية، وتطوير البنية التحتية، ونقل المعرفة ودعم الإبداعات الفلسطينية، وتوسيع نطاق التعاون الثنائي والمتعدد. أما القطاع المركزي الرابع، قطاع البنية التحتية، فيتمثل بتطوير هذه البنية في التجمعات الريفية والمهمشة وصيانتها، وتطوير البنية التحتية الكبيرة والإقليمية، وتوسيع رقعة الشرائح المستفيدة، وزيادة القدرة التنفيذية للمشاريع.

الخطة الوطنية للتنمية (2011- 2013)

تم إقرار الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013 في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 17 آب 2009، وجاءت فكرتها لتعزيز وتطوير الطريقة التي أعدت فيها خطة الإصلاح والتنمية 2008 – 2010، مع المحافظة على الإطار العام للعملية. وتتلخص أهدافها في: معالجة الملاحظات المأخوذة على الخطة السابقة والقيام بتعزيز منهجية العمل من خلال الانتقال من معالجة العموميات إلى معالجة قضايا أكثر تفصيلية، والعمل على بناء إستراتيجيات قطاعية للقطاعات الفرعية، ومن ثم تحديد أولويات القطاعات الرئيسة العامة كجزء من الإستراتيجية الوطنية.

وأهم الأمور التي تتضمنها هذه الخطة الارتقاءُ بخطة الإصلاح والتنمية من كونها إستراتيجية للحكومة الفلسطينية إلى إستراتيجية وطنية شاملة من خلال عملية التشاور مع كل أطراف المجتمع، ومراجعة وتطوير أجندة السياسات الوطنية، والعمل على إدماج السياسات والتدخلات التي تم إقرارها في خطة إعادة البناء والأعمار في قطاع غزة التي أعدتها السلطة الوطنية الفلسطينية وقدمت في مؤتمر المانحين الذي انعقد في شرم الشيخ في الثاني من آذار 2009، ومراجعة توزيع مراكز المسؤولية في القطاعات (الاجتماعية، الاقتصادية، الحكم، البنية التحتية)، ومراجعة البرامج الوطنية التي أقرت في خطة الإصلاح والتنمية السابقة والبالغ عددها 30 برنامجاً، وتحليل السياسات والتدخلات على المستوى القطاعي مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والأولويات على مستوى المحافظات.

سيتم تحقيق هذه الأمور من خلال استناد الخطة الوطنية العامة إلى أربعة أنواع من الوثائق وهي: مراجعة أجندة السياسات الوطنية وتحديد الأولويات والتوجهات الوطنية، وإعداد إستراتيجيات قطاعية، وإعداد إستراتيجيات عبر قطاعية (أفقية)، وإعداد أوراق توجيهية حول القضايا السياسية العامة.

إنجازات الحكومة 2007-2010

بالرغم من المعيقات والحصار وسياسات الخنق الاقتصادي التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، حيث تحدّ من التنمية والتطور الاقتصادي في فلسطين، تمكنت الحكومة الفلسطينية من تحقيق العديد من الإنجازات في مجالات عدة على الصعيد الوطني والاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية أهمها:

- تحقيق الأمن والأمان وترسيخ مبدأ سيادة القانون وتطوير القضاء وزيادة طاقته للبتّ في المنازعات وفرض الالتزام بالتعاقدات.
- إعادة العلاقات والثقة المتبادلة بين السلطة الوطنية والجهات المانحة، والحصول على مستوى تعهدات غير مسبوق، حيث بلغت التعهدات التي تقدمت بها الدول المانحة في مؤتمري باريس، ديسمبر 2007، وشرم الشيخ في مارس 2009 أكثر من 12 مليار دولار.

- كما شهدت السنوات الثلاث الأخيرة التزاماً غير مسبوق للدول المانحة في دفع تعهداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية وللمؤسسات التنموية الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية. وقد بلغت المدفوعات لخزينة السلطة في عامي 2008-2009 أكثر من 3.5 مليار دولار، ونحو 700 مليون دولار للنشاط التنموي، ومليار دولار لتمويل المعونات الإنسانية، وخصوصاً لقطاع غزة.
- إصلاح النظام المالي وإدارة المال العام: حصر الإيرادات العامة في حساب بنكي واحد لضبط الإيرادات والنفقات وتحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات حول إيرادات ونفقات السلطة على الصفحة الإلكترونية وبشكل منتظم ومتواصل وشهري.
- اعتماد إطار الإنفاق متوسط المدى لإعداد الموازنة السنوية والبرنامج التنموي، وتحقيق الترابط العضوي بين أجزاء برنامج السلطة الوطنية الاقتصادي والاجتماعي. وفتح باب المشاركة في نشاطات التخطيط وإعداد الموازنات لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- متابعة تنسيق العمل لتنفيذ مشروعات خطة الإصلاح والتنمية 2009-2010.
- تنفيذ أكثر من ألف مشروع تنموي وتشغيلها في كافة نواحي الضفة الغربية في القطاعات المختلفة، والشروع في تنفيذ مئات المشاريع الأخرى، وخصوصاً في المناطق المهمشة والفقيرة.
- قامت وزراة الزراعة بطرح برامج وطنية مستدامة من أهمها مشروع تخضير فلسطين، وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، والشركة الوطنية للاستثمار والتسويق الزراعي، واسترداد ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الانتاج.

إعداد:
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الطبعة الثالثة المحدثة 2010
كافة الحقوق محفوظة

هاتف: 2987052 2 970 +
فاكس: 2987055 2 970 +
عنوان البريد الالكتروني: mas@pal-econ.org
عنوان الموقع الالكتروني: http://pal-econ.org

ص. ب ١٩٨٤ ، رام الله – فلسطين
هاتف: ٢/ ٢٩٨٨٧٩١ ٢ ٩٧٠+ – فاكس: ٢٩٨٨٧٩٣ ٢ ٩٧٠+
البريد الالكتروني: info@pipa.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pipa.gov.ps